



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

قياس الأداء المالي للصيغ التمويلية وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية
" دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية "

Measuring The Financial Performance Of Funding Formula According To The
Islamic Accounting Standards
" An Empirical Study on Some Islamic Banks "

مشروع بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم المحاسبة

إعداد الطالب

رائد شحام

1436 هـ - 2015 م



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

قياس الأداء المالي للصيغ التمويلية وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية
" دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية "

Measuring The Financial Performance Of Funding Formula According To
The Islamic Accounting Standards
" An Empirical Study on Some Islamic Banks "

مشروع بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم المحاسبة

إعداد الطالب
رائد شحام

بإشراف الدكتور

محمد يعقوب

مدرس في قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد - جامعة حلب

1436 هـ - 2015 م

تصريح

أصرح بأن هذا البحث: قياس الأداء المالي للصيغ التمويلية وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية " دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية "، لم يسبق أن قُبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

رائد شحام

شهادة

أشهد بأن العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح رائد محمد شحام بإشراف الدكتور محمد يعقوب مدرس في قسم المحاسبة من كلية الاقتصاد بجامعة حلب، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المشرف

الدكتور محمد يعقوب

نوقشت وأجيزت هذه الرسالة بتاريخ 28 / 1 / 2015 م

الدكتور	الدكتور	الدكتور
عبد الستار الظاهر	محمد خالد بنود	محمد يعقوب
عضواً	رئيساً	عضواً و مشرفاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا

العلم درجات }

سورة المجادلة، آية 11

الإهداء

إلى من فُجعت برحيله المؤلم إلى الغائب عني والحاضر في قلبي.....والدي الغالي العزيز

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرها.....والدتي العزيزة

إلى من عشت حياتي بينهم.....أخواني وأخواتي

إلى من وقتت بخابني وكانت معي في كل خطواتي إلى حسنة دنياي.....زوجتي الغالية

إلى رمز البراءة والطفولة، إلى الأغصان المحملة بثمار المستقبل.....أبنائي سمير ويمان

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة.....ربيع وحاتم وحسين ومصطفى

إلى أسناذي الذي كان لي عوناً ولا أملك كلمات توفيه حقه ولم يني كل الشكر والامثان

إلى هؤلاء الجميع أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث...

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه على كل حال، حمداً يوافي نعمه، أحمدته سبحانه وتعالى وأشكره على أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي القدر العظيم ، بقدر عظمة ذات الله العظيم ،صلاة دائمة بدوام الله العظيم .

إذا كان لابد من الشكر فأني أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لأستاذي الدكتور محمد يعقوب الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وكان لي خير معين وارشدي في تسديد خطي البحث فله مني أسمى الشكر والتقدير و جزاك الله خيراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة القراءة الأولية :

الأستاذ الدكتور محمود ابراهيم و الدكتور عبد الستار الظاهر لتفضلهما بقبول قراءة الرسالة وإغنائها والحكم عليها بشكل مبدئي ومما لاشك فيه أن ملاحظاتهم قد أغنت الرسالة وأضافت إليها الكثير .

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة والحكم :

الدكتور محمد يعقوب والدكتور محمد خالد بنود والدكتور عبد الستار الظاهر لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة والحكم عليها بشكل نهائي كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية و أخص بالذكر رئيس قسم المحاسبة الاستاذ الدكتور عبد الناصر حميدان والاستاذ الدكتور علاء الدين جبل والدكتور حسن كتلو وجميع العاملين في مكتبة العلاقات الدولية ومكتبة الاقتصاد وإلى كل الإداريين والعاملين في كلية الاقتصاد .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من مد يد العون والمساعدة لي، وإلى كل من ساهم في إغناء وانجاز هذا العمل، سائلاً الله عز وجل أن يجزيهم الله كل خير .

الباحث

رائد شحام

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	قائمة المحتويات
II	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	المستخلص
X - XXVII	الإطار العام للبحث
XII	1- مقدمة البحث
XIII	2- مشكلة البحث
XIII	3- أهمية البحث
XIV	4- أهداف البحث
XIV	5- الدراسات السابقة
XXIV	6- فرضيات البحث
XXIV	7- متغيرات البحث
XXV	8- نموذج البحث
XIX	9- منهجية البحث
XXVI	10- مجتمع وعينة البحث
XXVI	11- حدود البحث
XXVII	12- مخطط البحث
1 - 43	الفصل الأول: الصيغ التمويلية ومعاييرها المحاسبية في المصارف الإسلامية
2 - 17	المبحث الأول: مفهوم التمويل الإسلامي، وآلياته
18 - 43	المبحث الثاني: الصيغ التمويلية في ظل معايير المحاسبة الإسلامية
44 - 73	الفصل الثاني: مجالات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية
45- 56	المبحث الأول: ماهية عملية قياس وتقييم الأداء المالي
57 - 73	المبحث الثاني: مجالات استخدام مؤشرات الأداء المالي
74 - 127	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية على بعض المصارف الإسلامية
75 - 82	أولاً: نبذة عن مصارف عينة الدراسة
83	ثانياً: آلية تطبيق الدراسة
84 - 127	ثالثاً: دراسة متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

128 - 129	النتائج والتوصيات
128	1- النتائج
129	2- التوصيات
130 - 140	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	أهداف التقارير المالية في المصارف الإسلامية	1
33	مراحل تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	2
36	واقع تطبيق الصيغ التمويلية والمعالجة المحاسبية المطبقة في المصارف الإسلامية	3
39	تلخيص الملامح الرئيسية لمعيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	4
76	حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية لمصرف دبي الإسلامي	5
77	نسبة الاستثمار في كل صيغة من إجمالي الصيغ لمصرف دبي الإسلامي	6
79	حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية لمصرف سورية الدولي الإسلامي	7
79	نسبة الاستثمار في كل صيغة من إجمالي الصيغ لمصرف سورية الدولي الإسلامي	8
81	حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية لمصرف الإسلامي الأردني	9
81	نسبة الاستثمار في كل صيغة من إجمالي الصيغ الإسلامي الأردني	10
84	حساب نسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	11
85	حساب نسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	12
85	حساب معدل العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي	13
87	حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف دبي الإسلامي	14
87	حجم وإيرادات صيغة المرابحات لمصرف دبي الإسلامي	15
88	حجم وإيرادات صيغة بالإجارة لمصرف دبي الإسلامي	16
89	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات المرابحة للآمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	17
89	قيم معامل التحديد بين إيرادات المرابحة للآمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	18

90	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات المربحة للأمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	19
90	قيم معاملات الانحدار البسيط لإيرادات المربحة للأمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	20
90	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات المربحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	21
91	قيم معامل التحديد بين إيرادات المربحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	22
91	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	23
91	قيم معاملات الانحدار البسيط لإيرادات المربحة للأمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	24
92	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	25
92	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	26
92	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي	27
93	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	28
93	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	29
94	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	30
94	قيم معاملات الانحدار البسيط لإيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي	31
94	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي	32
95	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي	33

95	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في معدل العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي	34
96	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية	35
96	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف دبي الإسلامي	36
96	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف دبي الإسلامي	37
97	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي	38
97	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي	39
97	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي	40
98	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف دبي الإسلامي	41
98	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف دبي الإسلامي	42
99	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف دبي الإسلامي	43
99	حساب نسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	44
100	حساب نسبة السيولة السائلة لمصرف سورية الدولي الإسلامي	45
100	حساب معدل العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	46
101	حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي	47
102	حجم وإيرادات المربحة للأمر بالشراء لمصرف سورية الدولي الإسلامي	48
103	حجم وإيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك لمصرف سورية الدولي الإسلامي	49
104	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	50
104	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	51

104	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	52
105	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة لمصرف سورية الدولي الإسلامي	53
105	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة لمصرف سورية الدولي الإسلامي	54
105	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة لمصرف سوريا الدولي الإسلامي	55
106	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	56
106	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	57
107	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	58
107	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة لمصرف سورية الدولي الإسلامي	59
107	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة لمصرف سورية الدولي الإسلامي	60
108	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة السيولة السائلة لمصرف سورية الدولي الإسلامي	61
108	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	62
109	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	63
109	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في معدل العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	64
109	قيم معاملات الانحدار البسيط لإيرادات المرابحة للأمر بالشراء في معدل العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	65
110	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي	66

110	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي	67
110	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي	68
111	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	69
111	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الاصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	70
111	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على الاستثمار لمصرف سوريا الدولي الإسلامي	71
112	قيم معاملات الانحدار البسيط لإيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي	72
112	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي	73
113	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي	74
113	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي	75
113	حساب نسبة الرصيد النقدي للمصرف الإسلامي الأردني	76
114	حساب نسبة السيولة السائلة للمصرف الإسلامي الأردني	77
115	حساب معدل العائد على الأصول للمصرف الإسلامي الأردني	78
116	حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الإسلامي الأردني	79
116	حجم التمويل وإيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء لمصرف الإسلامي الأردني	80
117	حجم التمويل وإيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك لمصرف الإسلامي الأردني	81
118	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الإسلامي الأردني	82
118	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الإسلامي الأردني	83
119	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الإسلامي الأردني	84

119	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة لمصرف الإسلامي الأردني	85
120	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة لمصرف الإسلامي الأردني	86
120	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة لمصرف الإسلامي الأردني	87
120	قيم معاملات الانحدار البسيط بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة لمصرف الإسلامي الأردني	88
121	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الإسلامي الأردني	89
121	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الإسلامي الأردني	90
121	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الإسلامي الأردني	91
122	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات حجم الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة لمصرف الإسلامي الأردني	92
122	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة لمصرف الإسلامي الأردني	93
122	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة السيولة السائلة لمصرف الإسلامي الأردني	94
123	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول لمصرف الإسلامي الأردني	95
123	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول لمصرف الإسلامي الأردني	96
124	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في معدل العائد على الأصول لمصرف الإسلامي الأردني	97
124	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الإسلامي الأردني	98
124	قيم معامل التحديد بين إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الإسلامي الأردني	99

125	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الإسلامي الأردني	100
125	قيم معاملات الارتباط بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول لمصرف الإسلامي الأردني	101
126	قيم معامل التحديد بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول لمصرف الإسلامي الأردني	102
126	قيم تحليل التباين لتأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على الأصول لمصرف الإسلامي الأردني	103
126	قيم معاملات الارتباط بين حجم الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الإسلامي الأردني	104
127	قيم معامل التحديد بين حجم الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الإسلامي الأردني	105
127	قيم تحليل التباين لتأثير حجم التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الإسلامي الأردني	106

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	أهم المفاهيم المرتبطة بالقوائم المالية في المصارف الإسلامية	1
34	خطوات إعداد المعايير المحاسبية في هيئة المحاسبة والمراجعة	2
38	البدائل المحاسبية المتعلقة بأرباح بيع المرابحة المؤجل	3
56	أنواع الانحرافات للأداء الفعلي في عملية القياس	4

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى فعالية تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية، وقياس أثر هذا التطبيق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، والتعرف على أنواع صيغ التمويل المطبقة في هذه المصارف، وتحديد المؤشرات المالية المستخدمة في قياس هذا الأداء، ولقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لكونها تبحث طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة، وتمت معالجة هذه البيانات باستخدام التحليل الانحدار البسيط عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (spss) من أجل استخراج العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومعرفة حجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

وقد طبقت هذه الدراسة على بعض المصارف الإسلامية حيث شملت عينة الدراسة مصرف دبي الإسلامي، ومصرف سوريا الدولي الإسلامي، ومصرف الإسلامي الأردني، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المدونة في التقارير السنوية لها للفترة من 2008-2012.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1- تركز معظم مصارف الدراسة في عملياتها التمويلية على صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء لكونها ذات عائد مضمون وسهلة التطبيق، بالرغم من توسع بعض هذه المصارف في تطبيق صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك.

2- بالرغم من كثرة البدائل المحاسبية في تطبيق صيغ المرابحة والإجارة، إلا أنه هناك تشابه كبير في التزام مصارف عينة الدراسة بشكل إرشادي بمعايير محاسبية صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3- تعاني أغلب مصارف الدراسة من مشكلة فائض السيولة النقدية وعدم فعالية دور صيغة المرابحة والإجارة في امتصاص هذا الفائض.

4- تسهم الصيغ المدروسة في تحسين مستوى الربحية لدى مصارف الدراسة.

5- تسهم الصيغ المدروسة في تحسين مستوى السيولة لدى إحدى مصارف الدراسة.

الإطار العام للبحث

1- مقدمة:

إن الوظيفة الأساسية للمصارف سواءً أكانت تقليدية أم إسلامية هي الوساطة المالية (سواء في شكلها النقدي كما هو مطبق في المصارف التقليدية أو في شكلها التمويلي العيني القائم على تحمل الوسيط لجزء من المخاطر كما هو مطبق في المصارف الإسلامية)، حيث تقوم المصارف الإسلامية باستقطاب الأموال من المودعين على أساس صيغة المضاربة غالباً، ومن ثم توظيف هذه الأموال من خلال عدد من الصيغ التمويلية والأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه في الآونة الأخيرة أصبحت هذه الصيغ محط اهتمام الجميع ليس فقط عند المصرفيين وأرباب المال والأعمال، بل عند المتخصصين من العلماء والباحثين، وتأتي في مقدمتها صيغة المرابحة للأمر بالشراء، وهي أكثر الصيغ استخداماً من قبل معظم هذه المصارف، ولاسيما في بداية نشأة الصيرفة الإسلامية. ولقد ساهم النمو المتسارع في حجم المصارف الإسلامية والتحسين الكبير في مراكزها المالية وفي زيادة قدرتها على تحمل المخاطر، مما ساعدها على التوسع في استخدام صيغ تمويلية أخرى كصيغة الإجارة والمشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها، مع تفاوت في الأهمية النسبية لاستخدام هذه الصيغ من مصرف لآخر، ومن بلد لآخر، نظراً لتباين البيئة التشريعية والاقتصادية والسياسة التمويلية.

وبالرغم من تعدد وتنوع صيغ التمويل المطبقة لدى المصارف الإسلامية، إلا أنها في الواقع العملي تتوسع بشكل أساسي في تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة والمرابحة للأمر بالشراء حيث تستحوذ هذه الصيغة على ما بين 43% - 92% من حجم التمويل الممنوح للعملاء في المصارف الإسلامية التي شملتها الدراسة الميدانية التي قامت بها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية¹، كما بينت الدراسة التي شملت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بأن أسلوب التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء شكل أغلب تمويلات هذه المصارف بنسبة بلغت حوالي 96% وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1999 - 2005². وبشكل مقبول في تطبيق صيغة التمويل بالإجارة والإجارة المنتهية بالتملك حيث أظهر مسح ميداني شارك فيه 20 مصرفاً بأن نسبة التمويل بهذه الصيغة إلى مجموع الصيغ التمويلية تتراوح بين 2% إلى 60%، بمتوسط 12% وأن إيراداتها تراوحت بين 3% إلى 81% بالنسبة إلى إجمالي إيرادات الاستثمارات، بمتوسط 17%³، وذلك لما تتمتع به هاتين الصيغتين من القدرة على توليد

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2005). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، المنامة، البحرين، ص154.

² المشهراوي، أحمد حسين، (2007). أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية. دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص38.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. المعالجة المحاسبية لعمليات الإجارة والإجارة المنتهية، مرجع سبق ذكره، ص300.

ريح مضمون يسمح بتوزيع عائد دوري، وتحمل درجة مخاطرة منخفضة، ونظراً لاختلاف عملية القياس والإثبات المحاسبي عند تطبيق هذه الصيغ بين مصرف وآخر بالإضافة إلى اختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية فقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير المحاسبية الخاصة بتلك الصيغ مثل المعيار المحاسبي رقم (2) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء والمعيار المحاسبي رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، وذلك لتوحيد عملية قياس وإثبات المحاسبي لعمليات تلك الصيغ بين المصارف الإسلامية بغية إعداد ونشر تقارير مالية تهدف إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدميها (الأطراف المهتمة) بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية في تعاملهم معها، فكان لابد من الوقوف على مدى حقيقة فعالية تطبيق هذه الصيغ المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال قياس أثر فعالية هذا التطبيق على مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي في المصارف الإسلامية لاعتبار هذه المؤشرات إحدى أهم أساليب المستخدمة في عملية قياس المالي.

2- مشكلة البحث:

إن طبيعة النظام المصرفي الإسلامي القائمة على الالتزام بالأحكام الشرعية في العمليات المالية تجعل المشاركة في الربح والخسارة هي البديل الشرعي للفائدة التي يرتكز عليها النظام المصرفي التقليدي. وتجعل من الصيغ التمويلية التي ترتكز عليها هذه العلاقة هي الأساس في توظيف موارد المصارف الإسلامية حيث أن هذه المصارف تسعى إلى تحقيق عوائد مرضية لمساهميها ومودعيها من خلال أنشطتها الاستثمارية وصيغها التمويلية، وبهذا تظهر مشكلة البحث من خلال تطبيق المصارف الإسلامية لمجموعة من هذه الصيغ في ضوء المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، حيث تتوسع في تطبيق بعض الصيغ على حساب البعض الآخر، فكان لابد من بيان مدى فعالية تطبيق هذه الصيغ على مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي لتلك المصارف، وبهذا تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤالين التاليين:

1-2- ما مدى فعالية تطبيق صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي في المصارف الإسلامية؟

2-2- ما حجم تأثير هذا التطبيق على مؤشرات السيولة والربحية لهذا الأداء؟

3- أهمية البحث:

نظراً للدور الكبير الذي تلعبه الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية باعتبارها النشاط الأساسي في توظيف مواردها، حيث تسعى هذه المصارف كغيرها من المؤسسات المالية عند توظيف الموارد إلى

تحقيق مستوى مناسب من حيث السيولة والربحية كونهما عنصران أساسيان في بقاء واستمرار نشاطها، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

3-1- إن دراسة طبيعة العلاقة بين تطبيق صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة ومؤشرات السيولة والربحية سيساعد الأطراف المهتمة ومنها إدارة المصرف في معرفة مدى فعالية تطبيق تلك الصيغ للوصول إلى الاستخدام الأمثل لمواردها.

3-2- إن اختبار تلك العلاقة إحصائياً سيبين حجم تأثير تطبيق هذه الصيغ على المؤشرات المدروسة، مما يمد إدارة المصرف بالمعلومات اللازمة للتنبؤ بمستوى السيولة والربحية.

3-3- إن إظهار حجم تأثير هذا التطبيق على المؤشرات المدروسة يفسر لنا توسع إدارة المصرف في تطبيق بعض الصيغ على حساب البعض الآخر.

4- أهداف البحث:

تتركز أهداف البحث في النقاط التالية:

4-1- التعرف على الصيغ التمويلية ومعاييرها المحاسبية المطبقة في المصارف الإسلامية.
4-2- تسليط الضوء على أهمية استخدام التحليل بالمؤشرات المالية في قياس الأداء المالي للمصارف.

4-3- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين تطبيق صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة وفقاً لمعاييرها المحاسبية ومؤشرات الأداء المالي لبيان مدى فعالية هذا التطبيق.

4-4- اختبار هذه العلاقة لمعرفة حجم تأثير هذا التطبيق على المؤشرات المدروسة.

5- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

- الدراسة الأولى:

عنوان الدراسة	تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
أسماء الباحثين	محمد آدم علي الصادق
جهة اعتماد الدراسة	رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان، (2013)
نوع الدراسة	دراسة حالة للعامي 2011 و2012
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل واقع التزام المصارف الإسلامية العاملة في السودان بمتطلبات معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، كما تهدف إلى التعرف على أثر الالتزام بهذا المعيار في تطوير خدمة التمويل بالمرابحة في السودان.
منهجية الدراسة	منهج وصفي تحليلي

مكان تطبيق الدراسة	المصارف الإسلامية السودانية
نتائج الدراسة	<p>توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لم تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في السودان بجميع متطلبات معيار المربحة والمربحة للأمر بالشراء الصادر عن الهيئة، وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية. - لا توجد معوقات تحول دون الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة. - أن معظم عمليات المربحة تتمثل في المربحة للأمر بالشراء وأن كثير من العملاء لا يلتزمون بتنفيذ المشروعات الممولة وإنما يكون الهدف الأساسي هو الحصول على النقدية . - الالتزام بمعيار المربحة والمربحة للأمر بالشراء يساعد على تطوير خدمة التمويل بالمربحة في السودان.

- الدراسة الثانية:

عنوان الدراسة	دور المؤشرات المالية في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية.
أسماء الباحثين	ربي جركس
جهة اعتماد الدراسة	رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، (2012)
نوع الدراسة	تحليلية مقارنة للفترة الممتدة من عام 2006 وحتى 2010
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الموارد المالية والأنشطة الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية، ودراسة قدرتها في تحقيق الإيرادات باستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المالي.
منهجية الدراسة	منهج وصفي تحليلي
مكان تطبيق الدراسة	مصرف دبي ، المصرف العربي الدولي، مصرف سورية الدولي (الإسلامية)
نتائج الدراسة	<p>توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إن الزيادة في الموارد المالية للمصارف الإسلامية، تزيد من مقدرتها على توظيف تلك الموارد في الموجودات الاستثمارية في ظل استقرار الظروف الاقتصادية. - إن الزيادة في توظيفات الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية المدروسة في الموجودات الاستثمارية، لا تزيد من مقدرتها على زيادة إيراداتها. - إن دراسة التقارير المالية المنشورة للمصارف الدراسة، مع الإفصاحات والإيضاحات المرفقة معها، تساعد في توفير بيانات مفيدة، تستخدم كمدخلات

للوصول إلى مؤشرات مفيدة تساعد في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، للحكم على مدى كفاءتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الانحرافات عن الأداء.	
---	--

- الدراسة الثالثة:

إدارة السيولة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها.	عنوان الدراسة
لارا زهير طه	أسماء الباحثين
رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، (2011)	جهة اعتماد الدراسة
تحليلية للفترة الممتدة من عام 2007-2010	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مصادر واستخدامات في المصارف الإسلامية، ودراسة أهم العناصر الداخلية والخارجية التي تؤثر على مستوى السيولة.	أهداف الدراسة
منهج وصفي تحليلي	منهجية الدراسة
المصارف الإسلامية السورية	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: - إن فائض السيولة في المصارف الإسلامية السورية ناتج عن زيادة الكتلة النقدية ولم ينتج عن زيادة عوائد الأنشطة التمويلية والاستثمارية. - تعتمد المصارف الدراسة على عمليات التمويل قصير الأجل دون اهتمامها بعمليات التمويل طويل الأجل التي هي من أساسيات أعمالها وأهمها المشاركات. - عدم توفر الخبرة والجرأة الكافية لدى المصارف الإسلامية السورية في استخدام أدوات إدارة السيولة بشكل فعال وبصورة تمكنها من استثمار فائض السيولة لديها بشكل أمثل. - قلة الفرص الاستثمارية وحادثة السوق المصرفية السورية.	نتائج الدراسة

- الدراسة الرابعة:

الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	عنوان الدراسة
مكرم محمد صلاح الدين مبيض	أسماء الباحثين
رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، (2010)	جهة اعتماد الدراسة
تطبيقية خلال عام 2008	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل كل من المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17، وبيان مدى التطابق والاختلاف بين المعيارين المذكورين فيما يتعلق بالقياس والإثبات والإفصاح للبيانات المالية المتعلقة بعقود	أهداف الدراسة

الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك بالنسبة لكل من المؤجر والمستأجر طرفي العقد.	
منهج وصفي تحليلي ومنهج مقارنة	منهجية الدراسة
المصارف الإسلامية في الأردن (العربي الإسلامي الدولي، الإسلامي الأردني) وفي السعودية (الراجحي، العربي الوطني، البلاد)	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: - اتفق منهج معياري الدراسة إلى حد كبير فيما يخص المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة التشغيلية. - اقتصر الاختلاف بين المعارين على المعالجة المحاسبية للتكاليف المباشرة الأولية للتعاقد. - اختلاف منهج معياري الدراسة فيما يخص المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة المنتهية بالتملك. - تناول المعيار المحاسبي المعالجة المحاسبية المصاريف الصيانة والإصلاح في حين لم يتطرق المعيار المحاسبي الدولي لها.	نتائج الدراسة

- الدراسة الخامسة:

تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية	عنوان الدراسة
أمانة محمد يحيى عاصي	أسماء الباحثين
رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، (2008)	جهة اعتماد الدراسة
تطبيقية خلال الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى 2008	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الموارد، وهيكل الاستخدامات ودرجة توظيف الموارد، وبين أداء المصرف، وتحديد طبيعة العلاقة بين درجة تنوع استثمارات المصرف ودرجة المخاطرة.	أهداف الدراسة
منهج وصفي تحليلي	منهجية الدراسة
المصرف الإسلامي الأردني	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: - تنمو الأصول بمعدلات متضاعفة مما يشير إلى أن المصرف المدروس قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، والخصوم في تزايد حاد ومستمر مما يعني أن ذلك المصرف يحتل مكانة مرموقة في السوق المصرفية الأردنية وأن نسبة الأصول إلى الخصوم تشير إلى وجود توازن نسبي بينهما. - تنمو حقوق الملكية بشكل مرتفع جداً وخاصة الاحتياطيات والأرباح المدورة مما يشر إلى تمتع المصرف بملاءة مالية جيدة وبقلة احتمال تعرضه للمخاطر الائتمانية.	نتائج الدراسة

<p>- هناك أرباح سنوية مرتفعة بشكل مستمر خلال فترة الدراسة مما يدل على أن المصرف المدروس يتمتع بكفاءة عالية في أدائه المالي.</p> <p>- نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية في تزايد مستمر، مما يدل اتباع المصرف استراتيجية تعظيم حقوق الملكية.</p> <p>- حقق المصرف إيرادات بمعدلات تصاعدية وخصوصاً إيرادات البيوع الآجلة كانت طيلة فترة الدراسة تفوق نظيراتها من الإيرادات الأخرى.</p> <p>- هناك توسعية في تطبيق صيغ البيوع الآجلة، ومحدودية في تطبيق صيغ القائمة على المشاركة في الأرباح.</p> <p>- هناك صيغ تمويلية لم يدخل فيها المصرف المدروس بعد، ويعود ذلك لعدم رغبته في التعرض لمخاطرها.</p>	
--	--

- الدراسة السادسة:

مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II	عنوان الدراسة
موسى عمر مبارك أبو محييد	أسماء الباحثين
رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية، (2008)	جهة اعتماد الدراسة
تحليلية	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة التي ورد في المعادلة كما أقرتها لجنة بازل .	أهداف الدراسة
منهج وصفي تحليلي والاستقراء	منهجية الدراسة
المؤسسات المصرفية الإسلامية(مخاطر الصيغ وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال)	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: - إن صيغ التمويل الإسلامي المذكورة في الأطروحة لها علاقة بجميع أو بعض مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. - يحتاج تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية إلى ضرورة بيان مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل، وذلك لإيجاد علاقة منطقية ما بين مكونات معادلة كفاية رأس المال.	نتائج الدراسة

- الدراسة السابعة:

عنوان الدراسة	مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية
أسماء الباحثين	منذر طلال المومني - عنان فتحي السروجي
جهة اعتماد الدراسة	بحث منشور في مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، الأردن، (2007)
نوع الدراسة	مقارنة خلال الفترة الممتدة من عام 1992 وحتى 2001
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصرف الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية، وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية.
منهجية الدراسة	منهج وصفي تحليلي إحصائي
مكان تطبيق الدراسة	المصرف الإسلامي الأردني وأحد عشر مصرفاً تقليدياً في الأردن
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصرف الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية، أما باقي النسب قد أظهرت فروقات متوسطة بأنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وأيضاً وعند استخدام الدالة المقدر للنتيجة بأداء البنك الإسلامي ومقارنتها مع أداء المصارف التقليدية، أظهرت النتائج أنه من المتوقع أن يكون أداء البنك الإسلامي الأردني باستخدام كل من نسبة القيمة الدفترية، ونسبة العائد على السهم، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار (وهي جميعاً نسب ربحية) أفضل من أداء المصارف التقليدية. أما نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فقد أظهرت الدالة توقع أفضل لأداء المصارف التقليدية عن أداء البنك الإسلامي الأردني.

- الدراسة الثامنة:

عنوان الدراسة	أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية
أسماء الباحثين	أحمد حسين أحمد المشهراوي
جهة اعتماد الدراسة	رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، (2007)
نوع الدراسة	تحليلية خلال الفترة الممتدة من عام 1996 وحتى 2005
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها.
منهجية الدراسة	منهج تحليلي
مكان تطبيق الدراسة	المصارف الإسلامية الفلسطينية
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: - أن العوائد المقبوضة من التمويلات جاءت في المرتب الأولى بمعدل حوالي

<p>(40%) وجاءت المصاريف الإدارية والعمومية في المرتبة الأولى بمعدل بلغ حوالي (60%).</p> <p>- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي، وأن العلاقة بين الربحية ومتغيرات المركز المالي علاقة عكسية.</p> <p>- سجلت نتائج أعمال المصارف مجتمعة نتائج سلبية وتراجعت كبيراً تمثلت بخسائر متراكمة بلغ مجموعها في نهاية العام 2005 (24.80) مليون دولار.</p>	
--	--

- الدراسة التاسعة:

تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية	عنوان الدراسة
عبد الرحمن فائز الشهري	أسماء الباحثين
رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، (2000)	جهة اعتماد الدراسة
تحليلية مقارنة خلال الفترة الممتدة من عام 1988 وحتى 1992	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى تقويم جوانب الأداء للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودية.	أهداف الدراسة
منهج مقارن واستنباطي	منهجية الدراسة
المصارف الإسلامية السعودية	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن هنالك نقاط الضعف في بعض أوجه الأداء المالي لتلك المصارف وخاصة من حيث السيولة والربحية، وارتفاع المصروفات الثابتة والمتغيرة للمصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة.	نتائج الدراسة

- الدراسة العاشرة:

معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية	عنوان الدراسة
محمد بلتاجي	أسماء الباحثين
رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، (1997)	جهة اعتماد الدراسة
نظرية تطبيقية	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد معايير لتقويم أداء المصارف الإسلامية، للتعرف على مدى تحقيق هذه المصارف لأهدافها التي أنشئت لأجلها خلال عقدين من الزمن، وذلك عن طريق اقتراح نموذج يحتوي على عدد من المعايير وأدوات القياس، وتطبيق ذلك على عينة من المصارف الإسلامية.	أهداف الدراسة
منهج تحليلي	منهجية الدراسة
المصارف الإسلامية السعودية	مكان تطبيق الدراسة

توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أية معايير محاسبية لاستخدامها لتقويم الأداء في المصارف الإسلامية، مما دفع بالمصرف الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية.	نتائج الدراسة
--	---------------

- الدراسة الحادية عشرة:

قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية	عنوان الدراسة
محمد العقول	أسماء الباحثين
رسالة ماجستير، (1997)	جهة اعتماد الدراسة
تطبيقية للفترة الممتدة من عام 1980-1994	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى أهمية دراسة تقييم أداء المصارف الإسلامية من جانبها الشرعي والاقتصادي، بهدف رصد التطور في مسيرتها، وتصويبها للمحافظة على ضمان نجاح المصارف الإسلامية واستمراريتها.	أهداف الدراسة
منهج استقرائي تحليلي	منهجية الدراسة
المصرف الإسلامي الأردني	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن المؤشرات المالية مقياس علمي وعملي لقياس كفاءة الأداء المالي، وفي جانبي تجميع الموارد المالية وتوظيفاتها.	نتائج الدراسة

ب- الدراسات الأجنبية:

- الدراسة الأولى:

Efficiency in Islamic and Conventional banks-a Comparison based on Financial ratios and data envelopment analysis كفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية " مقارنة باستخدام تحليل البيانات والنسب المالية "	عنوان الدراسة
Jill, Jones, & others	أسماء الباحثين
Lancaster University,(2009)	جهة اعتماد الدراسة
تطبيقية للفترة الممتدة من عام 2004-2007	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستخدام النسب المالية وتحليل البيانات.	أهداف الدراسة
منهج وصفي تحليلي	منهجية الدراسة
المصارف الإسلامية والتقليدية في مجلس التعاون الخليجي	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أعلى كفاءة من حيث الإيرادات	نتائج الدراسة

والأرباح مقارنة بالمصارف التقليدية، حيث أن الفترة المدروسة شهدت أحداثاً متسارعة من ارتفاع لأسعار النفط وبالتالي العائدات، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما ساعد المصارف الإسلامية على النمو وابتكار المنتجات.	
--	--

- الدراسة الثانية:

Financial contracts, risk and performance of Islamic banking الصيغ المالية " مخاطر وأداء الصيرافة الإسلامية "	عنوان الدراسة
Siddiqui Anjum	أسماء الباحثين
Journal of Managerial Finance Vol. 34, No.10, Emerald Group Publishing Limited, (2008)	جهة اعتماد الدراسة
تحليلية	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العديد من صيغ التمويل الإسلامي واختبار مخاطرها.	أهداف الدراسة
منهج وصفي تحليلي	منهجية الدراسة
المصارف الإسلامية	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية ومؤشرات الأداء المختلفة هي دليل وبرهان على أن المصارف الإسلامية تتجه للانضمام إلى مشاريع التمويل الصغيرة طويلة الأجل، وأن هناك تطور جيد في أداء المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالعوائد على الأصول وحقوق الملكية من جهة وإدارة جيدة للمخاطر والسيولة من جهة أخرى.	نتائج الدراسة

- الدراسة الثالثة:

Impact of Interest Rate Changes on Performance of Islamic and Conventional Banks تأثير تغيرات معدل الفائدة على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية	عنوان الدراسة
Kok, Leong Yap - Radiah, Abdul Kader	أسماء الباحثين
Malaysian Journal of Economic Studies Vo. 45, (2008)	جهة اعتماد الدراسة
تحليلية مقارنة	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تغيرات معدلات الفائدة على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية، من حيث عمليات الإيداع والتمويل، ودراسة التغيرات في معدلات الفائدة تؤدي إلى تغيرات جوهرية للمتعاملين بين المصارف الإسلامية والتقليدية متأثرة بحوافز الربحية.	أهداف الدراسة

منهج وصفي تحليلي	منهجية الدراسة
المصارف الإسلامية والتقليدية	مكان تطبيق الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير مزدوج لتغيرات معدلات الفائدة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث تغير معدلات الفائدة لا يؤدي إلى تغيرات جوهرية للمودعين في المصارف الإسلامية كون هذه الودائع تتغير بشكل متناسق مع تغير الإيداعات في المصارف التقليدية، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى تحول الطالبين للتمويل للمصارف الإسلامية والعكس بالعكس.	نتائج الدراسة

في ضوء استعراض الدراسات السابقة تبين أن هناك أوجه تشابه مع الدراسة الحالية، وذلك من حيث أن غالبية الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وهو نفس المنهج الذي استخدمه الباحث في دراسته، وكما استخدمت أغلب الدراسات القوائم المالية والتقارير السنوية كأداة لجمع معلومات للدراسة التطبيقية وهي نفس الأداة التي اعتمدها الباحث في جمع البيانات، وأيضاً اعتمدت بعض الدراسات السابقة عملية التحليل المالي باستخدام أسلوب التحليل بالمؤشرات المالية والتحليل الإحصائي لاختبار فرضيات البحث وهي نفس العملية التي اعتمدها الباحث في دراسته لاختبار فرضيات البحث. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات ونتائجها كأرضية لتحديد أهم أهداف البحث. إلا أنه تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث أنها تناولت أهمية دور تطبيق صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة في مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي في المصارف الدراسة، ومدى فعالية دور هذا التطبيق في المؤشرات المدروسة.

6- فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها إن تطبيق صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة وفق المعيارين المحاسبين رقم (2) و(8) الصادران عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يؤثران بشكل فعال في مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي في المصارف الإسلامية. ومنها يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

1-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة الرصيد النقدي.

1-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة السيولة السائلة.

2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي رقم (8) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

2-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (8) في نسبة الرصيد النقدي.

2-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (8) في نسبة السيولة السائلة.

3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة المربحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

3-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على الأصول.

3-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على حقوق الملكية.

4- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي رقم (8) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

4-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (8) في معدل العائد على الأصول.

4-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (8) في معدل العائد على حقوق الملكية.

7- متغيرات البحث:

يمكن استخلاص متغيرات البحث من خلال الفرضيات السابقة وهي كالاتي:

7-1- المتغيرات المستقلة: تطبيق صيغتي التمويل بالمربحة والإجارة وفق المعيارين رقم (2) و (8)

تقاس ب: 7-1-1- إيرادات التمويل صيغة المربحة للأمر بالشراء.

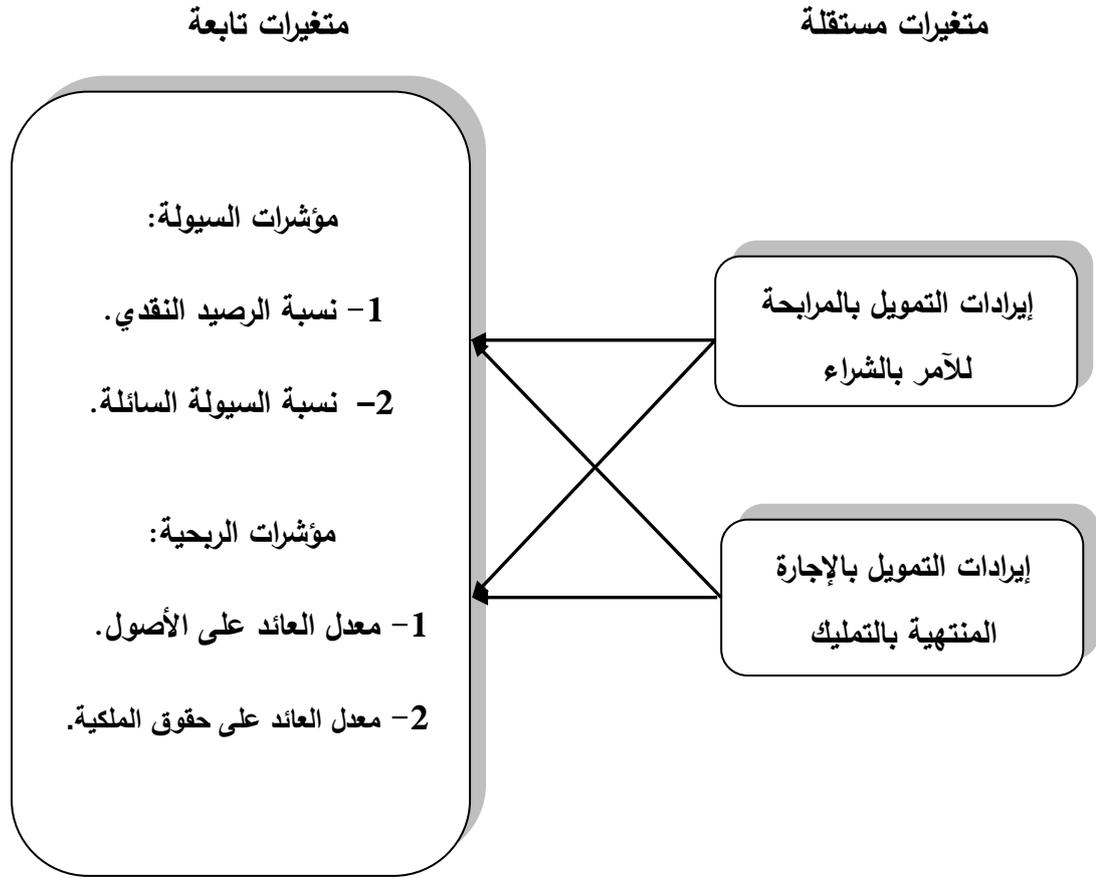
7-1-2- إيرادات التمويل صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك.

7-2- المتغيرات التابعة: مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي للمصارف الإسلامية

تقاس ب: 7-2-1- مؤشرات السيولة: نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة السائلة.

7-2-2- مؤشرات الربحية: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

8- نموذج البحث:



الشكل من إعداد الباحث

9- منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية تتسجم مع تساؤلات المشكلة، ولذلك تم الاعتماد على أسلوبين للحصول على البيانات هما:

أولاً- الجانب النظري: تم الحصول على المعلومات التاريخية اللازمة، بالرجوع إلى أهم ما ورد في الكتب والمجلات العلمية العربية منها والأجنبية والمقالات والدوريات والرسائل الجامعية، لتحليل المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث.

ثانياً- الجانب التطبيقي: تم الحصول على البيانات المالية بالرجوع إلى التقارير السنوية لمصارف عينة الدراسة لتحليل المتغيرات التابعة المتمثلة بمؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي لهذه المصارف، وتحليل المتغيرات المستقلة المتمثلة بصيغتي التمويل بالمربحة والإجارة، ومن ثم قام الباحث بدراسة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، واختبار هذه العلاقة لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة بالاعتماد على نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

10- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من مجموعة مصارف عربية إسلامية في كلاً من الإمارات العربية المتحدة، سورية والأردن، والبالغ عددها عشرة حتى تاريخ 2014 والمتمثلة بالجدول التالي:¹

اسم المصرف	اسم البلد
1- مصرف دبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة
2- مصرف الإمارات الإسلامي	
3- مصرف الشارقة الإسلامي	
4- بنك أبو ظبي الإسلامي	
1- مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية
2- مصرف الشام الإسلامي	
3- مصرف البركة الإسلامية	
1- مصرف الإسلامي الأردني	الأردن
2- مصرف العربي الإسلامي	
3- مصرف الأردن دبي الإسلامي	

أما عينة البحث تتكون من ثلاثة مصارف وهي: مصرف دبي الإسلامي، مصرف سورية الدولي والمصرف الإسلامي الأردني. ويكمن السبب في اختيار هذه العينة كونها المصارف الأكبر حجماً من حيث رأس المال وحجم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الأخرى، بالإضافة إلى مكانتها المصرفية المميزة على مستوى القطاع المصرفي في كل بلد.

11- حدود البحث:

11-1 حدود زمنية: وتتضمن الفترة الزمنية لتحليل البيانات المالية لمصارف عينة البحث خمسة أعوام والممتدة من 2008 - 2012.

11-2 حدود مكانية: قام الباحث بتطبيق الدراسة العملية على ثلاثة مصارف إسلامية في كلاً من الإمارات، سوريا والأردن.

11-3 حدود فنية: اقتصر البحث على دراسة تطبيق صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة وفق المعارين المحاسبين رقم (2) و(8) الصادران عن الهيئة كون هاتين الصيغتين أكثر استخداماً لدى

¹ انظر إلى:

- موقع سوق دبي المالي: www.dfm.co.ae

- موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy

- موقع الأسواق: www.alaswaq.net

مصارف عينة الدارسة، ودارسة مدى فعالية هذا التطبيق على مؤشرات الأداء المالي لمصارف عينة الدارسة المقتصرة على مؤشرات السيولة المتمثلة بنسبة الرصيد النقدي وبنسبة السيولة السائلة، وعلى مؤشرات الربحية المتمثلة بمعدل العائد على الأصول وبمعدل العائد على حقوق الملكية كون اعتبار السيولة والربحية عنصران أساسيان في استمرار وبقاء أنشطة تلك المصارف.

12- مخطط البحث:

الفصل الأول: الصيغ التمويلية ومعاييرها المحاسبية في المصارف الإسلامية.

- المبحث الأول: مفهوم التمويل وآلياته في المصارف الإسلامية.
- المبحث الثاني: الصيغ التمويلية في ظل معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثاني: مجالات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

- المبحث الأول: ماهية عملية قياس وتقييم الأداء المالي.
- المبحث الثاني: مجالات استخدام مؤشرات الأداء المالي.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية على بعض المصارف الإسلامية.

- 1- نبذة عن مصارف الدراسة.
- 2- آلية تطبيق الدراسة.
- 3- دراسة متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الصيغ التمويلية ومعاييرها المحاسبية في المصارف الإسلامية

تمهيد:

يعتبر التمويل بجميع أنواعه إحدى أهم ركائز الاستثمار لأي اقتصاد في أي زمان وفي أي مكان، ولذلك فإن تطوير أدوات التمويل أخذ وما زال يأخذ حيزاً كبيراً واهتماماً بالغاً لدى المصرفيين الماليين والمستثمرين على حد سواء، ومن ذلك التطوير برز نمط جديد من التمويل يختلف عن التمويل التقليدي - حيث إن إلغاء سعر الفائدة على القروض الممنوحة يتطلب بالضرورة خلق نظام جديد للتمويل - ألا وهو التمويل بالمشاركة (الإسلامي) الذي يخضع لقاعدة الغنم بالغرم أو الخراج بالضمان المعروفة في الإسلام، وأتينا نجد من أهم استخدامات الأموال في المصارف التجارية القروض والسلفيات التي يقدمها المصرف لعملائه مقابل فائدة محددة مقدماً. أما في المصارف الإسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية.

وتسعى هذه المصارف لمواكبة التغيرات المالية والمحاسبية المعاصرة عن طريق إجراء مجموعة من الإصلاحات وإحداث تغييرات جذرية تمس مختلف الجوانب المالية لأنشطتها، ولقد فرضت المتغيرات ذات الطابع الدولي على المصارف الإسلامية كجزء من المؤسسات المالية العالمية الحاجة لوجود لغة محاسبية دولية موحدة أسفرت عن وضع معايير دولية للمحاسبة والمراجعة، وأصبحت قابلة للتطبيق في دول ذات اقتصاديات متباينة، وذات معرفة محاسبية تختلف في شكلها ومضمونها، لتلتزم بها هذه المؤسسات عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة لاعتبار المعايير هي جزء التطبيقي في النظرية المحاسبية، وهي حلقة وصل النظرية بالتطبيق كما أنها تساعد في مجال اتخاذ القرار.

ويتناول هذا الفصل التمويل الإسلامي من حيث مفهومه وقواعده وضوابطه ومعايير ومخاطره في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تناوله لأنواع صيغ التمويل المطبقة في تلك المصارف مع بيان آلية تطبيقها ومخاطر كل صيغة من الصيغ، ومن ثم بحث أثر تطبيق صيغ تمويلية عينة الدراسة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على مستخدمي القوائم المالية للمصارف، وذلك من خلال التعرض إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: مفهوم التمويل وآلياته في المصارف الإسلامية.**
- **المبحث الثاني: الصيغ التمويلية في ظل معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.**

المبحث الأول: مفهوم التمويل وآلياته في المصارف الإسلامية

مقدمة:

إن المعنى العام للتمويل ينصرف إلى تدبير الأموال أو الموارد اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وفي الأصل فإن الإنسان يمول أنشطته الاقتصادية من موارده الذاتية ولكن في أحيان كثيرة لا تكفي الموارد الذاتية لتمويل هذه الأنشطة خاصة في مجال إنشاء المشروعات وتشغيلها، وهنا يتم اللجوء إلى الغير للحصول على التمويل، ولذا فإن المعنى الخاص للتمويل يعبر عن تقديم شخص ماله للآخر حيث أنه يوجد في المجتمع فئتان: فئة لديها مدخرات تسمى فئة الفائض، وفئة تحتاج إلى مال تعجز مواردها الذاتية عن تدبير كل ما تحتاجه وتسمى فئة العجز، وبالتالي يعرف التمويل في أدق معانيه بأنه "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي".¹ وهذا النقل قد يتم مباشرة في علاقة ثنائية بين الفئتين كما قد يتدخل بينهما وسيط مالي (المصارف الإسلامية) كما أن هذا النقل يتم وفق قواعد وضوابط خاصة بتلك المصارف، وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث بالتعرض إلى مفهوم التمويل وآلياته في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال ما يلي:

1- مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية:

قبل التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي، لابد أولاً من معرفة ما هو المقصود بمفهوم التمويل سواء من وجهة نظر الممول أم من وجهة نظر الممول، لأن التمويل الإسلامي هو جزء من التمويلات الممنوحة سواء من قبل المصرف الإسلامي أم من غيره، وقد جاء في القاموس الاقتصادي عن معنى التمويل بأنه عندما تريد منظمة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:

- ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاز المنظمة (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة ...) .
- ناحية مالية: تتضمن كلفة المنظمة ومصدر الأموال الضرورية وكيفية استعمالها، فهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.²

وهناك اختلاف في الآراء حول مفهوم التمويل في الاقتصاد، فبعضهم اعتبره وصفاً لأعمال المدير المالي، وآخرون ركزوا على الناحية النقدية، إذ عُد بأنه إدارة الأموال وكيفية الاهتمام في الحصول عليها وإنفاقها.³ فمثلاً إن التاجر الذي يبيع بضاعته مقابل شيكات مؤجلة الدفع لمدد مختلفة، فهو يقدم تمويلاً لمشتري هذه البضاعة، والشركة التي تدفع مرتبات لموظفيها في نهاية كل شهر في حين ينتظر هؤلاء الموظفون طوال فترة الشهر لاستلام رواتبهم، فإنهم يقدمون تمويلاً لشركتهم يمولون فيه أصحاب هذه

¹ عمر، محمد عبد الحليم، (2002)، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة. مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ص2.

² عليّة، محمد بشير، (1985)، القاموس الاقتصادي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص127.

³ هوارى، سيد، (1980)، الاستثمار والتمويل. مكتبة عين شمس، القاهرة، ص3.

الشركة بهذا الانتظار. أيضاً المصرف الذي يقدم الأموال للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في سبيل حصولهم على معدات وأدوات إنتاجية اللازمة لمشروعاتهم، فهو يقوم بعمل تمويلي،. وهكذا.¹ وبالتالي فالتمويل هو تقديم السلع أو الخدمات أو وسائل الدفع، مع تأجيل البدل المقابل أو بدون بدل أصلاً، ويكون التمويل لأهداف إنتاجية أو استهلاكية، كما يمكن أن يكون المُمول ممن يقصد الربح بعمله التمويلي فيكون التمويل استراتيجي، أو ممن يقصد التبرع المحض والمساعدة الإنسانية فيكون التمويل تبرعي. ويعتبر التمويل الإسلامي الاستراتيجي أسلوب من أساليب التمويل، يمكن أن يكون مالياً أو عينياً أو منفعة، وغايته الحصول على عائد ولكن هذا العائد يستند إلى قاعدة فقهية معروفة وهي " أن الربح يستحق في الشريعة الإسلامية بالملك أو بالعمل "، بمعنى أن من ملك شيئاً استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء، ولا يسمح بالتمويل النقدي المحض من حيث تداول الديون أو القيم والأصول النقدية بين المؤسسات المالية، وذلك لأنه يؤدي إلى إحداث تراكمات نقدية تتجاوز حاجات الإنتاج والتداول الفعلي في الاقتصاد.² ولقد تعددت الآراء والتعريفات حول مفهوم التمويل الإسلامي، وفيما يلي نورد بعضاً من هذه التعريفات:

- ✓ **التعريف الأول:** هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام والقواعد الشرعية.³
- ✓ **التعريف الثاني:** بأنه قيام شخص ما بتقديم شيء ذا قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التضامن بين الطرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة معينة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل ومساهمة كل منهما في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.⁴
- ✓ **التعريف الثالث:** هو تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس المال أو أنه قيام مباشرة بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء.⁵
- ✓ **التعريف الرابع:** بأنه عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من الصيغ والأدوات التي تُبيحها الشريعة الإسلامية في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي.⁶

¹ قحف، منذر، (2000)، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. دار الفكر المعاصر، بيروت ص167.

² عبد العال، رضوان محمد، (2004)، آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية. المؤتمر العلمي الثالث السنوي، جامعة حلوان، مصر، ص2.

³ قحف، منذر، (2004)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، بحث تحليلي رقم 13، جدة، ص12.

⁴ السرطاوي، فؤاد، (1999)، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص. دار المسيرة، عمان، الأردن، ص97.

⁵ المكاوي، محمد محمود، (2009)، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص11،

⁶ خالد، موسى مبارك، (2013)، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، الجزائر، ص115.

تبين للباحث من خلال التعريفات السابقة بأن التعرف الأول والثاني يختصان بالتمويل الاستراتيجي (تحقيق عائد) ولا ينطرق إلى التمويل التبرعي، كما يهملان التمويل بالبيوع الآجلة بحيث اقتصر على صيغ المشاركة فقط، بينما التعريف الثالث تناول صيغة المشاركة وصيغة المرابحة فقط دون ذكر بقية الصيغ، بينما يتفق الباحث مع التعريف الرابع من حيث شموله لجميع صيغ التمويل في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

إن المصارف الإسلامية تتنافس مع المصارف التقليدية على جذب رؤوس الأموال والمدخرات، لتقوم بإعادة توظيفها مباشرة عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها بنفسها أو المشاركة مع غيرها، مثلما تقوم المصارف التقليدية بعمليات التمويل أيضاً، ولكن مع اختلاف واضح في فلسفة التمويل في كلا النوعين من المصارف، فإذا كانت فلسفة التمويل في المصارف التقليدية تقوم على العمليات الائتمانية (الإقراض والاقتراض)، فإن فلسفة التمويل في المصارف الإسلامية تقوم على عمليات المشاركة الاستثمارية أو عمليات البيوع آجلة. ويجد البعض بأن التمويل في المصارف الإسلامية يختلف عن التمويل في المصارف التقليدية في النقاط التالية:¹

أ- يشترك الطرفان في الربح قلّ أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل الممول في التمويل التقليدي بالنتيجة الربحية للمنظمة ولا بحصة المستفيد من التمويل.

ب- تقع الخسارة على رب المال في التمويل الإسلامي شرط دون تقصير الطرف الآخر، بينما لا يتحمل الممول في التمويل التقليدي أية خسارة.

ت- ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الاستعمالات في التمويل التقليدي.

ث- يمكن أن يكون التمويل الإسلامي بالنقود أو بالأصول العينية، بينما العادة يكون التمويل التقليدي بالنقود فقط.

وبالرغم من ذلك إلا أن هناك أوجه تشابه بين التمويلين من حيث تقيّد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال وهدف صاحب المال بالاسترباح بماله عن طريق الغير، وأيضاً حصر القرار الاستثماري بالمستفيد من القرض بالنسبة للتمويل التقليدي والمضارب بالنسبة للتمويل الإسلامي.

كما تبين للباحث استناداً إلى ما سبق بأن التمويل الإسلامي هو علاقة تظهر نتيجة تمكين طرف ما - قد يكون فرد أو منظمة - من استعمال موارد طرف آخر مع تأجيل المقابل وتشاركهما في عائد ومخاطر هذه العلاقة المقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن المصارف الإسلامية تقوم بهذا النوع من التمويل من خلال عدة صيغ تمويلية تمنحها لعملائها عند توظيف مواردها المالية باعتباره النشاط الأساسي لتلك المصارف.

¹ قحف، منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سبق ذكره، ص52.

2- قواعد وضوابط التمويل في المصارف الإسلامية

2-1- قواعد التمويل الإسلامي:

أياماً كان نوع أو غرض التمويل، فإن كليهما تحكمه مجموعة من القواعد تضبطه ليكون تمويلًا إسلامياً، فإذا حدث خلل في هذه القواعد يصبح تمويلًا و لكنه غير متوافق مع الشريعة الإسلامية، أي يصبح قرضاً بفائدة. وهذه القواعد هي: ¹

2-1-1 قاعدة الملكية:

أنه لا بد من التملك، لأن وجود حق ملكية على شيء يمنح المالك حق الملكية على جميع الزيادات المتولدة من ذلك الشيء، سواء أكانت هذه الزيادات قد حصلت بعوامل طبيعية، أم بفعل المالك و اجتهاده، أم بعوامل العرض و الطلب في السوق.

وينبثق عن هذه القاعدة قاعدة فرعية مفادها: بأن الملك هو أساس استحقاق الربح وأن أية زيادة تطرأ على رأس المال يكون للمالك الحق في الحصول عليها شرعاً، فإن الخسارة التي تقع أو الهلاك لرأس المال يكون على المالك أيضاً نظراً لاستمرارية ملكه على رأس المال طوال العملية التشغيلية، ولا يحق نقل هذه الخسارة أو أي جزء منها إلى الطرف الآخر (الحاصل على التمويل) في العملية التمويلية إلا إذا كان هنالك تعدي أو تقصير منه في أحد الشروط المتفق عليها عند التعاقد. ² وفي المصرفية الإسلامية المعاصرة، أصبح المصرف الإسلامي يأخذ أرباح استثمار ودائع الحسابات الجارية دون أن يكون مالكاً لهذه الحسابات، وإنما تبقى ملكيتها لأصحابها المودعين، وهذا ما يناهض أصل القاعدة المذكورة سابقاً. ولكنه تم تكييف هذا الإجراء بناءً على القاعدة الشرعية الخراج بالضمان، إذ أن المصرف يستحق هذه الأرباح بصفته ضامناً لما لديه من أموال في هذه الحسابات ومن ضمن شيئاً أصبح في ملكه. ³

2-1-2 قاعدة الواقعية:

بمعنى أنه يكون المال مما ينمو بالعمل، ويقصد بالواقعية أن العين المملوكة سواء أكانت عيناً أم مالاً لا بد أن تقبل بطبيعتها النماء والزيادة، ونتيجة لهذه الطبيعة فإن الزيادة التي تحصل تستحق للمالك هذه العين وإن كان ليس في حوزته، والعكس صحيح. ومن الأمثلة عليها الدين لا ينمو بالعمل فلا يكون رأس مال مشاركاً، والزيادة إن طرأت عليه لا تستحق لمالكه لأنه لا يقبل بطبيعته النماء، والنماء فيه افتراضي، تراضوا الناس واتفقوا على الزيادة فيه، كما ينبثق من الواقعية قاعدة فرعية مفادها: أن الذي يحصل عليه المالك مرتبط بوجود زيادة حقيقية في الشيء المملوك، فإن وجدت هذه الزيادة الحقيقية استحقها المالك في ما يملك، وإن لم توجد لم يستحقها، وهذا معناه ارتباط استحقاق الربح في التمويل الإسلامي مع ما يحصل فعلاً، ولا يكون استحقاق الربح افتراضياً أو وهمياً، فلو أن شخصاً استثمر مالاً

¹ إبراهيم، غسان محمود، قحف، منذر، (2002)، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. دار الفكر المعاصر، ط2، دمشق، سورية، ص171-172.

² قحف، منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سبق ذكره، ص168.

³ بيت التمويل الكويتي، (1998)، سندات الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل. أعمال الندوة الفقهية الخامسة، الكويت، ص256.

مع آخر فلا يحق له أخذ نصيبه من الأرباح كنسبة محددة سلفاً دون اعتبار لما يحصل في أرض الواقع، فهذا غير جائز وإنما حصوله على الربح مرتبط بما ينتج فعلياً عن تشغيل هذا المال أي أن الربح من النماء لا من رأس المال.¹

2-1-3- قاعدة المشاركة الحقيقية في الإنتاج:

إن التمويل الإسلامي لا بد له من المرور من خلال السلع والخدمات، وهذه القاعدة مهمة جداً في الاقتصاد الإسلامي لأنه بناءً عليها لا يسمح بتداول الديون أو أية أصول نقدية بين متعاملين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن التمويل الإسلامي يسهم في الإنتاج الحقيقي في المجتمع، وفي زيادة القدرة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الناتج القومي الحقيقي، وإن كان البعض يعد أن القرض التقليدي يساهم أيضاً في الناتج الحقيقي، ولكن ما يقصد به هنا أن التمويل الإسلامي أكثر قدرة على زيادة الناتج لأنه يمول أولاً المشاريع ذات جدوى اقتصادية فعالة، وثانياً يزيل الفائدة المضافة على تكلفة هذه المشاريع، مما يؤدي بدور إلى زيادة الاستثمار، لأن تكلفة المشاريع تصبح أقل والربح أكبر.

2-2- ضوابط التمويل الإسلامي:²

اتجه التمويل في المصارف الإسلامية نحو الأنشطة التجارية وقد احتلت هذه الأنشطة في تمويلها نسبة كبيرة، فتوسعت هذه المصارف في الأنشطة التجارية على حساب الأنشطة الزراعية والصناعية، وذلك بحثاً عن التوظيف الآمن والاستثمار قليل المخاطر، قصير الأجل سريع الدوران، وبحثاً عن التوظيف ذي الربحية والسيولة المناسبة بعيداً عن تمويل الاستثمارات ذات الربحية الاجتماعية التي تُملئها ظروف المجتمعات الإسلامية بحسب أولوياتها الشرعية، الأمر الذي أثار سلباً على مدى جدية هذه المصارف في دعم جهود التنمية، والدخول في مشروعات استثمارية تسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأمة الإسلامية، مما أدى إلى تراجع فعالية تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. ولذلك كان لا بد من الالتزام بمجموعة من الضوابط الشرعية التي تحكم وتوجه سلوك القائمين على عمليات التمويل في المصارف الإسلامية سواء أكانت هذه الضوابط عقدية أم خلقية أم الاجتماعية أم الاقتصادية بما يضمن تحقيق المقاصد الشرعية من حيث توظيف المدخرات المالية للأمة الإسلامية، وبما يعود بالنفع العام على هذه الأمة وحل مشكلاتها. ويمكننا القول بأن ضوابط التمويل الإسلامي تُقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية على نحو الآتي:

2-2-1- قسم الضوابط المتعلقة بطرق التمويل:

إن تنمية المال وتمويل المشروعات عن طريق الفائدة تخرجه عن تحقيق المقصود الشرعي فضلاً عن الأضرار الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، لذا وجب على المجتمع الإسلامي الذي يرغب في تطهير اقتصاده وأنظمتها المالية ومعالجتها أن يستبعد كل معاملة تقوم على الفائدة الثابتة استبعاداً كاملاً، وأن

¹ عوض، محمد هاشم، (1995)، دليل العمل في البنوك الإسلامية. شركة قال للإعلان والطباعة المحدودة، الخرطوم، السودان، ص36.

² عبد العال، رضوان محمد، آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية. مرجع سبق ذكره، ص42-71.

يدعو أرباب الأموال والقائمين على عمليات التمويل إلى اعتبار ما يقومون به وسيلة لتحقيق رفاهية مجتمعهم، بالإضافة إلى إشاعة الأمن والاستقرار بين أفرادهم، وليس غاية في حد ذاته لتحقيق المكاسب والأرباح المادية تابعة وتالية فقط، وبالتالي ينبغي تطهير كل أدوات وصيغ التمويل من هذه الفائدة، حتى تحقق هذه الصيغ الأهداف المرجوة منها بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية ومصالح المجتمع.

2-2-2- قسم الضوابط المتعلقة بأوجه التمويل:

يتوجب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية عندما تتصرف بالأموال المتوفرة بين يديها في عمليات التمويل، فإذا قررت القيام بنفسها أو بالمشاركة مع غيرها في تنمية هذا المال فعليها أن تختار الأنشطة والمشروعات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن تمتنع هذه المصارف عن تمويل أي نشاط يخالف أحكام هذه الشريعة، سواءً ما كان منها يقوم على ارتكاب شيء من المحرمات أو كان به أذى أو ضرر من أي نوع (كتمويل إقامة أو بيع أو صناعة الخمر والمخدرات وأدواتها، أو المشاركة في تمويل شركات نشر الدعاية والإعلان المروجة لبضائع ومنتجات محرمة أو مضرة)، وكذلك الامتناع عن أي نشاط أو سلع تنطوي على الاستغلال السيئ وتحقيق الأرباح الفاحشة.

2-2-3- قسم الضوابط المتعلقة بالغاية من التمويل:

تقوم المصارف الإسلامية بتأدية العديد من الأعمال والخدمات المصرفية، وكل عمل في النظام المالي الإسلامي ينبغي أن تكون له غاية، وباعتبار التمويل عملاً فلا بد أن تكون له غاية، وهذه الغاية تنقسم إلى غاية معنوية وأخرى مادية.

2-2-3-1- الغاية المعنوية وضوابطها:

إن التمويل المصرفي يعتبر عملاً من الأعمال التي يؤديها الإنسان في حياته، ولكل عمل هدف وغاية في الإسلام، فإن قبول ذلك العمل وعدم قبوله يرتبط بغايته والهدف منه والدافع الباعث عليه. وإن عملية تمويل الأنشطة الاقتصادية إذا امتزجت بنية مرضاة الله تعالى والامتثال لأوامره في تنمية المال، والمساهمة في بناء وتقوية المجتمع الإسلامي، عُدت من العبادات التي يتقرب بها الفرد لله تعالى. ومن هنا كان لا بد أن يصاحب عمليات التمويل هدف ونية صالحة من أرباب الأموال والقائمين على المصارف الإسلامية.

2-2-3-2- الغاية المادية وضوابطها:

يتقيد التمويل الإسلامي بأهداف اجتماعية وإنسانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الاقتصادية المالية، ولا تقل أهمية عنها، فليس الربح الناتج عن ذلك هدفاً في حد ذاته، ولكنه أداة ووسيلة للمحافظة على المال من الاكتناز والتآكل. وفضلاً عن دوره في دعم واستمرار المؤسسات التمويلية في مباشرة أنشطتها الاقتصادية، وفي تحقيق التنمية التي تنشدها المجتمع، ومن الضروري أن يتقيد هذا الربح بضوابط عدم المغالاة وعدم الخروج به من الوسيلة إلى الغاية، وأن يكون استحقاق الربح وفقاً للقاعدة الفقهية " الغنم بالغرم " .

3- معايير التمويل في المصارف الإسلامية¹

هناك عدة معايير تأخذ بها المصارف الإسلامية عند قيامها بعملية استثمارية معينة أو عند فتح لأحد العملاء تمويلًا ما، حيث تتفق المصارف الإسلامية والتقليدية على الأطر العامة لهذه المعايير (كتحليل الشخصية والكفاءة والسيولة ونسبة الربح والضمانات المقدمة، وغيرها)، إلا أن المصارف الإسلامية تختلف عن التقليدية في مفهومها لبعض هذه المعايير، وتزيد عليها معايير ذات علاقة بالشرعية الإسلامية. وسوف نستعرض أهم المعايير التي تعتمدها المصارف الإسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية والاستثمارية:

3-1- معايير التمويل ذات العلاقة بالنشاط المشروع المراد تمويله:

تشمل هذه المعايير على ثلاث مجموعات رئيسية على النحو الآتي:

3-1-1- مجموعة معايير السلامة الشرعية:

انطلاقاً من تصور منهج الدين الإسلامي لمعايير الحلال والحرام، فالمصارف الإسلامية تحكّمها العديد من المعايير الشرعية أثناء قيامها بعمليات التمويل أو المشاركة في العمليات الاستثمارية، بهدف الحفاظ على أموالها وأموال المودعين مع مراعاة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر المعايير الشرعية الفاصل في قبول العملية التمويلية والاستثمارية أو رفضها. ومن أهمها:

3-1-1-1- أن يكون الهدف من المشروع الممول مقبولاً شرعاً.

3-1-1-2- أن تكون مدخلات ومخرجات المشروع مقبولة شرعاً.

3-1-1-3- أن تكون المعاملات المالية للمشروع مباحة شرعاً.

ويرى الباحث بأن هذه المعايير الشرعية تمثل القواعد والمبادئ التي تنظم عملية تشغيل الأموال في المصارف الإسلامية، كما أنها تمثل البناء التأسيسي والفكري لهذه المصارف، حيث تفرض تمويل مشروع مخالف لمقاصد الشرعية الإسلامية سواءً من حيث الهدف والأدوات والعمليات المالية حتى وأن كان هذا المشروع مربحاً.

3-1-2- مجموعة معايير السلامة المالية:

تعتبر الدراسة المالية للمشروع المراد تمويله من قبل المصارف الإسلامية خطوة مهمة قبل اتخاذ القرار التمويلي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم قدرة المشروع على الوفاء بكافة التزاماته المالية، بما في ذلك سداد الأقساط المستحقة للمصرف والقدرة على توليد الأموال الكافية من الموارد الداخلية لتحقيق معدل عائد داخلي معقول على أصوله.² والاتجاه السائد اليوم بأن المصارف الإسلامية

¹ الرفاعي، فادي محمد، (2004). المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 91-96.

² أبو غدة، عبد الستار، (1995). التوجيه الإسلامي للاستثمار. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 173، الإمارات العربية المتحدة، ص 63.

ليست مؤسسات خيرية لتقديم الأموال لمن شاء وكيفما شاء، بل هي مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق ربحية مالية محكومة بسلامة شرعية قبل أي شيء، بمعنى أن نجاح المشروع من الناحية المالية لا يعني قبول تمويله من قبل المصرف الإسلامي إذا لم يكن ناجحاً بالمقاييس الشرعية. ومن أهم معايير هذه المجموعة:

3-1-2-1- معيار نسبة الربح أو العائد المناسب:

تعتبر نسبة الربح مؤشر أساسي للحكم على الجدوى المالية للاستثمار في مجال ما من عدمه، ويجب على المصارف الإسلامية أن تختار المشاريع ذات الأرباح المرتفعة، باعتبار الأرباح مؤشراً أساسياً لقبولها.

3-2-1-2- معيار الضمانات:

إن الفكرة الأساسية التي تبنى عليها الضمانات سواء في المصارف الإسلامية أم التقليدية هي لغرض اتخاذ كافة التدابير والوسائل اللازمة لضمان حقوقها واستيفاء كافة مستحققاتها عند مخالفة العميل لشروط الاتفاق، وكإجراء وقائي تستخدمه المصارف لتأمين مخاطر المستقبل واحتمالاته غير المتوقعة.

إن طلب المصارف الإسلامية ضمانات من العميل للوفاء بالتزاماته، هو أمر جائز شرعاً، ولكن ينبغي عدم المغالاة في طلب الضمانات لأن هذا التصرف قد يكون إرهاقاً للعميل وسبباً لإحجامه عن التعامل مع المصارف الإسلامية.¹ وبسبب طبيعة العلاقة بين هذه المصارف وطالبي التمويل (العملاء) القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر فإن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال توظيف مواردها لا ترجع فقط لاحتمالات عدم التزام العميل بالسداد، وإنما ترتبط بنوعية العملية الاستثمارية وبالعميل المناسب أو بطبيعة ظروف البنية الاستثمارية، ونوعية أسلوب الاستثمار المستخدم، حيث تختلف درجة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الاستثمارات من أسلوب لآخر.

وهناك نوعان من الضمانات:

- ✓ النوع الأول: الضمانات الأساسية وتتمثل في توافر الكفاءة الأخلاقية والعملية لدى العميل.
- ✓ النوع الثاني: الضمانات التكميلية وتتمثل في الضمانات العينية والشخصية على أن يكون الغرض منها هو مواجهة تقصير العميل وعدم التزامه بالشروط المتفق عليها وليس لضمان استرداد أموال المصرف أو لتحقيق قدر ما من الأرباح أو ضد ما يحدث من خسائر لا يد للعميل فيها.

3-1-3- مجموعة معايير السلامة الاقتصادية والاجتماعية:²

من السمات الرئيسية لمشاريع التمويل في المنهج الإسلامي مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فالمشروع الإسلامي لا يستهدف فقط تعظيم الربح وإنما هو ملزم

¹ عطية، فياض، (1999). التطبيقات المصرفية لبيع المراجعة في ضوء الفقه الإسلامي. دار الجامعية، مصر، ص 155.

² البشير، عبد اللطيف، التونسي، عبد القادر، (2006)، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص 21-23.

بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع اقتصادية، فيسعى لتحقيق أكبر نفع ممكن سواءً بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وبما أن المصارف الإسلامي ليست مصارف تتعامل بالفائدة، وتمتتع عن تمويل المشروعات المنتجة للسلع المحرمة فحسب وإنما هي مؤسسات الاقتصادية تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية من خلال عملياتها التمويلية والاستثمارية. وعليه فإن الدراسة الاقتصادية للمشاريع لها أهمية خاصة ذلك إنه إذا كان عائد البنوك التقليدية مضمون منذ البداية فإن البنوك الإسلامية تتعرض لخطر عدم الاسترداد إذا أساءت اختيار المشاريع، وتسعى المصارف الإسلامية عند تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية بالتركيز على السلامة الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتماد المعايير التالية:¹

3-1-3-1- معيار استهداف التمويل الإسلامي للعنصر البشري.

3-1-3-2 معيار مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة.

3-1-3-3 معيار حفظ المال وتنميته.

3-2- معايير التمويل ذات العلاقة بالشخص طالب التمويل:

كما هو الحال في المعايير المتعلقة بالمشروع فإن المعايير المتعلقة بالشخص طالب التمويل قد تتفق مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية، حيث لعل أبرز نظام ائتماني لقي قبولاً عاماً لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، هو ذلك المسمى بـ 5C's of Credit وفي مضمونه الكثير من الجوانب المشتركة التي تعكس درجة المخاطرة التي سوف تتعرض لها مانح الائتمان، والأخذ بها وإمكانية تحليلها تمنح مانح الائتمان قدرة أكبر في تجنب الكثير من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فلا يوجد ائتمان خالي من المخاطر.²

وفيما يلي عرض محتويات هذا النظام الائتماني:³

3-2-1- شخصية العميل:

يقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته ، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع

المحلل الائتماني بأمان كامل في التعامل - كمصرف - مع هذا العميل من منظور ائتماني.

3-2-2- القدرة على الاستدانة:

تعني قياس قدرة العميل المقترض على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض وخدمته

(أي الالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات.. الخ).

¹ بوجلال، محمد، (1990)، البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها. دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص85.

² الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر، عمان، ص14.

³ زايد، دعاء محمد، (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. ص31-32.

3-2-3- رأس المال للعميل:

يقصد به ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له حين تأزم الأمور لديه، ومن ثم استعادة البنك لما سبق ومنحه لذلك العميل في أسوأ الظروف.

3-2-4- الضمان:

هي نقطة محورية في مختلف عمليات الائتمان ومنح القروض. حيث تعنى ضرورة أن يحصل البنك على ضمانات كافية تؤهله لاسترداد ما سبق وأن منحه في صورة قروض للعميل من خلال قيامه بالتصرف في هذه الضمانات وقت تأزم الأمور لدى عميله، وحصوله من خلال تسيلها - أو التصرف فيها بشكل أو بآخر - على مستحقاته.

3-2-5- الظروف الاقتصادية:

المقصود بها هي قيام المحلل الائتماني بدراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من البنك والعميل طالب الائتمان، ومدى تناسب نشاط العميل مع الاتجاه الاقتصادي العام السائد من عدمه، وذلك لتأثر قدرة العميل بهذا المناخ بشكل أو بآخر. مثل ركود المناخ السياحي في مجتمع ما في فترة معينة، لا يناسبه - مثلاً - قيام البنوك في ظل هذا المناخ وفي هذا التوقيت - تحديداً - بالتوسع في الإقراض لشريحة المؤسسات السياحية بوجه عام.

ولكن النظرة إلى المعايير السابقة قد تتفق أو تختلف في المصارف الإسلامية فيما يأتي:¹

✓ من حيث الشخصية:

إن مفهوم الشخصية من وجهة نظر موظف الاستثمار في المصارف الإسلامية هو أشمل منه عند موظف الاستثمار في المصارف التقليدية، إذ لا يقتصر هذا المفهوم في المصارف الإسلامية على الالتزام المادي والسمعة التجارية لطالب التمويل بل يمتد ليشمل السمعة الأدبية والدينية، فالالتزام الديني بالنسبة للمصرف الإسلامي هو أحد المعايير التي يُفضل توافرها في طالب التمويل. ولكن هذا لا يعني عدم منح التمويل لغير المسلمين إذا ما التزموا بشروط المصرف الإسلامي والضوابط الشرعية وكان في ذلك مصلحة المصرف الإسلامي.

✓ من حيث المقدرة والكفاءة الإدارية:

تتبع المصارف الإسلامية طرقاً كثيرة تماثل ما تتبعه المصارف التقليدية للتعرف على كفاءة ومقدرة طالب التمويل، ولكن عدم كفاءة الإدارة أو طالب التمويل لا تعني رفض تمويل المشروع كما هو الحال في المصارف التقليدية في معظم الأحيان، إذ تتميز المصارف الإسلامية هنا بالمشاركة المشروطة بإدارة المشروع من قبلها في حال اقتناعها بالمشروع، مما يمكنها من

¹ الوادي، محمود، سمحان، حسين، (2007)، المصارف الإسلامية " الأسس النظرية والتطبيقات العملية ". دار المسيرة، عمان، الأردن، ص92-94.

استغلال خبراتها في إخراج المشروعات المفيدة والناجحة إلى الوجود والتي لم تكن لتتجح في ظل إدارة غير كفء.

✓ من حيث منح التمويل من مبدأ " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ":

فالمصارف التقليدية تنتظر غالباً إلى الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو التجارية التي يتعرض لها عملاؤها، فهي تقوم باحتساب فوائد التأخير واللجوء إلى القضاء لتحصيل ديونها بصرف النظر عن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تأخير المدين في التسديد. أما المصارف الإسلامية فتأخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار عند حلول الأجل، حيث تراعي في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء نتيجة لأوضاع خارجة عن إرادته، أي يتم هنا التأجيل دون احتساب لأي مقابل.

3-3- معايير التمويل ذات العلاقة بالمصرف الممول:

هناك أسس ومعايير يجب أن تتوفر في المصرف حتى يكون قادراً على منح التمويل، ولا تختلف هذه الأسس غالباً في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية ومن أهمها:¹

3-3-1- السيولة:

يجب أن تتوفر السيولة الكافية في المصرف حتى يتسنى له تمويل مشروع معين، وهذا يعتمد على عوامل كثيرة منها: حجم التمويل ومقدار السيولة التي يفضل المصرف توفيرها لديه لمواجهة الأزمات وغيرها من العوامل، والتي سوف نأتي على ذكرها بالتفصيل في الفصل الثاني.

3-3-2- المتطلبات القانونية:

من المعروف أن المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء تخضع لرقابة وأنظمة الدولة التي تعمل فيها، وهناك متطلبات قانونية يجب أن تلتزم بها هذه المصارف مثل نسبة السيولة ونسبة الائتمان إلى الودائع وغيرها من النسب التي في بعضها إجحاف بحق المصارف الإسلامية.

3-3-3- الظروف السياسية والاقتصادية السائدة:

تؤثر هذه الظروف كثيراً على منح التمويل، ففي حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تقلل المصارف من حجم التمويل، لما لذلك من مخاطر سواء على مستوى المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية، أما عندما تكون هذه الظروف مستقرة فيختلف الوضع تماماً.

4- مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

4-1- مفهوم مخاطر التمويل الإسلامي:

تعرض المصارف الإسلامية عند قيامها بالتمويل - كغيرها من المؤسسات المالية والائتمانية - لمخاطر عديدة وهذا أمر طبيعي نظراً لآلية العمل في النظام المصرفي الإسلامي، وتقوم هذه المخاطر

¹ المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2004)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص 139.

على قاعدة الغنم بالغرم بحسب المفهوم الشرعي لها، ومعناه أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من ينتفع به، وبالتالي فالمشاركة في الحصول على نصيب من عائد التمويل يتطلب توزيع المخاطر عند حدوثها على جميع الأطراف. ولقد عرّفها البعض بأنها حالة عدم التأكد من انتظام العوائد، والخوف من وقوع خسائر من جراء عملية الاستثمار،¹ وعرّفها البعض الآخر بأنها احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع،² كما يمكن تعريفها بأنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار.³

ويمكن القول بأن المخاطر هي احتمالية مستقبلية قد تعرّض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذها بنجاح.

إن السمات المميزة لطبيعة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية هي العلاقة بين المودعين أصحاب الأموال وبين المصرف الإسلامي، فهذه العلاقة تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة بناءً على قاعدة الغرم بالغنم، فالمغانم والمغارم موزعة على أطراف العملية الاستثمارية، وليست على طرف واحد، غير أن المصارف الإسلامية اليوم تحاول أن تتجنب الخسارة مطلقاً باستخدام عقود المرابحة، وبمحاولة إيجاد صناديق التأمين ضد المخاطر لأنها لا تريد أن تخسر، وكانت النتائج المترتبة على هذا الأمر أن عائد استثماراتها ضعيف، وفي الجهة المقابلة نجد أن المصارف الإسلامية تجنبت الاستثمار في المشاركة والمضاربة، لأن نسبة المخاطرة فيها عالية، إلا أن نسبة العائد فيها عالية.⁴ وإن مبدأ المخاطر في الاستثمار يقيم تلازماً منطقياً أساسه العدل بين العمل والجزاء وبين الحقوق والالتزامات وبين المغانم والمغارم، فاستحقاق الربح في أي عملية تمويلية استثمارية إنما منشأه العمل بالمخاطر الذي يحقق نماء ذا قيمة اقتصادية، والعمل بالمخاطر كذلك يتميز باستعداد المستثمر لتحمل نتائج الاستثمار ربحاً أو خسارة ولولا هذا الاستعداد لتحمل عبء المخاطرة لما قام الاستثمار من الأصل وبالتالي لما نشأ الربح، فالاستعداد لتحمل المخاطرة شرط ضروري للسلامة الشرعية كي يطيب الربح في أي عملية استثمارية.⁵

4-2- أنواع مخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية:

طالما أن المصارف الإسلامية تقوم بأعمال التمويل والوساطة المالية فإن المخاطر التي تتعرض لها الأموال المودعة لديها هي تلك المخاطر التي تؤثر على استخداماتها للأموال المتوفرة لديها من جهة،

¹ المومني، غازي فلاح، (2002)، إدارة المحافظ الاستثمارية. دار المناهج، عمان، الأردن، ص78.

² آل شبيب، دريد كامل، (2004)، مبادئ الإدارة العامة. دار المناهج، عمان، ص36.

³ مطر، محمد، (2004). إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العملية". دار وائل، عمان، الأردن، ص52.

⁴ العماري، إسماعيل عبد السلام، (2003). المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص12.

⁵ عويصة، عدنان عبد الله، (2006). نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي. دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ص32-33.

والمخاطر التي تتعرض لها قيود وحسابات المودعين من جهة أخرى، ويمكن تصنيف المخاطر الناتجة عن أنشطة هذه المصارف إلى نوعين هما:

4-2-1- المخاطر المالية:

هي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمنظمة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المنظمة،¹ بمعنى أنها عبارة عن الخسائر المحتملة في السوق، وتقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع:

4-2-1-1- مخاطر الائتمان:²

ترتبط بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في موعدها، وقد يكون عدم الوفاء العميل (المدين) بالتزاماته تجاه المصرف في موعدها عائداً إلى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء. كما تعرف مخاطر الائتمان بأنها " الخسائر الناتجة عن نكوص أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات ". وتنشأ المخاطر الائتمانية في المصارف التقليدية نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، إما لعجز سببه التعثر والإفلاس، أو مماثلة متعمدة مقصودة.

أما في المصارف الإسلامية فتتمثل مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً، أو يسلم أصولاً، أو في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف من الأرباح عند حلول أجله، حيث تدعى هذه المخاطر بمخاطر التمويل أو بمخاطر الميدانية، وهذه المخاطر تنشأ عندما يكون أحد أطراف العملية قبل أن يتسلم النقود نظير الأصول، والتي تأتي من تعثر المستفيد من التمويل في تجارته نتيجة عوامل خارجية، وكذلك بالنسبة إلى صيغ المشاركة في الأرباح حيث تظهر المخاطر عندما لا يكون لدى المصرف معلومات كافية عن معدلات الأرباح الحقيقية المحتملة لمنظمات الأعمال التي مولتها.³ وكما تنشأ تلك المخاطر نتيجة للعوامل الآتية:⁴

- عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة لدى مستخدمي التمويل المقدم من هذه المصارف والقائم على المشاركة في الربح والخسارة والصيغ القائمة على البيوع أقل تقدماً في ممارسات أعمالهم.
- عدم السماح للمصارف الإسلامية بإعادة جدولة ديونها على أساس التفاوض مرة أخرى بشأن معدل هامش ربح أعلى، مما يعطي لبعض العملاء التخلف عمداً عن السداد، بالإضافة إلى عدم السماح لها بإصدار شهادات دين شرعية قابلة للبيع في السوق المالية.

¹ Holliwel, J.,(1998), **Risk: enough rope to hang the business**, In The Book: Mastering finance, Dickson, T. & Bickerstaffe, G., London Financial times. p29

² رضوان، سمير عبد الحميد، (2005)، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، الدار الجامعية، مصر، ص314.

³ خان، طارق الله، أحمد، حبيب، (2003)، إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3، ص30-31.

⁴ شايرا، محمد عمر، خان، طارق الله، (2000)، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص82.

c) طول أجل التمويل، حيث أن الأصول ذات الاستحقاق طويل الأجل تحصل على مخاطر أعلى مقارنة بالأصول ذات الاستحقاق قصير الأجل، وتعمل المصارف الإسلامية حالياً في تقديم تمويل قصير الأجل لسلع وخدمات حقيقية، نظراً لأن المخاطر التي تصاحبها أدنى نسبياً.

4-2-1-2-4- مخاطر السوق:

تتضمن مخاطر تتعلق بأسعار السلع ومخاطر بأسعار الفائدة ومخاطر بأسعار الصرف، وسنأتي لشرحها على النحو التالي:

4-2-1-1-2-4- مخاطر تتعلق بأسعار السلع:

تكون نتيجة لتملك المصرف الإسلامي السلع أو الأصول حقيقة فقد يحتفظ المصرف بها بقصد إعادة بيعها أو تأجيرها، مما يعرضه لمخاطر انخفاض سعرها.

4-2-1-2-2-4- مخاطر تتعلق بأسعار الفائدة أو هامش الربح:¹

لا تواجه المصارف الإسلامية مخاطر تغير سعر الفائدة بصورة مباشرة نظراً لعدم تعاملها مع سعر الفائدة، إلا أنها تواجه هذه المخاطر بصورة غير مباشر من خلال معدل العائد على عمليات البيع المؤجل والمعاملات القائمة على صيغ التأجير والذي أطلق عليه مخاطر السعر المرجعي. لذلك فإن أغلب المصارف الإسلامية تسترشد وتستخدم سعر الخصم في سوق لندن قصير الأجل، وهو السوق النقدي البريطاني كمقياس ومعيار في تسعير صيغها التمويلية.

4-2-1-3-2-4- مخاطر تتعلق بأسعار الصرف:²

تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية لدى المصرف، وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

4-2-1-3-1-2-4- مخاطر السيولة:³

قد جرى العرف المصرفي على ضرورة احتفاظ المصارف التقليدية بجزء من مواردها على شكل نقود سائلة أو أصول يمكن تسيلها خلال فترة قصيرة، بهدف دعم إمكانات كل مصرف في مواجهة حالات السحب الكبير من قبل أصحاب الودائع.

وبما أن المصارف الإسلامية ليس لها قانون خاص بها في بعض الدول التي تعمل فيها، فإنها تخضع لقانون المصرف المركزي والنسب التي يحددها، فإذا لم يحتفظ المصرف الإسلامي بنسب السيولة

¹ شابرا، محمد عمر، خان، طارق الله، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص77.

² حشاد، نبيل، (2005)، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص26.

³ عبد العال، رضوان محمد، آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية. مرجع سبق ذكره، ص82-96.

الكافية تعرّض لمخاطر عديدة منها: توقفه عن مباشرة نشاطه والوفاء بالتزاماته، اهتزاز ثقة المتعاملين معه، مما يؤدي ذلك إلى إفلاسه من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن تعبئة الموارد المالية السائلة وتوجيهها إلى التمويل في المشروعات الاستثمارية المختلفة يعتبر العمود الفقري بالنسبة للمصارف الإسلامية، وبالتالي فهي مطالبة بمعالجة فائض السيولة التي يوجد لديها تجنباً لمخاطر عديدة من أهمها الإساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي، إذ أن احتفاظه بفائض نقدي كبير قد يفهم على أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري صحيح، مما يضيع عليه فرصة توظيف هذا الفائض، وبالتالي ضياع فرصة الحصول على الأرباح الممكنة، وهذا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم اكتناز الأموال وحجبها عن الاستثمار والتنمية. ويرى الباحث بأن خطر السيولة التي تواجه المصارف الإسلامية يتمثل ببعدين هما: إما أن تواجه نقصاً في السيولة، أو فائضاً يزيد عن حاجتها، وبأن البعد الأخير هو الغالب في هذه المصارف، نظراً لاحتفاظها بمستوى عال من السيولة بسبب عدم وجود المسعف الأخير (المصرف المركزي). مما يُحتم عليها أن توازن بين اعتبارات السيولة النقدية التي توفر لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها، واعتبارات الربحية التي تتطلب تشغيل وتوظيف فائض السيولة الموجود لديها.

4-2-2-4- المخاطر غير المالية (مخاطر أعمال):

هي تلك المخاطر التي يجب على المنظمة تحملها لأجل أداء النشاط الأساسي الذي تعمل به.¹ وتتضمن المخاطر الآتية:

4-2-2-4-1- المخاطر التشغيلية:

يقصد بها المخاطر الناتجة عن ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواعاً مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لإعطاب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات.² وتعرف على أنها المخاطر التي تنجم عن أعمال موظفي المصرف ونظمه الداخلية وسياساته وأساليب اتخاذ القرارات فيه، كما تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي، وعدم الالتزام بتقارير الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية.³

4-2-2-4-2- مخاطر الإزاحة التجارية:

تنشأ من قيام بعض المصارف الإسلامية بسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بتحويل خسائر المصارف إلى المالكين أو المساهمين (في حالة وجودها) أو أن يتخلى مالكي المصرف

¹ Holliwell, J., OP. Cit, p293.

² محمد، فضل عبد الكريم، (2008)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. بحث منشور في الموقع <http://www.Kantakji.org>، ص10.

³ الشاهد، سمير، (2005)، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل II وإدارة مخاطر التشغيل. مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، ص45.

الإسلامي عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين، وذلك من أجل أن تبقى عائداتهم من ودائعهم ثابتة دون انخفاض، حتى تحول دون قيام المودعين بسحب ودايعهم نتيجة العوائد المنخفضة.¹

4-2-2-3- المخاطر القانونية:

تسمى مخاطر عدم الالتزام، وهي المخاطر التي ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أو التي ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وتنشأ من عدم الالتزام بتعليمات المصرف المركزي إلى تعرض المصرف لعقوبات مادية ومعنوية، وقد يؤدي إلى تجميد بعض أنشطة المصرف مما يزيد من حدة المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية، كما تأتي من عدم الالتزام بالمعايير الدولية قد يؤدي إلى عدم قبول المصرف من قبل المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الائتماني للمصرف.²

4-2-2-4- المخاطر الشرعية:

تنشأ هذه المخاطر عند شك المتعاملين في شرعية المعاملات المصرفية لتلك المصارف، وذلك عند وجود شك عند اعتقادهم بعد استقلالية الهيئة الشرعية أو وجود مصالح لأحد أعضاء الهيئة الشرعية مع المصرف، أو عدم التزام المصرف بالإجراءات الشرعية والخطوات الشرعية عند تنفيذ المعاملات.³

4-2-3- المخاطر الأخرى: وتتضمن أنواع التالية:⁴

4-2-3-1 المخاطر السياسية:

هي مخاطر غير تجارية حيث تتعرض المصارف واستثماراتها ورؤوس أموالها إلى ظروف التقلبات أو الاضطرابات السياسية.

4-2-3-2 مخاطر الركود:

تنشأ هذه المخاطر من انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، والذي يقاس بمقدار انخفاض معدل نمو الناتج القومي الحقيقي لفترة تتجاوز سنتين متصلتين، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على التمويل المصرفي وانخفاض معدل أرباح المشروعات الاستثمارية مما يخفض قدرة العميل عن السداد، ويؤدي إلى عدم الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف.

4-2-3-3 مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود خاصة منها المستثمرة في أصل القرض وأيضاً في الفوائد التي يحصل عليها فالاستثمارات المالية ذات الدخل الثابت غير قادرة عن مقاومة التضخم.

¹ خان، طارق الله، أحمد، حبيب. إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية". مرجع سبق ذكره، ص32.

² خان، طارق الله، أحمد، حبيب. " المرجع السابق، ص34.

³ عبد الله، محمد نور علي، (2009)، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دون دار للنشر، ص45.

⁴ الجمل، جمال جويدان، (2002)، الأسواق المالية والنقدية. دار صفاء، عمان، الأردن، ص250-255.

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية في ظل معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

مقدمة:

إن أنشطة المصارف الإسلامية تتركز في توظيف أموال مساهميه ومودعيه، والمتمثلة بشكل أساسي في الصيغ التمويلية، حيث تعتبر هذه الأنشطة (الصيغ) محور عملها والمصدر الأساسي لتحقيق إيراداتها وإيرادات مودعيه.¹

ونظراً للتعدد وتنوع الصيغ التمويلية المطبقة في المصارف الإسلامية وأهمية تطبيقها في الحياة الاقتصادية وما تقدمه من خدمات للأفراد والمنظمات المالية دفع بالقائمين على الصناعة المصرفية الإسلامية إلى إيجاد هيئة دولية تهتم بإعداد وإصدار معايير محاسبية تكفل عملية توحيد الممارسات المحاسبية (القياس والإثبات) عند تطبيق تلك الصيغ في هذه المصارف، مما يساعدها على إعداد قوائم مالية ذات معلومات مفيدة لمستخدميها (الأطراف المتعامل مع المصرف) تسهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. ويأتي هذا المبحث ليتناول أهم صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية من حيث خصوصيتها التمويلية بدءاً بالصيغ التمويلية القائمة على الملكية، وانتهاءً بالصيغ التمويلية القائمة على المديونية بهدف التعرف على مفهومها وأنواعها، مع توضيح آلية ومخاطر وأهمية تطبيقها لدى المصارف الإسلامية، ومن ثم ينتقل المبحث ليتناول صيغ عينة الدراسة في ظل المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بهدف معرفة أثر تطبيق تلك الصيغ وفق المعايير المحاسبية على مستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

1- الصيغ التمويلية المطبقة في المصارف الإسلامية

1-1- الصيغ التمويلية القائمة على الملكية:

تقوم هذه الصيغ على التمويل من خلال مبدأ الشراكة في عناصر الإنتاج بين طرفين، بهدف تقاسم نتائج العملية، حيث يكون الممول (المصرف الإسلامي) شريك لطالب التمويل. من أهم:

1-1-1- صيغة التمويل بالمشاركة:

تعد المشاركة من الأساليب التمويلية القديمة، ولكنها مستحدثة مصرفياً باعتبارها بديل من البدائل الإسلامية لفكرة التمويل التقليدي.

1-1-1-1- مفهوم المشاركة:

المشاركة هي اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري، على أن يكون رأس المال والربح أو الخسارة مشترك بينهما،¹ فالمصرف ليس مجرد ممول فقط وإنما مشارك في العملية الاستثمارية وليس مجرد دائن يمول أصحاب المشاريع كما هو حال البنوك التقليدية.²

¹ حنفي، عبد الغفار، (2008)، إدارة المصارف " السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية ". الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص105.

1-1-1-2- أنواع المشاركة:

يمكن تصنيف المشاركات حسب معيارين:³

✓ حسب موضوع الشراكة:

حيث تكون المشاركة لتمويل دورة إنتاجية معينة أو صفقة بعينها. وقد تكون المشاركة شاملة بالمساهمة مباشرة في رأس المال الشركة كإجراء عدد معين من أسهم الشركة مثلاً.

✓ حسب الاستمرارية:

فقد تكون مشاركة ثابتة بمساهمة الشركاء بحصص ثابتة طيلة مدة العقد إلا إذا تخلى أحد الشركاء عن حصته أو جزء منها، كما يمكن أن تكون المشاركة متناقصة حيث يعد أحد الشريكين الآخر بتحويل الملكية إليه تدريجياً عبر بيعه حصته من الشركة، سواء كان ذلك بعقد مستقل أو تلقائياً عن طريق تجنيب جزء من الأرباح دورياً، أو عبر بيع تدريجي لأسهم طرف إلى طرف الآخر.

1-1-1-3- آلية تطبيق المشاركة في المصارف الإسلامية:

يمر هذا النوع من صيغ التمويل بمراحل التالية:⁴

أ- طلب التمويل: يقدم من العميل بعد أن يوضح طبيعة المشروع، ومن ثم توضع هذه المعلومات في نموذج خاص بطلب التمويل بالمشاركة.

ب- البحث والدراسة: يقوم المصرف بدراسة المشروع من جميع الجوانب (الشرعية، المالية، ..) كما يقوم بتحليل المعطيات والبيانات المحيطة بالمشروع.

ج- اتخاذ القرار: على ضوء المرحلة الثانية يقرر المصرف بالموافقة أو عدمها أو تعديل بعض النقاط، ويبلغها للعميل طالب التمويل، فحين القبول يتم تنفيذ القرار ومتابعة المشروع.

1-1-1-4- مخاطر المشاركة:

يواجه التمويل بالمشاركة المخاطر التالية:

أ- المخاطر الأخلاقية: تنتج عن عدم الالتزام الأخلاقي من قبل العميل من أهمها:⁵

• أن يزود العميل بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة عن خبرته وكفاءته في إدارة واستثمار المشروع.

• تقديم دراسة جدوى غير سليمة ومبالغ فيها لتحفيز المصرف على قبول العملية التمويلية.

¹ طایل، مصطفى كمال السيد، (2006)، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 189-190.

² الخضيري، محسن أحمد، (1990)، البنوك الإسلامية. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 128.

³ مرزوق، لقمان محمد، وآخرون، (2001)، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، جدة، ص 285.

⁴ الخضيري، محسن أحمد، البنوك الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 130.

⁵ حماد، حمزة عبد الكريم، (2008)، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ص 61.

ب- المخاطر السوقية: حيث يتعرض المصرف لتذبذب العائد لعدم وجود حصول عائد ثابت، كما لتغيير أسعار السلع أو الأسهم إذا كانت الشراكة تخص أنشطة تجارية.

ج- المخاطر الائتمانية: تنشأ من عدم إمكانية العميل في سداد الالتزامات المترتبة عليه تجاه المصرف أو عدم التزامه بشراء الحصة.

د- المخاطر التشغيلية: تنتج عن أداء عمل المشروع من أهمها:¹

✓ مخاطر ناتجة عن عدم دراسة المشروع دراسة جيدة، أو من ضعف أداء العميل.

✓ مخاطر ناتجة عن عدم التزام العميل بالضوابط الشرعية مما يؤثر على موقف المودعين بالمصرف.

1-1-2- صيغة التمويل بالمضاربة:

تعتبر من أقدم وأهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الملكية.

1-1-2-1- مفهوم المضاربة

يمكن تعريف المضاربة على أنها عقد مشاركة بين طرفين (صاحب رأس المال والمضارب)، بحيث يقدم أحد الطرفين المال اللازم في حين يقتصر دور الطرف الثاني على الإدارة الجيدة والخبرة التي يمتلكها، وذلك مع تحديد نسبة كل منهما في الربح. أما في حال الخسارة فيتحملها صاحب المال إذا لم يكن المضارب مقصراً. وتتعدّد المضاربة بين المصرف بصفته رب المال بالأصالة عن نفسه أو بالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار (أشخاص يودعون أموالهم لدى المصرف بغرض استثمارها ويعمل فيها المصرف على أساس المضاربة) وبين العميل المضارب على أساس المشاركة في الربح بنسبة متفق عليها بينهما أما في حال الخسارة فيخسر المصرف أمواله بينما يخسر المضارب جهده.²

1-1-2-2- أنواع المضاربة:³

- المضاربة المطلقة: هي دفع رب المال للمضارب دون قيد أو شرط (المكان، الزمان، ..).
- المضاربة المقيدة: هي التي تُقيد المضارب من حيث الزمان أو المكان أو نوع الاستثمار.
- المضاربة المؤقتة: هي التي يحدد فيها الزمن لدورة رأس المال دورة واحدة وتنتهي بعدها.
- المضاربة المستمرة: هي المضاربة غير محدودة، وتتميز بدوران رأس المال عدة مرات.
- المضاربة الثنائية: وهي التي تكون بين طرفين بين رب مضارب واحد ومضارب الواحد
- المضاربة المشتركة: وهي التي تكون بين رب مال واحد وعدة مضاربين.

¹ محمد علي، عبد العليم، (2005)، التحوط لمخاطر صيغ التمويل - تجربة السودان، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 29، ص 58.

² حدة، رابح، (2008)، دور البنك المركزي في إعادة تجيد السيولة في البنوك الإسلامية. ايتراك، الدار الهندسية، القاهرة، ص 238.

³ حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، (2008)، الأسواق والمؤسسات المالية " بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار ". الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 45-46.

1-1-2-3- آلية تطبيق المضاربة في المصارف الإسلامية:

يتم توظيف المضاربة في المصرف من خلال قيامه بجمع أموال مودعيه وأموال مساهميه، وعرضها بصفته رب المال على أصحاب المشروعات بصفته المضارب، ويُعرف ذلك الأسلوب بالمضاربة المشتركة، وهي تتميز بالاستمرارية عبر الزمن، حيث لا يؤثر خروج بعض أصحاب المال أو المضاربين في استمراريتها، كما تمكن من جبر خسارة أحد المضاربين بريح آخر.¹

1-1-2-4- مخاطر المضاربة:

يتعرض المصرف للمخاطر حسب نوع النشاط الذي يمارسه المضارب:²

أ- المخاطر السوقية: إذا كان النشاط في مشروع تجاري يمارس أعماله في السلع أو الأسهم، ففي هذه الحالة سيتعرض المصرف لتقلبات أسعار الأسهم أو السلع.

ب- المخاطر الائتمانية: عدم دفع المضارب (العميل) لمستحقات المصرف.

ت- المخاطر التشغيلية: في حالة أن المصرف قصر في أي مرحلة من مراحل عقد المضاربة من حيث عدم اختيار المضارب بشكل جيد، أو أن دراسته الائتمانية لم تكن واضحة، أو لم يتم بعملية التوثيق بشكل جيد.

1-2- الصيغ التمويلية القائمة على المديونية:

وهي صيغ التمويل ذات الهامش المعلوم أو المحدد سلفاً، حيث يأخذ الممول (المصرف الإسلامي) صفة المشتري أو صفة البائع أو المؤجر، لطالب التمويل (العميل) من خلال تداول السلع والأصول الثابتة. من أهم:

1-2-1- صيغة التمويل بالمرابحة:

تقوم هذه الصيغة في المصرف الإسلامي على أحد الأشكال الشرعية لبيع الأمانة في الفقه الإسلامي وهو بيع المرابحة، وهي نوع من أنواع البيوع الآجلة.

1-1-2-1- مفهوم المرابحة:

ويتمثل هذا البيع بشراء طرف ما سلعة ما بقصد إعادة بيعها إلى طرف آخر بثمن الشراء مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول.³

ولقد عرّفها البعض بأنها البيع برأس المال وبيع معلوم، وقد نَبَّهَتْ مشروعيتها في القرآن الكريم بقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)، وفي السنة بالحديث الذي أخرجه الإمام أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت بلفظ (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل. سواءً بسواءٍ يداً بيد، فإذا اختلفت هذه

¹ العجلوني، محمد محمود، (2008)، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. دار المسيرة، الأردن، ص220-223.

² محمد علي، عبد العليم، التحوط لمخاطر صيغ التمويل - تجربة السودان، مرجع سبق ذكره، ص59.

³ خوجة، عز الدين محمد، (1995)، أدوات الاستثمار الإسلامي. مجموعة دله البركة إدارة التطوير والبحوث، جدة، ط2، ص27.

الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد) وبيع المرابحة داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد.¹

1-2-1-2- أنواع المرابحة:²

- النوع الأول المرابحة البسيطة:

تعني بيع السلعة المملوكة للبائع (المصرف) وقت التفاوض والتعاقد عليها بتكلفتها التاريخية تشمل ثمن الشراء وأي مصاريف أخرى تتعلق باقتناء هذه السلعة مع اشتراط ربح ما سواء كان مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من التكلفة .

✓ شروط المرابحة البسيطة:

أ- تنحصر العلاقة بين طرفين اثنين هما : المصرف (البائع) والمشتري .

ب- لا يوجد فيها مواعدة وإنما يتم العقد مباشرة لأن المبيع في حوزة البائع وملكه، فالمبيع هنا موجود .

ج- المصرف يتخذ الملك طريقاً للربح .

د- المصرف تاجر حقيقي، فهو يمتلك السلعة وينتظر من يطلبها.

وبالتالي نجد أن بيع المرابحة البسيطة يمر بمرحلتين، الأولى: امتلاك المصرف للسلعة وتعد هذه موجودات بغرض إعادة بيعها، والثانية: تحول العلاقة بين مشتري السلعة والمصرف لعلاقة دائن بمدين.

- النوع الثاني المرابحة المركبة (المصرفية):

تدعى بالمرابحة للأمر بالشراء، وصورتها أن يطلب طرف ما يسمى بالطالب أو الأمر بالشراء (العميل) من طرف آخر يسمى المأمور (المصرف) بأن يشتري له سلعة موصوفة أو معينة، وبعد الاتفاق بينهما يقوم المأمور بشراء هذه السلعة من طرف ثالث آخر، ويعد أن يملكها وتدخل في ضمانته، يقوم بعرض السلعة على الأمر بالشراء بحيث يتمكن هذا الأخير من الحصول على السلعة المحددة المواصفات والتمن شريطة أن يكون الدفع مؤجلاً.

✓ شروط المرابحة للأمر بالشراء:³

أ. العلاقة فيه تتكون من أطراف ثلاثة هي : البائع، المصرف، المشتري.

ب. المبيع ليس في ملك المصرف الذي يطلب منه المشتري السلعة وإنما يعده المصرف بشرائها بناء على طلبه فالمبيع موصوف.

ت. يشتري المصرف السلعة لوجود الأمر بالشراء ولولا ذلك لم يكن للمصرف أي نية بالشراء.

ث. المصرف ليس تاجراً حقيقياً.

¹ السرطاوي، فؤاد، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص. مرجع سبق ذكره، ص235.

² طایل، مصطفى كمال السيد، (1999)، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. مطابع غياشي، طنطا، مصر، ص204-205.

³ قانون البنك الإسلامي الأردني، (1985) رقم 62، ص5.

- وإن الفرق الأساسي بين هذا النوع والنوع الأول هو ملكية السلعة المباعة للمصرف وقت التفاوض في النوع الأول، وعدم امتلاك السلعة وقت التفاوض بالنسبة للنوع الثاني.
- 1-2-1-3- آلية تطبيق المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية:¹
- يتم توظيف المرابحة للأمر بالشراء في حالة الإلزام بالوعد:
- أ- أن يتقدم العميل إلى المصرف لشراء سلعة معينة بالموصفات التي يحددها ويلتزم بشراء السلعة من المصرف بعد شراء المصرف لها.
- ب- يتفق الطرفان على الثمن والربح وطريقة الدفع وفق النظام الذي يعمل به المصرف.
- ج- يشتري المصرف السلعة بناء على طلب الأمر بالشراء.
- د- عرض السلعة على الأمر بالشراء للتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة حسب طلب الشراء.
- هـ- يلتزم الأمر بالشراء بشراء السلعة من المصرف حسب الاتفاق.
- ويتم توظيف المرابحة للأمر بالشراء في حالة عدم الإلزام بالوعد:
- (1) أن يتقدم الشخص إلى المصرف لشراء سلعة معينة بمواصفات معينة ويعد بشرائها ولكنه غير ملزم بشرائها.
- (2) يتفق الطرفان على الثمن والربح وطريقة الدفع بالتقسيط وفق النظام الذي يعمل به المصرف، ومن ثم يشتري المصرف السلعة بناء على طلب الأمر بالشراء.
- (3) عرض السلعة على الأمر بالشراء والتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة حسب طلب.
- (4) للأمر بالشراء الحق في شراء السلعة أو عدم شرائها.
- (5) في حالة عدول الأمر بالشراء عن شراء السلعة تصبح السلعة في ملك المصرف، عرض السلعة للبيع لأي شخص يرغب بالشراء وبالتالي قد يحقق ربح أو خسارة.
- 1-2-1-4- مخاطر المرابحة:

يواجه التمويل بالمرابحة المخاطر التالية:²

- أ- المخاطر السوقية: في حالة المرابحة للأمر بالشراء قد ينكل العميل (المشتري) عن تنفيذ وعده بالشراء بعد شراء الممول (المصرف)، للسلعة، مما يعرض المصرف لمخاطر انخفاض السعر.
- ب- المخاطر الائتمانية: وتتمثل بعدم وفاء العميل بالسداد المستحقات المترتبة عليه، وتأجيل السداد عمداً لعدم وجود عقوبات على التأخير، كما أنه هناك مخاطر الضمانات نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2005). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. الأحكام الفقهية لعمليات المرابحة للأمر بالشراء، المنامة، البحرين، ص 151-152.

² محمد علي، عبد العليم، التحوط لمخاطر صيغ التمويل - تجربة السودان، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ج- المخاطر التشغيلية: تنشأ نتيجة أي أخطاء في عملية منح التمويل بناء على هذه الصيغة، كعدم الالتزام بكافة الأسس والضوابط الشرعية، ومخاطر الجودة عند رفض العميل للسلعة لوجود عيوب بها.

1-2-2-1- صيغة التمويل بالسلم:

تقوم هذه الصيغة في المصرف الإسلامي على أحد الأشكال الشرعية للبيوع المؤجلة في الفقه الإسلامي وهو بيع السلم.

1-2-2-1- مفهوم السلم:¹

يطلق عليه اسم البيع الفوري " الحاضر الثمن الآجل البضاعة "، ومعناه أن يشتري المصرف سلعة معينة مؤجلة التسليم، يدفع ثمنها فوراً أو يبيع سلعة مؤجلة التسليم ويقبض ثمنها فوراً، وعليه فإن فكرته هي عكس بيع المراهنة، ويتم استخدام بيع السلم بشكل أساسي في تمويل القطاع الزراعي سواء عن طريق شراء المنتجات الزراعية سلفاً من المزارعين أو بتمويل الصناعات الزراعية. ويتحقق الربح للمصرف في عقد السلم من عملية إعادة بيع السلم بقيمة تفوق القيمة المسلمة للبائع الأول. وقد اقترح بعض الفقهاء قيام المصرف بإعادة البيع مبكراً بعقد سلم آخر وذلك بعد توقيع العقد الأول، فيبيع المصرف البضاعة محل التسليم الآجل لطرف ثالث بسعر يزيد على سعر شرائها سلفاً من البائع الأول متعهداً بتسليمها في تاريخ معين أيضاً يحدد بمعرفة التاريخ في العقد الأول، وهذا ما يسمى بصيغة السلم الموازي، وتعرف هذه العملية بالتحوط.²

1-2-2-2- أنواع السلم:³

- النوع الأول السلم البسيط:

يمكن استخدام هذا العقد في تمويل الصناعات الزراعية، كإنشاء محطة استثمارية عن طريق السلم لتمويل صناعة السكر أو القطن أو غيرها من المحاصيل الزراعية القابلة للتصنيع، كما أن هذا النوع من السلم يتم التعامل به مع المزارعين الذين يُتوقع أن تكون لديهم السلعة في موسم الحصاد من محاصيلهم أو من محاصيل غيرهم، حيث يقوم المصرف بشراء المحاصيل من هؤلاء المزارعين سلفاً ثم يقوم ببيعها في المناطق التي لا تُنتج فيها هذه الأنواع من المحاصيل.

- النوع الثاني السلم الموازي:

يقصد بالسلم الموازي أن يبيع المصرف إلى طرف ثالث بضاعة من نفس جنس ومواصفات البضاعة التي اشتراها سلفاً من الطرف الثاني بيعاً مؤجلاً، ويستلم الثمن مقدماً من هذا الطرف الثالث وهنا يكون دور المصرف دور المُسلم إليه (أي البائع)، فإذا تسلم المصرف البضاعة من

¹ مجموعة من المؤلفين (1984). الأصول الشرعية والأعمال المصرفية في الإسلام. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس، القاهرة، ص197.

² عبد الله، خالد أمين، سعيان، حسين سعيد، (2008). العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل، الأردن، ص196.

³ عبد الحي، محمد، (2010)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ص30.

الطرف الثاني (الطرف الذي اشترى منه المصرف المحصول سلماً) سلمها إلى الطرف الثالث (الطرف الذي باعه المصرف المحصول سلماً) في الوقت المتفق عليه، وإن لم يتسلمها من الطرف الثاني وفرها للطرف الثالث من السوق، طبعاً بالمواصفات المتفق عليها.

1-2-2-3- آلية تطبيق السلم في المصارف الإسلامية:

يمر التمويل بالسلم بالمراحل التالية:¹

أ- مرحلة البيع: يدفع المصرف ثمن السلعة ليستفيد به البائع، أما البائع يلتزم بالوفاء بتقديم السلعة في الآجل المحدد.

ب- مرحلة تسليم وتسلم السلعة في الآجل المحدد: يكون المصرف فيها أمام عدة حالات وهي:

- يتسلم المصرف السلعة ويتولى تصرفها بمعرفته ببيع حال أو مؤجل.
- يوكل المصرف البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه.
- توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها

1-2-2-4- مخاطر السلم:

يواجه التمويل بالسلم المخاطر التالية:²

أ- المخاطر السوقية: في حالة تسلم المصرف للسلعة وعدم وجود عقد سلم موازي، فإن المصرف سيتعرض لتقلبات سعر الشراء للسلعة.

ب- المخاطر الائتمانية: قد يتعرض المصرف لعدم تسلم السلعة من قبل العميل في الوقت المحدد.

ج- المخاطر التشغيلية: أي أخطاء بشرية أو في الدارسة الائتمانية لطالب التمويل، وعدم قدرة المصرف على بيع السلعة بعد تسلمها، مما يعني تحميله تكاليف إضافية كالتخزين والتأمين.

1-2-3- صيغة التمويل بالاستصناع:

التمويل بالاستصناع عند الجمهور نوع خاص من التمويل بالسلم، ويستخدم في مجال الصناعات ويسمونه بالسلم أو السلف في الصناعات.³

1-2-3-1- مفهوم الاستصناع:

هو عقد مع أهل الصناعة بأن يطلب شخص ما من آخر صناعة شيء ما على صفة معينة بثمن معلوم على أن تكون المواد من عند الصانع. ويمكن اتساع دائرة الاستصناع لتشمل كل ما

¹ عبد الله، خالد أمين، سعيفان، حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² أبو محميد، موسى عمر مبارك، (2008)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعياري كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II. رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص 102.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، الأحكام الفقهية لعقد الاستصناع والاستصناع الموازي، مرجع سبق ذكره، ص 352.

يصنع ويحتاج إليه، طالما أن هناك وضوح وتحديد بدقة للمقاسات والمواد وغيرها يمنع المخاصمة ويغلق باب التنازع.¹

ويجمع عقد الاستصناع بين خاصيتين:²

- خاصية أولى: بيع السلم من حيث جواز وروده على المبيع غير موجود وقت العقد.
- خاصية ثانية: البيع المطلق العادي من حيث جوازه كون الثمن فيه ائتمانياً لا يجب تعجيله كما هو في السلم وذلك لأن فيه عملاً إلى جانب بيع المواد، فصار يشبه الإجارة، والإجارة يجوز تأجيل الأجرة فيها.

1-2-3-2- أنواع الاستصناع:³

- النوع الأول أن يكون المصرف مستصنعاً: هذا يعني أن يقوم المصرف الإسلامي (مستصنعاً) بطلب منتجات صناعية ذات مواصفات خاصة، والمصرف الإسلامي قد يلعب هذا الدور ممولاً لما طلبه من ماله الخاص أو من أموال المودعين الاستثمارية، وقد تصبح هذه المصنوعات ملكاً للمصرف يتصرف فيها كيفما يشاء (بيعاً، أو تأجيراً، الخ).
- النوع الثاني أن يكون المصرف صانعاً: هذا يعني أن يقوم المصرف الإسلامي (كونه صانعاً) بلعب دور الصانع أو العامل في عقد الاستصناع، وذلك بالقيام بتصنيع ما تطلبه منه الشركات والمؤسسات من منتجات صناعية معينة ذات مواصفات محددة وفق ما تحتاجه تلك الشركات أو المؤسسات.

1-2-3-3- آلية تطبيق الاستصناع في المصارف الإسلامية:

يتمر بتوظيف الاستصناع في هذه المصارف وفق المراحل التالية:⁴

أ- مرحلة الاستصناع (العقد الأول): يرغب العميل بشراء سلعة ما، فيقوم المصرف بطلب استصناعها بسعر معين مع اتفاق على طريقة دفعه معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً مع الالتزام بذلك.

ب- مرحلة الموازي الاستصناع (العقد الثاني): يعبر المصرف عن رغبته في استصناع السلعة التي التزم بها في العقد الأول ويتفق مع البائع الصانع على الثمن والأجل ويلتزم البائع بذلك.

ج- مرحلة تسليم وتسلم السلعة: يقوم البائع بتسليم السلعة إلى المصرف مباشرة أو إلى أي شخص يحدده المصرف، ويقوم المصرف بتسليم السلع إلى المشتري بنفسه أو إلى أي شخص يحدده المشتري، ويكون كل طرف مسؤولاً تجاه الطرف الذي تعاقد معه.

¹ دنيا، شوقي أحمد، (2003)، الجعالة والاستصناع "تحليل فقهي واقتصادي". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3، ص30.

² خوجة، عز الدين محمد، أدوات الاستثمار الإسلامي. مرجع سبق ذكره، ص51.

³ عربيات، وائل، (2006). المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص188-190.

⁴ عبد الله، خالد أمين، سعيان، حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص245-246.

1-2-3-4- مخاطر الاستصناع:

يواجه التمويل بالاستصناع المخاطر التالية:¹

- أ- المخاطر السوقية: يتعرض المصرف لتغير أسعار المواد الخام الداخلة في السلعة المطلوبة.
- ب- المخاطر الائتمانية: تنشأ نتيجة عدم قدرة طالب السلعة على تسديد الدفعات المطلوبة منه.
- ج- المخاطر التشغيلية: تظهر نتيجة أخطاء في تقدير كلفة السلعة أو أخطاء في عملية التصنيع.

1-2-4- صيغة التمويل بالإجارة:²

تندرج الإجارة في الإطار العام للبيع، فإذا كان البيع ينصب على تملك الأعيان فإن الإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل هو الأجرة.

1-4-2-1- مفهوم الإجارة:

عرفت الإجارة على أنها تملك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم. تقسم هذه الإجارة إلى قسمين أساسيين هما: الإجارة على الأعمال يتم على أداء عمل لقاء أجر محدد. والإجارة على المنافع وهي ذلك النوع من الإجارة التي يقدم فيها مالك العين منفعتها للاستفادة منها لقاء بدل معلوم، وبالتالي فهي إجارة تقع على الأعيان (الأصول) وإن أسلوب الإجارة الذي تقدمه المصارف الإسلامية في عملياتها الاستثمارية هو أسلوب الإجارة على المنافع.

1-2-4-2- أنواع الإجارة:

- النوع الأول الإجارة التشغيلية:

هي العقد الذي يقوم بموجبه المصرف بتأجير العميل عيناً متفقاً عليها لقاء أجر يتم الاتفاق على مقداره وفترات سداده بين الطرفين، مع التزام المصرف بالقيام بكافة خدمات الصيانة التي تحتاجها العين المؤجرة، وتحمله لمسؤولية كافة الأعطال أو الأضرار التي تصيبها طيلة مدة العقد

- النوع الثاني الإجارة المنتهية بالتمليك:

هي أن يقوم المصرف بتأجير عين محددة لشخص محدد لمدة معينة بأجرة معلومة تزيد عن أجرة المثل، على أن يملك المصرف العميل العين محل العقد بعد انقضاء المدة ودفع جميع الأقساط ولكن بعقد جديد. وتنتهي هذه الإجارة بتملك المستأجر العين بإحدى الحالات:

- الحالة الأولى: إجارة منتهية بالتمليك عن طريق الهبة.
- الحالة الثانية: إجارة منتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي.
- الحالة الثالثة: إجارة منتهية بالتمليك عن طريق البيع بباقي الأقساط.
- الحالة الرابعة: إجارة منتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي.

¹ أبو محميد، موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل. مرجع سبق ذكره، ص 100.

² عبد الله، خالد أمين، سعيفان، حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة"، مرجع سبق ذكره، ص 211-218.

إن الفرق بينهما يتخلص في مقدار قسط الإيجار وملكية العين المؤجرة، حيث نجد أن الإجارة التشغيلية تنتهي برد المستأجر العين المؤجرة إلى المؤجر، لذلك يكون مقدار قسط الإيجار (مقابل الانتفاع بها) أقل مما هو موجود في الإجارة المنتهية بالتمليك حيث يتضمن القسط جزءاً من ثمن العين المؤجرة.

1-2-4-3- آلية تطبيق الإجارة في المصارف الإسلامية:¹

- بالنسبة للإجارة التشغيلية:

- أ- يكون الأصل موجود لدى المصرف ومعروض للإيجار من قبل المصرف.
- ب- يتم توقيع عقد الإيجار مع المستأجر، مقابل أقساط الإجارة لمدة معينة.
- ج- يستلم المصرف الأصل المؤجر في نهاية مدة التأجير التي يحددها.
- د- يقوم المصرف بإعادة تأجير الأصل إلى مستأجر آخر.

- بالنسبة للإجارة المنتهية بتمليك:

- A. يقوم المصرف بناء على طلب العميل (المستأجر) بشراء الأصول المطلوبة.
- B. يقوم المصرف بتأجير الأصول لعملية، ويتم توقيع عقد من المصرف لعملية بتمليكه الأصول المؤجرة في نهاية مدة التأجير.
- C. على المصرف أن يتنازل عن الأصول المؤجرة في نهاية مدة التأجير لصالح العميل بعد قيامه بتسديد كافة أقساط الإجارة.

1-2-4-4- مخاطر الإجارة:²

- أ- المخاطر الأخلاقية: والمتعلقة بإتلاف أو تغيير ملامح أو تبديل معالم الأصول المؤجرة أو تأجيرها من الباطن.
- ب- المخاطر الائتمانية: وتتمثل في التأجير أو عدم سداد المدفوعات الإيجارية في مواعيدها.
- ج- المخاطر التشغيلية: وتتمثل في عدم توفر الخبرة الكافية لدى المصرف قس شراء الأصول الإنتاجية، وكذلك ما تتطلبه من صيانة وتخزين، إضافة إلى ما تتعرض له من مخاطر الركود وعدم التشغيل.

ومما سبق يرى الباحث بأن المصارف الإسلامية تقوم بتوظيف أموالها من خلال عدة صيغ تمويلية سواء كانت قائمة على الملكية أم المديونية تمنحها لعملاء، وأن هذه الصيغ محفوفة بمجموعة من المخاطر المتعددة كالمخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية والأخلاقية، كما حدة هذه المخاطر تتباين بين صيغة وأخرى، فكان لا بد من تخفيف حدة مخاطر العملية التمويلية للحفاظ على الأموال، وللحصول على

¹ الوادي، محمود، سمحان، حسين، المصارف الإسلامية " الأسس والنظرية والتطبيقات العملية ". مرجع سبق ذكره، ص 210-212.

² أبو محميد، موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II. مرجع سبق ذكره، ص 110.

العائد المناسب، مما فرض على هذه المصارف إتباع منهجية توظيفية (استثمارية) تبنى على أساس الاستمرار في الاعتماد على الصيغ التمويلية الأكثر أماناً مع محاولة تنويعها تدريجياً، كالمرابحة والإجارة بالإضافة إلى توجيه نسبة معينة من مواردها لصالح الصيغ ذات المخاطر الأعلى كالمضاربة والمشاركة، رغبةً منها في زيادة هامش الربحية لديها، بما يكسبها مزيداً من القدرات التنافسية في تعبئة المدخرات على صعيد الساحة المصرفية، وبالتالي توسيع قاعدة المتعاملين معها.

2- الصيغ التمويلية من منظور معايير المحاسبة الإسلامية

2-1- المفاهيم المحاسبية لدى المصارف الإسلامية:

2-1-1- الإطار الفكري لمحاسبة المصارف:

إن الإطار العلمي لنظرية المحاسبة الذي يشمل الأهداف والمفاهيم المحاسبية في أي مجتمع، لا بد أن يكون مبنياً على نمط الفكر الفلسفي السائد الذي يعبر بدوره عن تفاعلات عناصر ثقافية عديدة خاصة بذلك المجتمع، وعليه فإن الفروض والمبادئ والقيود المحاسبية في النظرية التقليدية ليست عبارة عن مفاهيم مجردة. وإذا كانت المصارف الإسلامية تُطبق في محاسبتها الطرق والإجراءات المحاسبية المبنية على الفروض والمبادئ المحاسبية المستوحاة من الفكر المحاسبي التقليدي، فإن ذلك يؤدي إلى عدم توافقها مع الفكر الإسلامي الغني بإمكانات هائلة لتطوير تلك المفاهيم، وبالتالي تطوير التطبيقات المحاسبية.

ويُعتبر الإطار الفكري في هذه المصارف الإسلامية بمثابة دستور ينظم ويحكم عملية اشتقاق معايير للمحاسبة، ويؤدي الاتفاق على ذلك الإطار إلى عدة فوائد منها:¹

(a) يُعتبر الإطار الفكري مرشداً عند إعداد معايير المحاسبة للمصارف، مما يقلل من احتمال تناقض هذه المعايير فيما بينها.

(b) يساعد المصارف على اختيار المعالجات المحاسبية الملائمة في حالة عدم وجود معايير محاسبية معتمدة لمعالجة بعض العمليات أو الأحداث.

(c) يساعد على وضع حدود للتقدير الشخصي، وينظم طريقة الوصول إليه.

(d) يؤدي إلى زيادة فهم وثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة ثقتهم في المصارف.

(e) يؤدي إلى إعداد معايير أكثر توافقاً واتساقاً، مما يزيد الثقة في التقارير المالية للمصارف.

إن المحاسبة علم اجتماعي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها، وبالتالي ينبغي أن تكون أهدافها ومفاهيمها منسجمة مع تلك البيئة التي تشمل جوانب شرعية واقتصادية واجتماعية، وكذلك مستوى تطور الفكر والتطبيق المحاسبي، كما إن المصارف الإسلامية في حاجة ماسة إلى إطار علمي للمحاسبة، بحث يأخذ

¹ انظر:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص11.

- غريبي، عبد الحليم عمار، (2013). قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية. مجموعة دار أبي الفداء العالمية، ص209.

في الاعتبار الخصوصيات البيئية عند صياغة أهداف المحاسبة والتقارير المالية، فالمعايير التي تم تطويرها للمصارف التقليدية قد لا تكون ملائمة للمصارف الإسلامية نظراً لضرورة التزامها بالأحكام الشرعية واختلاف وظائفها وعلاقاتها مع المتعاملين مقارنة بتلك التقليدية، ولا سيما أن هذا الإطار مستوحى من أسس الفكر المحاسبي الإسلامي التي هي مجموعة من القواعد الثابتة المستقرة والمستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، والتي يلتزم بها المحاسب عند تنفيذ عمليات المحاسبة (من إثبات وقياس وعرض)، كما أنها تُعتبر المعيار لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره لأنها تساعد في فهم وتفسير الوقائع التي تمت من الناحية المحاسبية وطبقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.¹

2-1-2- أهداف محاسبة المصارف:

ونذكر بعض هذه الأهداف:²

2-1-2-1- تحديد المستخدمين للتقارير المالية:

- أصحاب حقوق الملكية.
- أصحاب حسابات الاستثمار.
- أصحاب الحسابات الجارية.
- المتعاملون مع المصرف.
- الهيئات الشراعية.
- مؤسسات الزكاة.

2-2-1-2- تحديد أهداف التقارير المالية للمصارف:

إن أنواع وطبيعة المعلومات التي يجب أن تتوفر في التقارير المالية يجب أن تكون ملائمة ومفيدة لاحتياجات مستخدميها نظراً لتعدد احتياجات هؤلاء المستخدمين، وبالتالي يجب على محاسبة المصارف إعداد تقارير مالية تخدم أكبر قدر ممكن من احتياجات المشتركة بين المستخدمين مع مراعاة الاحتياجات المختلفة لكل منهم.

وبالتالي يجب أن يوفر النظام المحاسبي تقارير داخلية لمقابلة احتياجات الإدارة، وتقارير خارجية لمقابلة احتياجات خاصة لبعض الأطراف الخارجية، وتقارير ذات استخدام عام لمقابلة الاحتياجات المشتركة لذوي العلاقة مع هذه المصارف. وتهدف التقارير المالية الموجهة لمستخدميها إلى تقديم المعلومات، والتي تُعرض في الجدول الآتي:³

¹ المصري، رفيق بونس، (2001). النظام المصرفي الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، ص26.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص17.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص14-

الجدول رقم (1): أهداف التقارير المالية في المصارف الإسلامية

المعلومات اللازمة	تساعد مستخدم التقارير المالية على:
1- التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في عملياته ومعاملاته، وتوثيق هذا الالتزام	- تحديد الكسب والصرف المخالفين للشريعة، في حال حدوثها، والتحقق من فصل الكسب غير المشروع.
2- موارد المصرف والتزاماته والتغيرات فيهما.	- تقييم ملائمة رأس المال المصرف ودرجة مخاطرة استثماراته.
3- مصادر أموالا الزكاة وأوجه إنفاقها.	- تحديد الزكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها.
4- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	- توقيت هذه التدفقات ودرجة المخاطر المحيطة بتحقيقها.
5- معدلات أرباح الاستثمار ومعدلات توزيع الأرباح الاستثمارية على المساهمين والعملاء المستثمرين.	- تقييم أداء إدارة المصرف في حفظ الأموال وتنميتها بمعدلات مرضية.
6- أداء المصرف لمسؤولياته تجاه المجتمع.	- إسهامات المصرف في تنمية المجتمع الذي يعمل فيه.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2-1-2-3- تحديد مفاهيم خاصة بالقوائم المالية:¹

تُعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث يتم إعدادها بصفة دورية ومنتظمة، وتوفّر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية، وتأخذ في الاعتبار جوهر الوظائف التي تقوم بها المصارف الإسلامية. وكما تُعتبر عملية تحديد ماهية البنود والإصلاحات المستخدمة من المظاهر الضرورية في تطوير الإطار العلمي لنظرية المحاسبة في هذه المصارف. وتتمثل أهم المفاهيم المرتبطة بهذه القوائم للمصارف الإسلامية في الشكل التالي:

قوائم تُعبر عن وظيفة المصرف الاجتماعية	قائمة تُعبر عن وظيفة المصرف كمدير للاستثمارات	قوائم تُعبر عن وظيفة المصرف كمستثمر
<ul style="list-style-type: none"> • قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات • قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن 	<ul style="list-style-type: none"> • قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيمة 	<ul style="list-style-type: none"> • قائمة المركز المالي • قائمة الدخل • قائمة التدفقات النقدية • قائمة التغيرات حقوق الملكية

الشكل رقم (1) من إعداد الباحث

¹ غربي، عبد الحليم عمار، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 214.

2-2- المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

2-2-1- التعريف بهيئة معايير المحاسبة:

في ظل الاتجاه العالمي نحو التوحيد أو التنسيق المحاسبي، كما يحدث بالنسبة لإصدار المعايير المحاسبية الدولية، وكما يحدث على المستوى الإقليمي بإصدار معايير خاصة للاتحاد الأوربي، فإنه من الضروري أن تتفق هذه المصارف معاً على إعداد معايير محاسبية خاصة بها.

2-2-1-1- دواعي الحاجة إلى معايير محاسبية في المصارف الإسلامية:

لقد بينت الدراسات أن عدم اعتماد معايير تأخذ بها هذه المصارف له أثر سلبي على ثقة مستخدمي قوائمها المالية في المعلومات والبيانات التي تصدرها عنها، وأن لذلك انعكاساً سلبياً على التعامل معها، وبالتالي ترددهم عن الإقدام على الاستثمار والإيداع فيها.¹ وإن الحاجة الملحة إلى إعداد معايير محاسبية تستوعب خصوصية هذه المصارف وتختلف عن تلك المطبقة في المصارف التقليدية، تتبثق من الأسباب التالية:²

أ. تقوم المحاسبة على العائد في المصارف الإسلامية على أساس الأحكام الشرعية التي تتصل بكيفية قياس الربح من الاستثمارات، وكيفية قسمته بين المصرف بصفته مضارباً والمستثمرين بصفتهم أصحاب الأموال، بينما يتمثل العائد في المصارف التقليدية في الفائدة المحددة (المقاسة) سلفاً عند التعاقد.

ب. إن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها في المصارف الإسلامية تختلف عن المعلومات التي تفصح عنها في المصارف التقليدية، خاصة فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار الذين يمثلون المصدر الأكبر لموارد المصرف، إذ يتطلب الأمر تحديد نصيبهم من الربح، وبيان مدى قدرة المصرف في استثمار أموالهم التي إن قصر أو أهمل فيها تحمّل هو الخسائر، وتحوله من مضارب أمين إلى ضامن.

ج. إن المصارف الإسلامية اعتمدت في تطبيقاتها على آراء فقهية متعددة، تمثل جميعها مداخل صالحة للتطبيق، حيث اختار القائمون على مصرف أحد الآراء الفقهية كبديل عند تحديد المعالجات المحاسبية، مما نتج عن ذلك وجود معلومات محاسبية مختلفة عن عمليات متشابهة، مما يُصعّب عملية المقارنة بين أداء هذه المصارف.

2-2-1-2- نشأة هيئة معايير المحاسبة:

ويمكن تتبع المراحل التاريخية لتأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجدول الآتي:

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره،

ص: د

² عمر، محمد عبد الحليم، (1997). الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. المعهد

الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، جدة، العدد الرابع، ص 39-43.

الجدول رقم(2): مراحل تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

الحدث	الفترة
- إنشاء مصارف إسلامية (سبق التطبيق فيها التنظيم).	1975
- تقديم " البنك الإسلامي للتنمية " لورقة عمل حول موضوع المعايير المحاسبية في الاجتماع السنوي لمحافظي البنك. - تكوين لجان عديدة صدرت عنه دراسات وتقارير تمهيدية.	1987
- تأسيس "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية " في الجزائر.	1990
- تسجيل " هذه الهيئة " في البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح. - تحدد غرضها في تطوير الفكر المحاسبي في المجالات المصرفية ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية وإعداد وإصدار المعايير المحاسبية لها.	1991
- تم تغيير اسم الهيئة ليصبح " هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ". - تعديل هيكلها التنظيمي: جمعية عامة+ مجلس أمناء+ مجلس معايير المحاسبة والمراجعة+ مجلس شرعي+ أمانة عامة. - تعديل نظامها الأساسي: يتم تمويل الهيئة من خلال إنشاء مال وقف وصدقة تُسهم فيه المؤسسات الأعضاء بدفع رسم العضوية ورسم الاشتراك السنوي والمنح والتبرعات. - تعديل عضوية الهيئة: تتكون من أعضاء مؤسسين وغير مؤسسين ومراقبين	1995
- إدخالاً تعديلات على النظام الأساسي للهيئة شملت توسيع أهدافها+ تسمية الأعضاء غير المؤسسين " أعضاء مشاركين".	1998
- أصدرت الهيئة حتى هذا التاريخ: 68 معياراً = 24 معياراً في المحاسبة+ 5معايير في المراجعة+ 6 معايير حكومية+ 2 قوانين للأخلاقيات المهنية+ 30 معياراً شرعياً+ 1 بيان حول نسبة كفاية رأس المال للمصارف.	2006
- أصدرت الهيئة حتى هذا التاريخ: 88 معياراً = 26 معياراً في المحاسبة+ 48 معياراً شرعياً+ 5 معايير في التدقيق والمراجعة+ 7 معايير ضبط+ 2 في الأخلاقيات.	2012

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:¹

¹ انظر إلى:

- سفر، أحمد، (2004). العمل المصرفي الإسلامي " أصوله وصيغته وتحدياته ". اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص272- 282.
- قنطقجي، سامر مظهر، (2006). مؤسسات البنية التحتية للصناعات المالية الإسلامية. في الموقع الإلكتروني:

www.Kantakji.org، ص15- 23.

2-2-1-3- أهداف هيئة معايير المحاسبة:

تتمثل أهداف هذه الهيئة فيما يأتي:

- I. إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاق المهنية والمعايير الشرعية والحكومية.
- II. تحقيق التوافق بين مختلف الممارسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمصارف والمؤسسات.
- III. تشجيع التطبيق من خلال الاستشارة والتدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات وإعداد الأبحاث والتقارير.
- IV. السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات التي تُصدرها الهيئة، من طرف الهيئات الرقابية والمصارف ومكاتب المحاسبة والتدقيق.

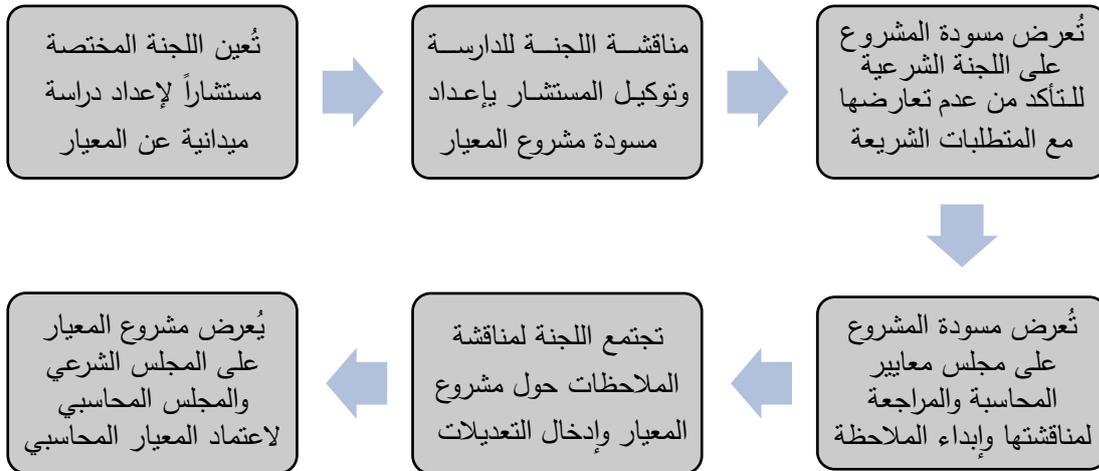
2-2-1-4- آلية عمل هيئة معايير المحاسبة:

تبنّت هيئة المعايير المحاسبية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مهمة إعداد وتطوير الفكر المحاسبي، لتلبية خصوصية ومتطلبات الصناعة المصرفية، وذلك من خلال إتباع المنهج التالي:¹

أ- الاستفادة مما توصل إليه الفكر الإنساني المشترك من المفاهيم المحاسبية، مثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ب- تعديل المفاهيم التي تحتاج إلى تعديل حتى لا تتعارض مع المتطلبات الشرعية المالية والمصرفية، كعدم الأخذ بمفهوم اختلاف قيمة النقد لذاته لاختلاف تواريخ استحقاقه، المعترف به في الفكر التقليدي.

ج- إضافة مفاهيم جديدة متميزة لم يتم التعرض لها في الفكر المحاسبي التقليدي، ومنها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المستند إلى مفاهيم "الخراج بالضمان" و "الغنم بالغرم" و "التعدي والتقصير". وتتم عملية إعداد المعايير المحاسبية وفق الخطوات المبينة في الشكل التالي:²



الشكل رقم (2) من إعداد الباحث

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص34.

² غربي، عبد الحليم عمار، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص228- 229.

الجدول رقم (3): واقع تطبيق الصيغ التمويلية والمعالجة المحاسبية المطبقة لدى المصارف الإسلامية

الصيغة	الأهمية النسبية للصيغة	المعالجات المحاسبية للصيغة
المضاربة	- قلة التعامل بالمضاربة لعدم إمكانية تدخل المصرف في عمل المضارب بالشكل الذي يمكن معه التأكد من سلامة استخدام الأموال المسلمة إليه.	- اختلاف قياس وإثبات عمليات الصيغة بين مصرف وآخر. - اختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها.
المشاركة	- بلغ متوسط نسبة العمليات التي تُستخدم فيها صيغة المشاركة 15%.	اختلاف قياس وإثبات عمليات الصيغة بين مصرف وآخر. اختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها.
المربحة	- تُعتبر من أكثر الصيغ التمويلية المستخدمة، وتختلف نسبة عملياتها بين مصرف وآخر، ففي بعض المصارف لا تقل هذه النسبة عن 92% من إجمالي الاستثمارات، وفي مصارف أخرى تصل هذه النسبة إلى 43%.	- اختلاف قياس وإثبات عمليات الصيغة بين مصرف وآخر. - اختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها. - تُستخدم عدة طرق لإثبات الإيرادات، فبعض المصارف تعترف بتحققها على أساس الاستحقاق وذلك عند نقطة البيع (أي إبرام العقد أو تسلم البضاعة) أو عند استحقاق القسط، وبعضها الآخر يعترف بتحقيق الإيرادات على أساس النقدي وذلك عند تسلم جميع الأقساط.
الإجارة	- تتراوح نسبتها إلى مجموع الصيغ من 2% إلى 60% بمتوسط 12%، وأن إيراداتها تراوحت بين 3% إلى 81% بالنسبة إلى إجمالي إيرادات الصيغ بمتوسط 17%.	- اختلاف قياس وإثبات عمليات الصيغة بين مصرف وآخر. - اختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها. - اختلاف المصارف في اختيارها لتوقيت الاعتراف بإيراداتها، 50% منها تعترف بها عند استحقاق قسط الإجارة و50% منها تُستخدم توقيتات أخرى مختلفة.
السلم	- يمثل التمويل بالسلم حوالي 5% من إجمالي التمويل الممنوح من المصارف محل الدراسة.	- اختلاف في المعالجات المحاسبية لهذه الصيغة بين مصرف وآخر. - كما لم تُفصح القوائم المالية عن السياسات المحاسبية للتمويل بالسلم.
الاستصناع		- تعدد بدائل المعالجة المحاسبية بين المصارف في قياس وإثبات تكاليف عقود الاستصناع والاستصناع الموازي، بالإضافة إلى تعدد بدائل إثبات إيراداتها.

من الجدول السابق نلاحظ بأن هناك اختلاف في المعالجات المحاسبية لإثبات وقياس عمليات الصيغ التمويلية، واختلاف في إثبات إيراداتها والإفصاح عنها في التقارير المالية، مما ينتج عن ذلك عدة آثار سلبية ومنها قد تكون من الصعوبة مقارنة نتائج المصرف نفسه خلال الفترات المتتالية، أو مقارنة نتائج مصرف بنتائج مصرف آخر، وبالتالي تقل فائدة المعلومات لمستخدمي هذه التقارير، وأيضاً أن اختلاف المعالجة المحاسبية قد يؤثر على توزيع نتائج عمليات الصيغ التمويلية من ربح أو خسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وأصحاب حقوق الملكية من ناحية، وفيما بين أصحاب حسابات الاستثمار من ناحية أخرى. ولهذا فإن توحيد المعالجة المحاسبية لعمليات الصيغ التمويلية وفقاً لمعايير تصدرها هيئة معايير المحاسبة أصبح أمر ضروري لتوفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمصارف، بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم معها. بالإضافة إلى الأهمية هذه الصيغ في الحياة الاقتصادية وما تقدمه من خدمات للأفراد والمنظمات المالية دفع بالهيئات المهنية إلى الاهتمام بها من خلال إعداد وإصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير المحاسبية الخاصة بتلك الصيغ. وإن الباحث سوف يتناول القياس والإثبات المحاسبي للصيغ التمويلية المدروسة في ضوء المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة، وبيان أثر ذلك على مستخدمي القوائم المالية.

2-2-2-1- القياس والإثبات المحاسبي لعمليات المربحة والمربحة للآمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (1):¹

2-2-2-1-1- قياس قيمة عمليات المربحة بعد اقتنائها:

ميز المعيار عند القياس بين حالتي الإلزام وعد الإلزام:

- في حالة كان الوعد ملزماً:

يتم قياس الموجودات بالتكلفة التاريخية لأنه لا يتوقع أن يحصل المصرف على قيمة أقل من تكلفة الموجودات عند بيعه مما يحول المعاملة من بيع مربحة إلى بيع وضيعة، وبالتالي استخدام خاصية أخرى غير التكلفة التاريخية، كسعر البيع الجاري لقياس هذه الموجودات قد لا يكون أكثر ملائمة وموثوقية لمستخدمي القوائم المالية.

- في حالة كان الوعد غير ملزماً:

فإن المصرف قد يواجه مخاطر عدم إمكانية بيع السلعة التي عدل العميل عن شرائها بمبلغ يغطي أو يفوق التكلفة التي تحملها، وهذا يعني أن استخدام التكلفة التاريخية لقياس هذه الموجودات قد لا يعطي معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية. وبالتالي قاس المعيار قيمة الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وذلك بتخفيض هذه القيمة بمخصص هبوط، مما يعطي معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار المحاسبي للمربحة والمريحة للآمر بالشراء رقم (2)، مرجع سبق ذكره، ص 139-143؛ ص 158-164.

2-2-2-1-2-2- قياس ذمم المراجحات:

قاسها المعيار بصافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها في نهاية الفترة المالية، أي مبلغ الدين المطلوب للعملاء في نهاية الفترة المالية مخصوماً منه مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤدي ذلك إلى تطبيق مفهومي الإظهار العادل ومقابلة الإيرادات بالمصروفات اللذين نص عليهما بيان المفاهيم، وكما أنه يؤدي إلى تقديم معلومات أكثر ملائمة في القوائم المالية.

2-2-2-1-3- إثبات أرباح المراجعة:

يمكن تلخيص البدائل المحاسبية المتعلقة بأرباح بيع المراجعة المؤجل الذي يدفع دفعة واحدة خلال فترة مالية مستقبلية، أو الذي يدفع على أقساط خلال فترات مالية مستقبلية، في الشكل التالي:¹



الشكل رقم (3) من إعداد الباحث

وسواء كان البيع خلال الفترة الحالية أم خلال فترات تالية يتم إثبات الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة عند إبرام عقد البيع شريطة تأجيل الأرباح، ويجب حسم الأرباح المؤجلة من ذمم المراجحات في قائمة المركز المالي.

إن توزيع أرباح البيع المؤجل على الفترات المالية لعملية البيع يعطي معلومات موثوقاً بها بدرجة عالية وأكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية. كما أنه يؤدي إلى مقابلة الإيرادات بالمصروفات ويسمح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بتسلم أرباح العمليات التابعة للفترة التي يكون لديهم فيها علاقة تعاقدية مع المصرف بالرغم من أن هذه العمليات لا تكون قد صُفِّيت بالكامل، كما أنه لا يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة الخسارة التابعة لهذه العمليات التي قد تحدث في فترة مستقبلية تكون علاقتهم التعاقدية مع المصرف قد انتهت، إلا أنهم يتحملون في المقابل خسارة السنوات التي يتم إثباتها في فترة تعاقدهم مع المصرف.

وأنا نجد بأن ملكية المصرف للثمن تستقر بالقبض كأثر من آثار البيع، وكون المصرف لم يقبض الثمن بعد فهو قد يتعرض لمخاطر عدم التحصيل مستقبلاً، وهذا يقتضي تأجيل الاعتراف

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق، المعيار المحاسبي للمراجحة والمراجحة للأمر بالشراء رقم (2)، ص 158

بالأرباح لحين التحصيل، وتعليق ما يقابل الأقساط غير المدفوعة، حيث إثبات الإيراد عند إتمام العقد تجاوز لمبدأ النضوض الذي يؤكد على إثبات الإيراد عند التحصيل فقط، إلا أنه يمكن التجاوز عن ذلك لعمليات المرابحة التي تبدأ وتنتهي خلال العام. أما تأجيل الإيراد لحين انتهاء عمليات المرابحة فهو منتهى الحيطة والحذر، مما يحرم المستثمرين من الإيرادات المتولدة عن استثمار أموالهم خاصة إذا سحبوها، وبالتالي إثبات الإيرادات الموزعة على فترات الأقساط عند تحصيلها يعد أساساً مناسباً لمبدأ النضوض. وقد جاء في ندوة البركة الحادية عشرة " بأنه يجوز توزيع ربح المعاملات الآجلة على طيلة فترة الأجل، سواء تم الاتفاق على تسديد العوض في نهاية الأجل أو على أقساط، وذلك لأن الربح مرتبط بثمن البيع، وناشئ عن تأجيل ذلك الثمن، فيجري على الربح ما يجري على الثمن المؤجل من توزيعه على مدة الأجل، وثمرة الأخذ بهذا المبدأ أن من خرج في أثناء مدة الاستثمار أو دخل في أثناءها يحصل على نسبة من الربح تتفق مع مقدار مبلغه ومدة استثماره.

2-2-2-2- القياس والإثبات المحاسبي لعمليات الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك وفق المعيار المحاسبي المعدل رقم (8):

يمكننا تلخيص الملامح الرئيسية لهذا المعيار من خلال الجدول رقم(4):¹

التفاصيل	الإجارة التشغيلية	الإجارة المنتهية بالتملك هبة	الإجارة المنتهية بالتملك بيعاً رمزاً أم لا	الإجارة المنتهية بالتملك قبل انتهاء العقد بيعاً بقيمة الأقساط الباقية	الإجارة المنتهية بالتملك بيعاً تدريجياً
تكلفة الأصل المؤجر	ثمن الشراء مضافاً إليه كافة المصاريف لجعله صالحاً للاستخدام.	ثمن الشراء مضافاً إليه كافة المصاريف لجعله صالحاً للاستخدام.	ثمن الشراء مضافاً إليه كافة المصاريف لجعله صالحاً للاستخدام.	ثمن الشراء مضافاً إليه كافة المصاريف لجعله صالحاً للاستخدام.	ثمن الشراء مضافاً إليه كافة المصاريف لجعله صالحاً للاستخدام.
مسمى الأصل المؤجر	د/استثمارات موجودة مؤجرة	د/موجودات إجارة منتهية بالتملك	د/موجودات إجارة منتهية بالتملك. و د/موجودات	د/موجودات إجارة منتهية بالتملك	د/موجودات إجارة منتهية بالتملك

¹ انظر إلى:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار المحاسبي للإجارة والإجارة المنتهية بالتملك رقم (8)، مرجع سبق ذكره، ص 268- 270 و 272- 278 و 300- 301.
- المعموري، علي محمد، المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة المنتهية بالتملك لدى المؤجر وفق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (8) المعدل. دراسة تطبيقية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، ص 10.

		مقتناة بغرض الإجارة(عند عدم وعد المستأجر بالشراء).			
تثبت إيرادات الإجارة في فترة استحقاقها وإنها تتناقص بنسبة ما يمتلكه المستأجر من حصص.	توزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع فترات عقد الإجارة وتثبت بحساب إيرادات الإجارة الذي يقفل بكشف الدخل.	توزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع فترات عقد الإجارة وتثبت بحساب إيرادات الإجارة الذي يقفل بكشف الدخل.	توزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع فترات عقد الإجارة وتثبت بحساب إيرادات الإجارة الذي يقفل بكشف الدخل.	توزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع فتر ت عقد الإجارة وتثبت بحساب إيرادات الإجارة الذي يقفل بكشف الدخل.	إيرادات الإجارة
تحمل ضمن مصرفات فترة التعاقد في كشف الدخل	تحمل ضمن مصرفات فترة التعاقد في كشف الدخل	تحمل ضمن مصرفات فترة التعاقد في كشف الدخل	تحمل ضمن مصرفات فترة التعاقد في كشف الدخل	تحمل ضمن مصرفات فترة التعاقد في كشف الدخل	التكاليف الأولية للتعاقد غير المهمة
توزع حسب الأساس المتبع في توزيع مصرفات الإجارة بعد توزيعها حسب حصص الملكية	توزع حسب الأساس المتبع في توزيع مصرفات الإجارة	التكاليف الأولية للتعاقد المهمة			
تحمل على كشف دخل الفترة حصلت فيها بعد توزيعها حسب حصص الملكية	تحمل على كشف دخل الفترة حصلت فيها	تكلفة الإصلاح غير المهمة التي يتوقف عليها الانتفاع من المأجور			
يكون لها مخصص ويوزع	يكون لها مخصص ويوزع	يكون لها مخصص ويوزع	يكون لها مخصص ويوزع	يكون لها مخصص ويوزع	تكلفة الإصلاح المهمة

على كشف الدخل بالتساوي بعد توزيعها حسب حصص الملكية	على كشف الدخل بالتساوي	على كشف الدخل بالتساوي	على كشف الدخل بالتساوي	على كشف الدخل بالتساوي	المتفاوتة خلال فترة العقد
تثبت بمصروفات بعد توزيعها حسب حصص الملكية	تثبت الإصلاحات على مصروفات فترة حدوثها	تثبت الإصلاحات على مصروفات فترة حدوثها	تثبت الإصلاحات على مصروفات فترة حدوثها	تثبت الإصلاحات على مصروفات فترة حدوثها	الإصلاحات التي يدفعها المستأجر ويتحملها المؤجر
يخصم ثمن الحصة المباعة عند حساب الاهتلاك	الاهتلاك وفق سياسة المؤجر المتبعة وبدون خردة	يخصم السعر الرمزي أو غير الرمزي عند حساب الاهتلاك	الاهتلاك وفق سياسة المؤجر المتبعة	الاهتلاك وفق سياسة المؤجر المتبعة	اهتلاك الموجودات المؤجرة
يقاس بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها	يقاس بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها	يقاس بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها	يقاس بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها	يقاس بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها	مبلغ ذمم أقساط الإجارة
تنتقل الملكية وتقل الحسابات بسداد الأقساط وثمان كافة الحصص	تنتقل الملكية وتقل الحسابات بسداد الثمن المعادل للأقساط المتبقية	تنتقل الملكية وتقل الحسابات بسداد كافة الأقساط والثمن	تنتقل الملكية وتقل الحسابات بسداد كافة الأقساط	لا يتم نقل الملكية وتقل الحسابات بانتهاء العقد	نقل الملكية والإقفال الحسابات
الزيادة عن أجر المثل للحصص غير المباعة يعد التزاماً على المؤجر ويحمل على كشف الدخل	الزيادة عن أجر المثل يعد التزاماً على المؤجر ويحمل على كشف الدخل	الزيادة عن أجر المثل يعد التزاماً على المؤجر ويحمل على كشف الدخل	الزيادة عن أجر المثل يعد التزاماً على المؤجر ويحمل على كشف الدخل	-	فوات الانتفاع ليس بسبب المستأجر
انخفاض المبلغ المتوقع تحصيله عن الكلفة	-	انخفاض المبلغ المتوقع تحصيله عن الكلفة	-	-	عدم رغبة المستأجر بالشراء في ظل

الدفترية يعد خسارة تحمل في كشف دخل فترة		الدفترية يعد خسارة تحمل في كشف دخل فترة			عدم وجود إلزام بالشراء
انخفاض المبلغ المتوقع تحصيله عن الكلفة الدفترية يعد التزاماً على المستأجر	—	انخفاض المبلغ المتوقع تحصيله عن الكلفة الدفترية يعد التزاماً على المستأجر	—	—	عدم رغبة المستأجر بالشراء في ظل وجود إلزام بالشراء

الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول السابق بأن ملامح ذلك المعيار متوافقة مع أحكام الشرعية الإسلامية والفتاوى ذات العلاقة باستثناء النقاط التالية:

(a) الأصل المؤجر بعقد الإجارة مع الوعد بالتملك يسمى موجودات إجارة منتهية بالتملك وهو ما يوجد تداخلاً بين عقد الإجارة وعقد البيع ولا يحافظ على استقلاليتها المطلوبة شرعاً، لذلك يجب تغيير التسمية لتصبح موجودات مؤجرة وإضافة مصطلح مع وعد بالتملك لتحقيق مستلزمات الشريعة الإسلامية.

(b) الفقرة المتعلقة بفوات الانتفاع الذي ليس بسبب المستأجر، إذ تعد الزيادة عن أجر المثل التزاماً على المستأجر ويحمل على كشف الدخل. إن هذه الحالة تشير إلى أن القسط المستلم لا يتوافق مع إيجار المثل، وذلك يشير إلى أحد أمرين هما:

- أن عملية تحديد مبلغ الأقساط أخذت بنظر الاعتبار نقل الملكية العين المؤجرة مستقبلاً باحتمالاتها المختلفة، وهذا يعني تداخل عمليتي الإيجار والبيع وعدم استقلاليتها وهو غير جائز شرعاً كما ورد في الفتاوى ذات العلاقة.
- أن عملية تحديد مبلغ الأقساط لم تأخذ بنظر الاعتبار نقل ملكية العين المؤجرة مستقبلاً، وأن مبلغ القسط حدد بأعلى من أجر المثل بسبب خطأ المستأجر في تحديد أجر المثل وأنه تم باتفاق ورضى.

كما يلاحظ أيضاً بأن قياس موجودات الإجارة على أساس التكلفة التاريخية (القيمة العادلة للموجودات في تاريخ شرائها) يعطي معلومات ملائمة وموثوقة لمستخدمي القوائم المالية، وأن توزيع التكاليف المباشرة ذات الأهمية نسبية (مبالغ كبيرة) على فترات التأجير يؤدي إلى تحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وأن تحميل قائمة الدخل التكاليف غير ذات الأهمية نسبية يتفق مع مفهوم الأهمية النسبية للمعلومات. كما نجد إثبات (توقيت الاعتراف) إيرادات ومصروفات الإجارة عند استحقاق أقساط الإجارة بما يتفق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

وقد أوضح البعض بأن ما أخذ به هذا المعيار في صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك هو عدم رسملة عقد الإجارة، أي عدم نقل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر في بداية العقد وإنما في نهايته، حيث اعتُبر أن ما يحصل عليه المصرف من قسط إيجار كل فترة هو إيراد لهذه الفترة كما هو حاصل في الإجارة التشغيلية.¹

خلاصة الفصل الأول

خلص الباحث من خلال عرضه للفصل الأول الذي تناول فيه دراسة مفهوم التمويل الإسلامي وآلياتها في المصارف الإسلامية، بأن هذا التمويل يعد من أهم الأنشطة تلك المصارف، كما أنه تحكمه مجموعة من القواعد والضوابط والمعايير والمخاطر المصرفية، ويتم بعدة صيغ منها ما هو قائم على أساس المشاركة كالمضاربة والمشاركة، ومنها ما هو قائم على أساس المديونية كالمرابحة والإجارة وغيرها، ونظراً لتنوع هذه الصيغ واختلاف كيفية تطبيقها من الناحية المحاسبية في المصارف تم تسليط الضوء على معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية.

كما خُص الباحث إلى أنه عند تلتزم المصارف الإسلامية بالمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة فيكون لها تأثير على مستخدمي قوائمها المالية في اتخاذ قرارات تعاملهم مع هذه المصارف، وذلك من خلال إعداد قوائم مالية ذات معلومات مفيدة تلبي احتياجات مستخدمي هذه القوائم ومنهم المحللين الماليين، كما أنها تساعد في الحكم على مدى دقة وصحة عملية قياس وتقييم الأداء المالي لهذه المصارف، والتي سيتم تناولها في الفصل الثاني.

¹ عبد العزيز، محمد سمير، (2000). التأجير التمويلي ومدخله " المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ص 96-97.

الفصل الثاني: مجالات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية

تمهيد:

إن جوهر النشاط المصرفي لمصارف الإسلامية يرتكز على جذب المدخرات والقيام بتوظيفها في الأنشطة الاقتصادية وفق الضوابط الشرعية في إطار صيغ التمويل المتعددة، ومن ثم توزيع نتائج هذا النشاط على الأطراف المشاركة فيه، والذي يعد بدوره هدفاً أساسياً من أهداف الواجبة البلوغ لتلك المصارف، ولتتمكن المنظمات (المصارف) من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أم لا وهل حققتها بالوسائل المناسبة، فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائج أنشطته وبالأخص نشاطها (أداءها) المالي.

وإن الأداء المالي لأي منظمة يكمن في فعالية جذب الموارد المالية واستخدامها بوسائل مالية متاحة، ولمعرفة مدى فعالية هذا الأداء كان لابد من قيام المنظمة بعملية قياس وتقييم أدائها المالي، كما إن قياس الأداء المالي لا يتم في أغلب الحالات إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات سواء كانت كمية وغير كمية التي تمكن من تحديده وتحديد اتجاه تطوره، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في الأداء.

ويتعرض هذا الفصل إلى ماهية عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية لبيان أهمية ومجالات وأهداف عملية قياس أداء المالي للمصارف ككل وأداء الصيغ التمويلية كجزء من هذا الأداء، بالإضافة إلى التعرف على مراحل إعداد هذه العملية، ومن ثم يتناول بالدراسة والتحليل لاستخدام المؤشرات المالية (الكمية) في عملية القياس والتقييم، وذلك من التعرف على مجالات قياس الأداء المالي - من حيث السيولة والربحية وتنمية وتوظيف الموارد والملاءة المالية - للمصارف باستخدام المؤشرات المالية. حيث يتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: ماهية عملية قياس وتقييم الأداء المالي.**
- **المبحث الثاني: مجالات استخدام مؤشرات الأداء المالي.**

المبحث الأول: ماهية عملية قياس وتقييم الأداء المالي

مقدمة:

تعتبر عملية قياس الأداء من أهم العمليات التي تعتمد عليها المنظمة في تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها، حيث تساعد في الكشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف، وبالتالي معرفة نقاط الضعف الموجودة في هذا الأداء ومحاولة تلافيتها وتحسينه وصولاً إلى أداء أفضل، ومعرفة نقاط القوة ومحاولة تعزيزها بهدف تطويره. وسنتناول في هذا المبحث مفهوم الأداء عموماً وتعريفه ومجالات قياسه، ومن ثم التركيز على الاداء المالي من حيث بيان مفهومه وتعريف عملية قياسه، ومن ثم يتم دراسة عملية قياس وتقييم هذا الأداء بدءاً بتعريفها وأهميتها وأهدافها، مروراً بمجالات استخدامها، وصولاً إلى مراحل إعداد هذه العملية، وذلك من خلال ما يلي:

1- مفهوم عملية قياس وتقييم الأداء:

1-1- قياس الأداء:

قبل البدء بمفهوم قياس الأداء لابد أولاً من توضيح مفهوم الأداء عامةً، والذي يشير في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تُنجز ويتصف بالشمولية والاستمرارية، وبهذا يُعتبر المحدد لنجاح المنظمة وبقائها في سوق العمل، كما يقصد بالأداء بأنه مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون وتُمكن من إعطاء حكم قيم على أنشطة ونتائج المنظمة، وعلى البيئة الخارجية المحيطة بها.¹ ولقد عرّف البعض الأداء بأنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها.² ويمكن تقسيم أداء المنظمة إلى نوعين أساسيين هما: الأداء الداخلي والأداء الخارجي، فالأداء الأول ينتج بفضل ما تملكه هذه المنظمة من الموارد فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:

أ- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المنظمة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال استغلال مهاراتهم.

ب- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المنظمة على استعمال استثماراتها بشكل فعّال.

ج- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

أما الأداء الثاني (الخارجي) فهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمنظمة ولا تنتسب في إحدائه،³ وما يهْمنا في هذا البحث هو الأداء المالي للمنظمة، حيث يعتبره البعض بمثابة

¹ العفيري، فؤاد، (2006)، تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص44.

²² Eccles, Robert G., (1991). Performance Measurement Manifesto. Hurra Business review, Vol. 69, No.1,p131.

³ عشي، عادل، (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " قياس وتقييم ". رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص5-6.

تشخيص للوضع المالي لدى المنظمة بغية معرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهاة المستقبل، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وغيرها...) والإيضاحات الملحقه مع مراعاة الظرف الاقتصادي والقطاع أو النشاط الذي تنتمي إليه المنظمة.¹

ولابد من القيام بعملية قياس لهذا الأداء بهدف معرفة مستوى تحقيق المنظمة لأهدافها، حيث اعتبر الربح لفترة طويلة الهدف الأساسي الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه، انطلاقاً من أن المنظمة تُعبر عن أداءها من خلال الأرباح التي تحققها. لذلك فكان التصور السائد هو أن المنظمة التي تحقق أرباحاً أكبر هي التي لديها أداء أفضل، غير أن التطورات المحيطة دفعت بالمحللين إلى البحث عن أدوات جديدة لقياس أداء المنظمة، لكي تُعبر بصفة أدق عن أدائها، حيث استخدمت المنظمة للتعرف على مستوى أدائها الفعلي مجموعة من المؤشرات التي تُظهر التطور الذي حققته في عملها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وتتمثل هذه المؤشرات في مؤشر الإنتاجية، القيمة المضافة، النتيجة الصافية، العائد على الاستثمار، المردودية الاقتصادية، حيث أنها تُركز على الجانب المالي لأداء المنظمة.²

وتعتبر عملية قياس الأداء منهجاً لتحديد كيف يمكن للمنظمة تحقيق أهدافها بشكل يغطي كافة المستويات داخلها مع التوجه في تحسين مستمر لأهداف المنظمة. وهناك عدة مجالات لقياس الأداء:³

- مجال الأداء المالي:

يعتمد الأداء المالي على تحليل القوائم المالية لاستخلاص مجموعة من المؤشرات الكمية بهدف الوقوف على مواطن الخلل والانحراف، وبيان أسبابها، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

- مجال الأداء التكاليفي:

حيث يعتمد على مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تستخدم لكشف الانحرافات الناتجة عن مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، وبيان أسبابها ومحركاتها في الأجلين القصير والطويل، واتخاذ ما يلزم لإجراء التصحيح اللازم.

- مجال الأداء غير المالي:

لقد دفعت التغييرات التي شهدتها بيئة أعمال المنظمات - انفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة وتقليص الحماية الجمركية والعولمة - إلى جمع البيانات ليس فقط عن الجوانب المالية، بل أيضاً عن الجوانب المرتبطة بمقاييس الأداء غير المالية مثل البيانات المتعلقة بالجوانب التسويقية والتشغيلية والنواحي المتعلقة بالعاملين والجودة ورضا العملاء وولائهم.

¹ حسبو، أحمد، (2001)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي. مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ص9.

² Eccles, Robert G., Op. Cit., Pp133-134

³ القواص، عبد الله عصام، (2010)، إمكانية استخدام بطاقة الأهداف المتوازنة في رفع كفاءة الأداء. دراسة تطبيقية على شركة سيريتل للاتصالات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص47.

ولقد عرف البعض عملية قياس أداء بأنها عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة قياس كالوزن، والطول، وغيرها.¹

ويلاحظ الباحث بأن الأداء هو نسبة إنجاز الأهداف المحددة لدى المنظمة، وإن هذا الإنجاز لا بد من أن يخضع لعملية قياس من أجل معرفة مدى فعالية هذا الإنجاز في تحقيق هذه الأهداف.

1-2- تقييم الأداء:

إن عملية قياس الأداء وحدها غير كاف بل لا بد من مقارنة ما تم انجازه فعلياً مع ما هو مطلوب، بمعنى تقييم هذا الإنجاز لمعرفة كفاءته. إذاً فعملية التقييم هي عملية قياس الأداء الفعلي مع مقارنة نتائجها بالمطلوب تحقيقه بهدف اتخاذ الإجراءات الملائمة والضرورية لتحسين ذلك الأداء.²

ومن ناحية العمل المصرفي يرى البعض بأن عملية تقييم الأداء المصرفي هي عملية مقارنة عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة. وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما:

- الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة، ويُعرف بتقييم فعالية الأداء.
- الثاني: يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف، ويُعرف بتقييم كفاءة الأداء.³

يتبين للباحث مما سبق بأن عملية القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم، ولا ضير من تلازم هاتين العمليتين في عملية واحدة يطلق عليها عملية قياس وتقييم الأداء مقترحاً لها التعريف التالي: هي عملية قياس نتائج المنظمة (المصرف) باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية، ومن ثم مقارنتها بمعايير محددة مسبقاً، بغية الكشف عن نقاط القوة وتعزيزها، وعن نقاط الضعف وتصحيحها أو تضيقها.

2- أهمية عملية قياس وتقييم الأداء:

إن أهمية هذه العملية لدى المصرف نابعة من أهمية هذه المنظمة ودورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ككل، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمنظمات الأخرى، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال على شكل قروض واستثمارات، وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد المصرف كلاً حسب احتياجاته ورغباته، ولقد تزايدت هذه الأهمية لدى المصارف خلال السنوات الأخيرة نظراً لخصوصية نشاطها، ولضخامة الأموال التي تتعامل بها، وسرعة دوران الأموال الخاصة (الملاك) والأموال المودعة (المودعين)، وبالإضافة إلى النجاحات الكبيرة التي حققتها في الساحة المصرفية حيث استطاعت هذه المصارف من رفع حصتها من إجمالي الموجودات المصرفية من 8.8% في نهاية عام 2002 إلى 13.4% حتى عام 2008 كما زاد صافي أرباحها بمعدل سنوي هائل

¹ مزهودة، عبد المليك، (2001)، الأداء بين الكفاءة والفعالية "مفهوم وتقييم". مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، ص 87.

² عبد المحسن، توفيق، (2002)، تقييم الأداء "مداخل جديدة لعالم جديد". دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 9.

³ قلعاوي، غسان، (1990)، تقييم أداء النشاط المصرفي الإسلامي. دون دار للنشر، مصر، ص 23.

خلال الفترة ما بين 2003 - 2007 ليبلغ 49% كما زاد أيضاً إجمالي الوائد بنسبة وصلت إلى 27% سنوياً خلال الأعوام الثلاثة المنتهية في العام 2006.¹ ولقد توقع خبراء في صناعة التمويل الإسلامي، بأن تصل قيمة الأصول التي تديرها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم بحلول عام 2020 إلى نحو 4 تريليونات دولار أمريكي.²

بالإضافة إلى اعتبار المصارف الإسلامية أحد الأوعية الاستثمارية في القطاع المصرفي المعاصر، فبالرغم من حداثة نشأتها في الساحة المصرفية استطاعت أن تثبت وجودها في هذه الساحة، من خلال تقديمها مجموعة من الخدمات والصيغ التمويلية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبشكل يلاءم احتياجات العملاء ذوي الطابع الإسلامي، فكان لابد من قياس وتقييم الأداء المالي لأنشطة هذه المصارف، بهدف تحديد مركزها المالي، ومعرفة نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، من أجل تعزيز القوة وتلافي الضعف في المستقبل.³

مما يستوجب أهمية عملية قياس وتقييم أداء تلك الصيغ التمويلية باعتبارها إحدى أهم الأنشطة هذه المصارف وعمودها الفقري، حيث تتجلى أهمية عملية قياس وتقييم أداء صيغ التمويل للمصارف الإسلامية فيما يلي:⁴

2-1- معرفة مدى تلبية هذه الصيغ لاحتياجات العملاء:

فإذا كانت الصيغة تلي تلك الاحتياجات فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

2-2- معرفة مخاطر هذه الصيغ:

لابد قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء من التعرف على مخاطرها وهل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.

2-3- معرفة مدى تليبيتها لاحتياجات المصرف:

فمن أهمية تقييم أداء الصيغة معرفة مدى تليبيتها لاحتياجات المصرف، وهل تحقق هذه الصيغة عائداً مناسباً أو لا في ضوء مخاطر التطبيق. فإذا كان العائد المتوقع الحصول عليه مناسباً مع مخاطرها، فلا بد من التوسع في تطبيق تلك الصيغة والعكس صحيح.

2-4- معرفة مشكلات ومعوقات تطبيقها:

فالمصرف يريد التعرف على مشكلات والمعوقات التي تصادفه عند تطبيق هذه الصيغة.

¹ دراسة قام بها المجلس العالمي للاقتصاد الإسلامي وتم نشر نتائج هذه الدراسة بواسطة شركة الأضواء الدولية للاستثمارات التسويقية وإدارة المشاريع، (2008)، تقرير عن أداء البنوك الإسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية. عمان، الأردن، ص5.

² خبراء، (2010)، توازن النظام المالي العالمي مرهون بتنامي أعمال المصرفية الإسلامية. المجلة الاقتصادية، العدد 6193، مقال منشور على الموقع: <http://www.aleqt2010/09/25/article-446308.html>

³ قلعوي، غسان، تقييم أداء النشاط المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص60.

⁴ البلتاجي، محمد، (2005)، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامي " المراجعة والمضاربة والمشاركة ". الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص6.

2-5- معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية:

حيث يهدف المصرف من تقويم أداء الصيغ التمويلية التعرف على مدى إمكانية منافستها للصيغ التقليدية المقدمة.

3- العوامل المؤثرة في الأداء:

يتأثر الأداء المصرفي بعد عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمة) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) وقيما يأتي أهم هذه العوامل:¹

3-1- العوامل المنظمة:

يقصد بها العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته وهي:

3-1-1- حجم الأعمال:

إن حجم الموارد التي يمتلكهم مصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية ، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

3-1-2- التكنولوجيا المستخدمة:

وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي ودرجة الأتمتة في هذا العملز فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي، كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

3-2-3- الكفاءة الإدارية:

أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية.

3-2- العوامل البيئية:

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتنقسم إلى:

3-2-1- البيئة القانونية والسياسية:

أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

3-2-2- البيئة الاقتصادية:

وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

¹ الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2000)، إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر ". دار وائل، عمان، ص229-

3-2-3- البيئة الاجتماعية:

وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الافراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف.

4- أهداف عملية قياس وتقييم الأداء:

يتمثل الهدف الأساسي عموماً لعملية قياس وتقييم أداء منظمة ما، في تحديد ورقابة وتحسين أداء الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، ومن هذه الأهداف كما يراها البعض:¹

4-1- توفير المعلومات التي يمكن بواسطتها التأثير على طريقة الأداء، وهذه المعلومات يتم استيفاؤها من خلال مجموعة مقاييس الأداء.

4-2- دعم عملية اتخاذ القرار.

4-3- إعداد تقارير الأداء التي تتضمن المعلومات اللازمة لاتخاذ الخطوات التصحيحية.

4-4- توجيه الإدارة نحو مواطن التحسين التي تحقق القدرة التنافسية.

4-5- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، والحكم على درجة التقدم في تحقيقها والمعوقات التي تؤثر على كفاءة أداء المنظمة

4-6- قياس كفاءة الأنشطة محل التقييم وتحديد ما يحتاجه منها إلى تطوير تلك التي تحقق انحرافاً سالباً، وإلى تعزيز تلك التي تحقق انحرافاً موجباً عن ذلك الأداء المستهدف.

بينما يتمثل الهدف الأساسي خصوصاً في النشاط المصرفي لعملية قياس وتقييم الأداء في تطوير وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد، وليتم تحقيق هذا الهدف لابد من أن يتميز بعدة خصائص أهمها: شموله لكافة فروع وأقسام النشاط المصرفي، وارتباطه بالوظائف الإدارية الأخرى كالتنظيمية والتخطيطية، وضرورة تمتع هذا الهدف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين بتحقيق نتائج إيجابية، كذلك تمتع هذه العملية بالمرونة والقدرة على التطور الدائم لتتماشى مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية من ناحية والنشاط المصرفي من ناحية أخرى.²

5-مجالات عملية قياس وتقييم الأداء:

إن عملية قياس وتقييم أداء المصرف عبارة عن وسيلة تستخدمها المنظمات (المصارف) للحكم على نتائج عملها، وعلى مدى فعالية الاستراتيجية التي تتبعها، وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها واتخاذ آلية التصحيح المناسبة.

¹ زغلول جودة، عبد الرؤوف، (2003)، استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نظام لقياس الأداء الاستراتيجي في بيئة الأعمال المصرية. المجلة العلمية، جامعة طنطا، العدد الأول، ص342.

² سلام، عماد صلاح، (2004)، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية. اتحاد المصارف العربية. بيروت، لبنان، ص70.

وتتمثل عملية قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية في المجالات التالية:¹

5-1- تقييم أداء المصرف الإسلامي من حيث السلامة الشرعية في كافة أنشطته:

تعتمد المصارف الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وبالتالي يجب الابتعاد على المحظورات، وتمويل المشاريع التي لا تتعارض مع أسس الشريعة، وذلك من خلال خلو المعاملات المصرفية من الفوائد والجهالة.

5-2- تقييم أداء المصرف الإسلامي كوسيط مالي:

يتضمن هذا المجال تقييم نشاط المصرف وكفاءته في تجميع الموارد وفي توجيهها نحو الاستخدامات المناسبة حيث يتم ذلك من خلال معرفة مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال السنة، ومدى قدرته في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد المالية لديه، ومدى التغيير في بنود الاستثمارات التي تمثل توظيف الأموال، ومدى درجة تطور العائد المحقق من الاستثمارات، ودرجة المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات.

5-3- تقييم أداء المصرف الإسلامي من حيث كفاءته في التسويق المصرفي:

يعتبر التسويق أهم أسباب تقدم وبقاء المصارف، لذا لا بد من التعرف على احتياجات المتعاملين مع المصارف، والعمل على إشباعها، مما يتطلب دراسة الخدمات التي ينبغي تقديمها وتصميمها وفقاً لاحتياجات ورغبات طالبيها شريطة ألا تتعارض مع أحكام الشريعة، وتقديم تلك الخدمات ضمن الأسعار المنافسة مع الالتزام بالوقت وعدم إضاعته.

5-4- تقييم أداء المصرف الإسلامي من حيث إدارته للمخاطر:

إن المحافظة على سلامة رأس المال هي من أهم اعتبارات تعظيم الأرباح في الأجل الطويل. ومن العوامل المساعدة في المحافظة على رأس المال، هو التنوع في استثمارات المصرف مع مراعاة التوافق بين استحقاقات الاستثمارات واستحقاقات إيداعاته. كما يمكن تكوين صناديق استثمارية لدرء المخاطر المصرفية من خلال توزيع المخاطر بتعدد منافذ الاستثمار، وقيام المستثمر باختيار مدة الاستثمار التي تناسبه، من خلال اختياره للأوراق المالية المحددة الأجل (قصير أو طويل) التي سيتعامل معها في صندوق الاستثمار، ولا بد من وجود إدارة متخصصة في إدارة المخاطر، والالتزام المصرف بتطبيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة.

5-5- تقييم أداء المصرف الإسلامي في تحقيق الربح:

يعد تعظيم الربح الهدف النهائي والمعياري النوعي لنجاح أي مصرف بشكل عام، فرفع مستوى الأرباح فوق المستوى الموجود في المصارف المنافسة هو المعيار الحقيقي لكفاءة أي مصرف، والوصول إلى مستوى عالٍ من الربح غير مناف لأصول الشريعة.

¹ جركس، ربي، (2012)، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للاستثمارات في المصارف الإسلامية. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ص70-71.

6- مراحل عملية قياس الأداء

عموماً يمكن حصر مراحل إعداد عملية قياس وتقييم الأداء في أربع مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، حيث تبدأ هذه العملية أولاً بمرحلة جمع المعلومات الضرورية، ومن ثم يأتي بعدها مرحلة قياس الأداء الفعلي، وبعد ذلك مرحلة مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المطلوب، وتنتهي أخيراً بمرحلة دراسة الانحرافات واتخاذ إجراءات تصحيحها.

وتتمثل مراحل هذه العملية في الترتيب التالي:¹

6-1- مرحلة جمع المعلومات الضرورية:

إن هذه العملية تتطلب الحصول على المعلومات من خلال ثلاثة مصادر أساسية وهي:

6-1-1- الملاحظة الشخصية:

تعد الملاحظة الشخصية منهجاً يتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان الأنشطة وملاحظة ما يجري فيه، وتعتبر من أقدم وسائل معرفة ما يحدث في المنظمة، وأثناء الملاحظة يشعر المسؤولون بالرضا عند ملاحظتهم للأعمال المنفذة، والتحدث مع منفيها.

6-1-2- التقارير الشفوية:

تتمثل هذه التقارير في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه. والمثال على هذا النوع من المعلومات، هو اللقاء اليومي بين مدير المبيعات وموظفين البيع، ويتم ذلك بغية التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم.

6-1-3- التقارير الكتابية:

تستعمل التقارير الكتابية في المنظمات - خاصة منها الكبيرة - بشكل واسع للحصول على مختلف المعلومات المتعلقة بالإنجازات المحققة لتلك المنظمات. حيث تُقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة عادة على شكل إحصاءات مفصلة كلها تشكل سجل دائم يسمح بعملية القياس والمقارنة وإجراء مختلف الدراسات، والأمثلة على هذا النوع من مصادر المعلومات كثيرة نذكر منها: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية.

ويرى الباحث بأن الملاحظة الشخصية والتقارير الشفوية والكتابية مصادر للمعلومات مكتملة لبعضها البعض في إجراء عملية قياس وتقييم الأداء.

6-2- مرحلة قياس الأداء الفعلي:

وهي المرحلة الثانية من عملية التقييم من خلالها تتمكن المنظمة من قياس فعاليتها وكفاءتها. ويتمثل قياس الأداء بالعملية التي تزود إدارة المنظمة بقيم رقمية فيا يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية

¹ انظر إلى:

- عشي، عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " قياس وتقييم ". مرجع سبق ذكره ص 17-20.

- مزهودة، عبد الملوك، الأداء بين الكفاءة والفعالية " مفهوم وتقييم ". مرجع سبق ذكره، ص 88-90.

والكفاءة،¹ ولا تتم عملية القياس إلا بتوفر مجموعة من المؤشرات التي تُعتبر من أدوات القياس، ولقد عُرِفَت هذه المؤشرات بأنها مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط الاقتصادي لدى الوحدات الاقتصادية، ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية.²

وتشمل مرحلة قياس الأداء الفعلي في (المنظمات) المصارف على مجموعة من الأدوات أهمها:³

6-2-1- التقارير:

إن التقارير من الأدوات المستخدمة المهمة في مرحلة قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي، بما توفره من معلومات عن الوضع المالي الفعلي للعمل المصرفي، والحكم على مدى كفاءة هذا العمل، ومما لا شك فيه بأنها من أهم أدوات الرقابة المصرفية لاعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة في المصرف، وكذلك بين المصرف وفروعه. وأن المعلومات التي تتضمنها التقارير تشمل مختلف الأنشطة المصرفية مثل تطور الودائع وفقاً لأنواعها، وتحليل الإيرادات والمصروفات، وأسباب التغير في مختلف بنود ميزانية المصرف، وكذلك هناك تقارير خاصة بالاحتياجات والسيولة والمعاملات الخارجية في المصرف.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB إلى أن التقارير يجب أن تحتوي القوائم المالية والكثير من المعلومات المالية وغير المالية التي لا توجد في القوائم المالية مثل: المعلومات عن العوامل الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر في الوحدة مستقبلاً، وتتضمن تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراجع الحسابات⁴.

ولكي تحقق التقارير المنشورة للمصارف الإسلامية الغاية منها، لا بد أن تتوفر فيها المعلومات التالية:⁵

- أ- معلومات عن التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في عملياته ومعاملاته، وتوثيق هذا الالتزام، وتوفير معلومات تساعد على تحديد الكسب والصرف المخالفين للشريعة في حال حدوثهما.
- ب- معلومات عن الموارد الاقتصادية للمصرف والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد، وتأثير العمليات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى تغيير في الموارد والالتزامات المترتبة على ذلك.
- ج- معلومات تساعد الجهة المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها.

¹ الحمودة، احمد بن حماد، (1994)، تقييم الأداء الوظيفي. دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد الثاني، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص337.

² جبل، علاء الدين، (2006)، التحليل المالي المحوسب. منشورات جامعة حلب، حلب، ص41.

³ اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت إبراهيم، (1997)، إدارة البنوك. دار الفكر، عمان، الأردن، ص212..

⁴ تركي، محمود إبراهيم، (1994)، تحليل التقارير المالية. جامعة الملك سعود، الرياض، ص5.

⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية. مرجع سبق ذكره ص17-

د- معلومات تساعد على تقويم أداء المصرف للأمانة المنوطة به في حفظ الأموال وتتميتها، ومعلومات عن معدلات أرباح الاستثمار.

ه- معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع المصرف، وتوقيت هذه التدفقات ودرجة المخاطرة المحيطة بتحققها، ومعلومات على توليد الدخل وتحويله إلى نقد.

و- معلومات عن أداء المصرف لمسؤولياته تجاه المجتمع.

6-2-2- المؤشرات الكمية:

إن القوائم المالية بما تحويه من أرقام لا تعني للمحلل المالي شيئاً سوى أنها مادة خام، لإجراء التحليلات المالية عليها، فلذلك يقوم المحلل المالي بربط أرقامها مع بعضها البعض بهدف استخراج المؤشرات الكمية (الرقمية). ونظراً لأهمية هذه المؤشرات المستمدة من عملية التحليل المالي لهذه القوائم عند كثير من المحللين الماليين تحولت إلى وسيلة هامة من الوسائل المستخدمة في عملية قياس وتقييم أداء أنشطة المنظمة (المصرف)، لما توفره من معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة لهذه الأنشطة، والتي يمكن من خلالها دراسة هذه العلاقات والتغير الزمني لها.

إن المؤشرات الكمية المالية هي عبارة عن تعبير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدّة عن الفترة ذاتها، وتأخذ هذه العلاقة شكل كسر عشري، أو نسبة مئوية، وقد تكون البنود منسوبة لبعضها البعض من الجانب ذاته في القائمة المالية، أو من جانبيين مختلفين من القائمة ذاتها، أو تنتمي كل منها لقائمة تختلف عن الآخر،¹ ولقد عرّفها البعض بأنها عبارة عن علاقات بين قيم محاسبية ترد في قوائم مالية بشكل مرتب ومنظم، لتشكل دالة تستخدم في قياس أداء نشاط ما عند نقطة زمنية معينة،² وعرّفها البعض الآخر بأنها عبارة عن نسبة أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمنظمة إلا أن هذه النسب لا تقدم معلومات كافية في عملية التقييم إلا إذا تم مقارنتها بنسب أخرى، وقد تكون هذه النسب من داخل المنظمة وهو ما يسمى بالمعيار التاريخي، أو من خارج المنظمة وهو ما يسمى بالمعيار الصناعي.³ والتي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

6-3- مرحلة مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المطلوب:

تأتي هذه المرحلة لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المطلوب لمعرفة مدى تقدم اتجاه هذا الأداء أو تراجعها، ولقد عرّف البعض هذه المرحلة على أنها عبارة عن وسائل وأدوات تسمح بإجراء المقارنة بين الأهداف المطلوبة والأداء الفعلي، أو بين المدخلات والمخرجات.⁴ وبصفة عامة تتعدد هذه الوسائل والأدوات التي تستخدم في عملية المقارنة للمنظمات، ومنها:

¹ رمضان، زياد، (1984)، أساسيات التحليل المالي في المنشآت الصناعية والتجارية. دار وائل للنشر، ط2، عمان، ص18.

² المرسي، جمال الدين، اللطج، أحمد عبد الله، (2007)، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات". الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، ص151.

³ الليثي، فؤاد محمد، (2005)، الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الإدارية. دار الفكر العربي، ص63،

⁴ الصباح، عبد الرحمن، (1994)، مبادئ الرقابة الإدارية "المعايير - التقييم - التصحيح". مؤسسة زهران، عمان، الأردن، ص207.

- 6-3-1- الزمن: تتم مقارنة قيم المؤشرات الحالية بنفس قيم المؤشرات في فترات سابقة.
- 6-3-2- الأهداف: في بعض الحالات تقوم المنظمة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحديد نسبة إنجاز أهدافها.
- 6-3-3- المعايير: وهي وحدات أو مؤشرات نمطية متفق عليها كمرجع بين المنظمات، تستخدمها للمقارنة بينها وبين النسب الفعلية المحققة لمعرفة مستوى فعالية وكفاءة هذه المنظمات.

ويمكن تقسيم هذه المعايير في النشاط المصرفي إلى الأنواع الآتية:¹

6-3-3-1- المعايير التاريخية:

وهي المعايير المستمدة من أداء المصرف ذاته، حيث تتم مقارنة النسب المحسوبة على مدى فترات سابقة محددة، ولأن هذه المعايير تنبثق من واقع أنشطة المصرف ذاته، فإنها تجسد صورة الأداء الماضي للمصرف خلال فترة زمنية معينة بغية دراسة اتجاه النسب الحالية مع مثيلاتها من الفترات الماضية، وذلك لبيان ما إذا كان الأداء في تطور أم أنه يميل إلى التراجع، مع الأخذ بالحسبان التغيرات الحاصلة في الظروف الداخلية للمصرف والظروف المحيطة به.

6-3-3-2- المعايير المطلقة (النمطية):

وهي مجموعة من القيم أو النسب التي درج استعمالها في التحليل المالي، وكما يقصد بالمعيار المطلق وجود خاصية متأصلة تأخذ هيئة ثابتة أو معدل ثابت لنسبة معينة تقاس بها تقلبات الواقع، وإن هذه المعايير تقتض وجود صفات مشتركة بين منظمات (مصارف) متعددة ومن قطاعات مختلفة في طبيعة عملها.

6-3-3-3- المعايير القطاعية:

تنبثق هذه المعايير من واقع القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة، فمثلاً في القطاع المصرفي، تشتق هذه المعايير من خلال أخذ متوسط كل نسبة لمجموعة تلك المصارف بحيث يصبح هذا المتوسط معياراً تقارن على أساسه النسب المالية لتلك المصارف، بهدف معرفة مستوى أداء مصرف ما، وبشرط أن تحقق هذه المصارف صفة مشتركة تجعل عملية المقارنة مقبولة.

6-3-3-4- المعايير المستهدفة (التخطيطية):

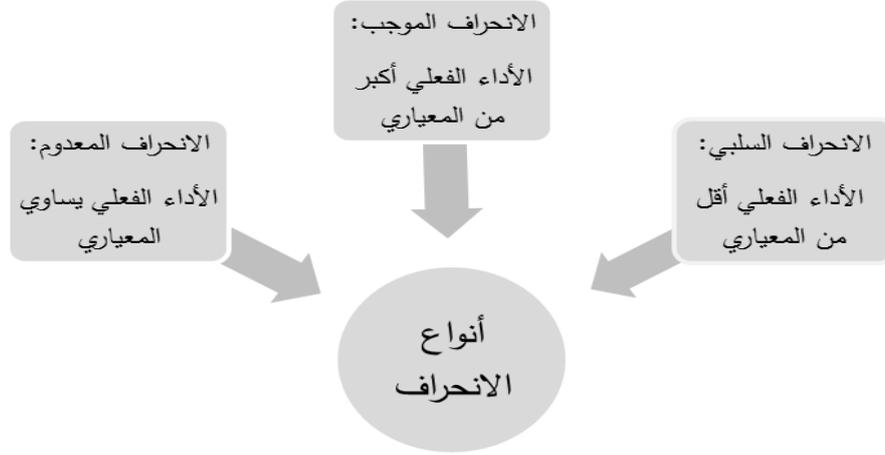
هي التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمصرف، والمبنية على الموازنات التقديرية المعدة مسبقاً لأنشطة المصرف أو أهداف محددة مسبقاً يسعى المصرف لبلوغها، ويستفاد منها في عملية مقارنة المعايير المستهدفة مع المحققة فعلياً، لتحديد فيما إذا كان هناك انحرافات سواء سلبية أم إيجابية في أداء المصرف.

¹ انظر إلى:

- الشماع، خليل، عبد الله، خالد أمين، (1990)، التحليل المالي للمصارف. منشورات اتحاد المصارف العربية، ص17.
- نمر، محسن، (1998)، التطبيقات المالية باستخدام الحاسوب. مجموعة المجرة الدولية، عمان، الأردن، ص56.
- إبراهيم، عبد الرحيم محمد، (2008)، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص135.
- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر". مرجع سبق ذكره، ص239.

6-4- مرحلة دراسة الانحراف وإصدار الحكم:¹

إن عملية مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المطلوب تفصح عن ثلاثة أنواع من الانحرافات الموضحة بالشكل التالي:



الشكل رقم (4) من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الشكل السابق بأن الانحراف الموجب هو في صالح المنظمة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق، انخفاض التكاليف، أما الانحراف السلبي فهو ضد المنظمة كإنخفاض الأرباح، زيادة التكاليف، أما الانحراف المنعدم فليس له تأثير على نتائج المنظمة، ويجب تحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات، فقد يكون سببها المعيار المستخدم في عملية القياس وتقييم الأداء، أو منفذ هذه العملية، أو ظروف معينة لا علاقة لها بالمعيار أو بالمنفذ. وبعد ذلك يتم اختيار أنسب الطرق العلاجية لتشجيع ما هو إيجابي وتصحيح ما هو سلبي.

وأخيراً يرى الباحث مما سبق بأن ما توفره مرحلة قياس الأداء الفعلي من نسب ومؤشرات مستخرجة من بيانات خام توفرها القوائم المالية، بالإضافة إلى ما توفرها مرحلة التقييم - مقارنة الأداء الفعلي بالمطلوب - من معايير منطقية وملائمة لطبيعة العمل المصرفي، يساعد في الكشف عن حقيقة الأداء الفعلي ومدى مطابقته للأداء المطلوب، وفي بيان انحراف الأداء الفعلي عما هو مطلوب، مما يساعد أيضاً في اتخاذ القرار المناسب بعد تحليل الانحراف ومعرفة أسبابه لمعالجته وتصحيحه، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بهذا القرار. ونظراً لأهمية هذه المؤشرات المستخدمة في عملية قياس أداء المالي للمصرف، فكان لابد من دراسة هذه المؤشرات بشيء من التفصيل التي سوف تأتي على ذكرها في المبحث الثاني القادم.

¹ برهوم، أديب، مرهج، منذر، (2007)، تقويم كفاءة معايير التقويم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري. مجلة تشرين، المجلد 29، العدد الثاني، ص 85.

مجالات استخدام مؤشرات الأداء المالي

مقدمة:

إن التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل،¹ كما يراه البعض بأنه حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية. ونظراً لأهمية النسب (المؤشرات) المالية التي تعد إحدى أهم أساليب التحليل المالي، والذي يعد بدوره من أقدم الأدوات الهامة في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمنظمات، بما يسهم في الحكم على أدائها ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها وكذلك تقييم السياسات التشغيلية والخطط لديها، فكان لا بد من الحديث عن أسس وآليات أسلوب التحليل بالمؤشرات المالية وعرض أهم المحاذير الواجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدام تلك المؤشرات في عملية التحليل المالي، ومن ثم التعرض بشيء من التفصيل لمجالات استخدام المؤشرات المالية في قياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية للتعرف على أهم هذه المؤشرات المستخدمة في تلك المجالات.

1- أسس وآليات التحليل بالمؤشرات المالية

1-1- أسس التحليل بالمؤشرات المالية:

هناك عدد من الأسس التي يجب اتباعها عند استخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية، وذلك بغية ضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، نذكر أهمها:²

1-1-1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

إن التحديد الدقيق للهدف المقصود من عملية التحليل سيعطي الفرصة للمحلل لاختيار الحجم الأنسب من النسب أو المؤشرات المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة، ولاسيما أن عملية اختيار المؤشرات الملائمة للهدف من التحليل ليس بالأمر السهل، وذلك لتشابك الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، وبسبب التأثير المشترك المتداخل لعناصر النشاط الاقتصادي.

1-1-2- تركيب النسب المالية بطريقة منطقية:

يراعي في تركيب هذه النسب أن يكون لها معنى، فبمجرد قسمة أي رقم في القائمة المالية على رقم آخر فيها أو في غيرها، يمكن الحصول على نسبة مالية، ولكن المهم في تلك النسبة المستخرجة معناها، أي أن تكون هناك علاقة قابلة للفهم بين البنود الداخلة في تركيبها على نحو يجعل هذه النسبة معبرة عن بعد محدد من أبعاد أداء المالي للمنظمة (الربحية، السيولة، الملاءة المالية، وغيرها...)، أو مرتبطة بهدف تسعى المنظمة إلى تحقيقه (الاستمرار، النمو وغيره..)، فبقدر ما تكون النسبة المركبة منطقية وذات

¹ الحياي، وليد (2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوراق، عمان، ص21.

² شيخ محمد، حسين، وآخرون، (2007). دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي. دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد29، العدد2، ص134-135.

مدلول، بقدر ما يقدم تفسيرها توجيهات للمحلل المالي نحو المجالات التي تتطلب مزيداً من البحث والاستقصاء.

1-1-3- تفسير النسب المالية:

بعد أن يحدد المحلل المالي لائحة النسب المالية المنسجمة مع هدف التحليل، يقوم بحساب هذه النسب بعملية رياضية بسيطة، لتأتي بعد ذلك عملية تفسير هذه النسب، أي تفسير النتائج التي تنتوي عليها تلك النسب، ولعل هذا الجانب هو الأصعب والأكثر تعقيداً في عملية التحليل. وكون النسبة المالية كسراً بسطه ومقامه متغيران يجعلها تقع تحت تأثير عوامل عديدة، ويتداخل هذا التأثير ويتشابك، فهناك عوامل تؤثر في البسط، وأخرى تؤثر في المقام، وهناك منها ما يؤثر في البسط والمقام معاً، وإذا اشتركت نسبة أو أكثر مع نسبة أخرى بمتغير أو أكثر، فإن العوامل المؤثرة في هذا المتغير يمتد تأثيرها ليشمل كل تلك النسب معاً. إلا أنه عند استخدام النسب المالية في إجراء التحليل المالي على المحلل المالي أن يأخذ بعين الاعتبار عدد من المحاذير، من أهمها:¹

أ- النسب ذات الانحراف الكبير عن المعدل المحدد تشير فقط إلى علامات مشكلة، لذلك هناك حاجة إلى تحليل إضافي لتحديد أسباب المشكلة. والنقطة الرئيسية هنا ان تحليل النسب يوجه الانتباه إلى مجالات اهتمام محتملة، فهو لا يقدم دليل قاطع على وجود مشكلة.

ب- لا تقدم نسبة واحدة - بشكل عام - معلومات كافية للحكم على الأداء الكلي للمنظمة. حيث عندما نستخدم مجموعة من النسب فقط يمكن تقديم حكم مقبول، فإذا كان التحليل المالي يهتم بجانب معين فقط من الوضع المالي للمنظمة فقد يكون نسبة أو نسبتين كافٍ.

ج- عند مقارنة النسب يجب أن تكون محسوبة باستخدام قوائم مالية لنفس الفترة الزمنية. فإذا لم تكن كذلك فإن التأثيرات الموسمية قد تؤدي إلى استنتاجات وقرارات خاطئة.

د- من الأفضل استخدام القوائم المالية المدققة للتحليل باستخدام النسب، فإذا كانت القوائم غير مدققة فقد تكون البيانات التي تحتويها لا تعكس الظروف المالية الحقيقية للمنظمة.

هـ- يجب أن تعتمد البيانات المالية نفس الطريقة المحاسبية، حيث إن استخدام معالجة محاسبية مختلفة - وبشكل خاص للاهلاك - يمكن أن يشوه نتائج تحليل النسب.

و- من الممكن أن تحرف نتائج التحليل بتأثير التضخم. فالتضخم يجعل على سبيل المثال القيمة الدفترية للمخزون والأصول الخاضعة للاهلاك مختلفة بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية.

من خلال ما سبق يرى الباحث بأن أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية ينحصر في دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية للمصرف، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بنسب أخرى من داخل المصرف وهو ما يسمى بالمعايير التاريخية أو بنسب خارجه وهو ما يسمى بالمعايير الصناعية، وأن لا يتمسك المحلل المالي بالنتيجة التي حصل عليها من حساب نسبة واحدة ويعتمدها

¹ Gitman, Lawrence J. ,(2003). *Principals of Managerial Finance*. P53.

أساساً لاتخاذ أي قرار، بل يجب أن يعمل على ربط عدد معين من النسب مع بعضها البعض بشكل منطقي، والتي تخدم بشكل أمثل عملية قياس أداء المصرف لاتخاذ الإجراء اللازم.

1-2- آليات استخدام التحليل بالمؤشرات المالية:

تعتمد عملية قياس وتقييم الأداء المالي في اختيار آلية النسب المالية على الهدف المطلوب من هذه العملية ومجالات استخدامها، وعموماً هناك آليتان لاستخدام المؤشرات في هذه العملية هما:¹

1-2-1- تحليل النسب المالية الخاصة بالمصرف، ومقارنتها على مدار عدة فترات زمنية. وتستخدم

هذه الآلية لدراسة وتقييم اتجاهات تطور الأداء المالي للمصرف والتنبؤ بالأداء المستقبلي.

1-2-2- تحليل النسب المالية الخاصة بالمصرف، ومقارنتها بالنسب المعيارية للصناعة المصرفية إن

وجدت، أو بمتوسط النسب المالية لمصارف مماثلة، حيث تفيد هذه الآلية في معرفة كفاءة

الأداء المالي للمصرف.

2- مجالات استخدام التحليل بالمؤشرات المالية:

إن أهم ما يقدمه أسلوب تحليل نسب مالية هو التعرف على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الموارد والاستخدامات، ومدى تأثيره في عمل المصرف ممثلاً في تحقيق الإيرادات أو تحمل المصروفات، وكذلك التعرف على هيكل كل من الموارد والاستخدامات، والتأكد من سلامة التوزيع في هذا الهيكل الذي يعبر عن السياسة المصرفية المتبعة في إدارة التدفقات النقدية،² ويمكننا تقسيم مجالات استخدام المؤشرات المالية لدى المصارف الإسلامية إلى ما هو آتي:

2-1- في مجال قياس السيولة:

2-1-1- ماهية السيولة:

تعتبر المصارف الإسلامية منظمات اقتصادية واستثمارية، وتباشر أعمالها المصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وتحقيقاً للمنفعة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أنها منظمات تمويل واستثمار، حيث تقوم بتقديم خدمات مالية في مختلف أوجه نشاط الاقتصادي، وهذه الخدمات تحتاج إلى أموال نقدية وسيولة كبيرة تتوفر لدى المصرف الإسلامي على فترات غير منتظمة، وهذا يلقي على إدارة المصرف توفيرها في المواعيد المحدد، حتى لا يترتب على ذلك مشاكل تمويلية عند الطلب، مما يعيق النشاط المصرفي لتلك المصارف، وخاصةً أن حجم الودائع التي ترد إليها تأتي في صورة غير منتظمة ويصعب التنبؤ بها مستقبلاً.

ويكمن مفهوم السيولة في هذه المصارف في مقدرتها على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية، بما يضمن سير النشاط بدون معوقات، ولتحقيق ذلك يجب على المصرف الاحتفاظ بمبالغ سائلة من النقدية أو من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في المصرف أو المصارف الأخرى، حيث يتمكن من

¹ مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية". دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص43-44.

² Ray H. Garrison, Eric w. Noreen , 2003. *Managerial Accounting*. McGraw, Hill York , p764.

الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه وأي مبالغ قد تطلب منه على وجه السرعة، وبذلك تعتبر السيولة في تلك المصارف وغيرها مؤشراً هاماً على سلامة المركز المالي كأحد أهم وسائل الوقاية من مخاطر الإفلاس.¹ كما تعتبر المعلومات التي تتاح عن السيولة من الأمور الحيوية للمصارف، ذلك أن جوهر عملياتها يتلخص في الحصول على الودائع من الغير والقيام باستثمارها وتحقيق الأرباح من وراء ذلك، طالما أن الأموال المتعامل فيها هي أموال مودعين الذين لهم الحق في سحبها في أي وقت، فإنه ينبغي على إدارة المصرف أن تتوخى الحرص في قراراتها الاستثمارية حتى لا يترتب عليها تعرض المصرف لعسر مالي يفشل بسببه في تلبية مسحوبات العملاء، مما قد يعرضه للإفلاس.²

ولقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم السيولة، ومن أهمها:³

التعريف الأول: أنها قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عن الطلب. أي مقابلة المصرف لسحوبات المودعين وطلبات المقترضين معاً عند الطلب.

التعريف الثاني: أنها القدرة على تمويل الزيادة في الأصول ومقابلة الالتزامات عند استحقاقها، وهذا ضروري لاستمرارية صلاحية أي منظمة مالية ومصرفية.

التعريف الثالث: أنها قدرة المصرف الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية المترتبة عليه.

ولذا تتبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصارف لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت الأمر الذي يستدعي أن تستجيب المصارف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة دون أن ينعكس سلباً على أوجه نشاطاتها وأهدافها، كما أن توفر السيولة لدى المصارف يعطيها مجموعة من الميزات أهمها:⁴

أ- تجنب اللجوء إلى المصرف المركزي.

ب- تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية وتُبعد عن خطر عدم الدفع، ومن ثم الإفلاس.

ج- المرونة في الخيار، حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأمثل.

¹ حدة، رابح، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 265-266.

² هندي، منير إبراهيم، (2000)، إدارة المصارف " مدخل اتخاذ القرارات ". المكتب العربي الحديث، ط3، مصر، ص 409.

³ انظر إلى:

- عبد الله، خالد أمين، الطراد، إسماعيل إبراهيم، (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. دار وائل للنشر، عمان، ص 97.

- Gatev E. Strahan P., (2006). Banks advantages in hedging liquidity risk " theory and evidence from the commercial paper market". Journal of Finance, No.61. p145.

- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2004). الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص 141.

⁴ انظر إلى:

- عقل، مفلح محمد، (2007)، وجهات نظر مصرفية. مكتبة المجتمع العربي، الجزء الثاني، عمان، ص 159.

- الشمري، صادق، (2009)، إدارة المصارف " الواقع والتطبيقات العملية ". دار الصفاء، عمان، ص 376.

- شعبو، فراس، (2012)، أثر تطبيق معايير بازل II على السيولة والربحية في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، ص 70.

د- مؤشر إيجابي لدى المصارف المراسلة ومؤسسات التصنيف،... إلخ.
هـ- تؤكد على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتعهداته تجاه المودعين وغيرهم من أصحاب الحقوق، وبالتالي تعزيز الثقة في المصرف.

و- تُجَنَّب المصرف البحث عن مصادر تمويل عالية الكلفة.

وتقسم عناصر السيولة لدى غالبية الكتاب والباحثين إلى مجموعتين هما:¹

- المجموعة الأولى السيولة النقدية:

تتكون هذه المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تتميز بسيطرة المصرف عليها وإمكانية من التحكم فيها بصورة مباشرة، وتشمل على النقدية بخزينة المصرف سواء كانت بالعملة المحلية أم العملات الأجنبية، والودائع التي لدى البنوك الأخرى، ويضيف البعض إليها الشيكات تحت التحصيل.

- المجموعة الثانية السيولة شبه النقدية:

تتكون هذه المجموعة من مجموعة الأصول التي يمكن للمصرف التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل خسائر، وبطبيعة الحال فإن سيطرة المصرف عليها لا تصل إلى حد سيطرته على مكونات المجموعة الأولى، وتتضمن هذه المجموعة الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها المصرف الإسلامي، والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله المصرف المركزي.

ويرى الباحث بأن السيولة الكافية والمناسبة تتحقق من خلال معرفة مدى قدرة المصرف على تحقيق التوازن بين موارده وأوجه استخداماته، بحيث لا يضحى المصرف بالقدر المناسب لسيولة أصوله في سبيل تحقيق أرباح مرتفعة. ولهذا فإن السيولة في المصرف ذات أهمية خاصة من أجل المحافظة على بقائه واستمراره وربحيته، لأن عدم توفر السيولة في المصرف لا يشجع المودعين على الإيداع، وبالتالي لا يمكن للمصرف أن يحصل على أموال لكي يوجهها إلى استثمارات تعود عليه بعوائد تزيد من ربحيته.

2-1-2- مؤشرات قياس السيولة:

يقصد بمؤشرات السيولة على أنها مجموعة من النسب المالية التي يمكن من خلالها قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية عند استحقاقها بما يمتلكه من أصول نقدية وأصول شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة دون أو بأقل خسارة ممكنة.² وأهمها:

2-1-2-1- نسبة الاحتياطي القانوني:

يلزم القانون المصارف بأن تحتفظ لدى المصرف المركزي برصيد دائن من خلال نسبة معينة مما لديها من الودائع وبدون فائدة، وبالتالي تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصرف المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق

¹ المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 142.

² شيخ محمد، حسين، وآخرون، دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

عليه، وتدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية وبشكل خاص للمودعين. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100^1$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها شيكات وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع والأرصدة المستحقة للمصارف الأخرى خلال ثلاثة أشهر، وتختلف نسبة الاحتياطي القانوني حسب القوانين والتشريعات المصرفية وتبعاً للظروف والمتغيرات المالية النقدية في كل بلد.

$$2-2-1-2 \text{ - نسبة الرصيد النقدي:}^2$$

تقيس مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يملكها المصرف في سداد الودائع وما في حكمها، وهناك عدة طرق لحساب هذه النسبة بما يتلاءم من سياسية النقدية للمصرف، حيث يرى د. عبد المنعم أن تحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية: نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى المصرف / الودائع بينما يرى د. صبحي أن تحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{النقد لدى المصرف والنقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع والالتزامات الأخرى}} \times 100$ كما أن هناك آخرون يرون بأن تضاف إلى بسط النسبة النقدية الموجودة لدى المصارف الأخرى، وبالتالي تصبح النسبة على الشكل التالي:

نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{النقد لدى المصرف والنقد لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$ ويقصد بالالتزامات الأخرى (وما في حكمها) بالالتزامات التي تقترب منصفة الودائع ويجب على المصرف الوفاء بها حالياً، أو في المستقبل القريب مثال ذلك: الشيكات والحوالات مستحقة الدفع، الأرصدة المستحقة للمصارف الأخرى.

حيث يلاحظ الباحث بأن اختلاف طرق حسابها يعود إلى حسب السياسة النقدية المتبعة لدى المصرف فإذا كانت متحفظة طبقت النسبة الأولى بالاعتماد نقدية المصرف فقط، بينما إذا كانت غير متحفظة طبقت النسبة الثانية أو الثالثة.

$$2-2-1-3 \text{ - نسبة السيولة العامة:}$$

يطلق عليها نسبة السيولة السائلة، وتهدف إلى قياس مدى قدرة المصرف على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة، بالإضافة إلى قياس مدى كفاءة المصرف في إجراء التوازن بين الربحية والسيولة. نظراً لأن هذه النسبة تشمل أصول نقدية وأصول شبه نقدية بحيث نجد أن الأخيرة

¹ بنود، محمد خالد، قرعان، محمد فادي (2012). إدارة المخاطر المالية والمصرفية " النظرية والتطبيق ". مديرية الكتب والمطبوعات جامعية، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، ص180.

² انظر في:

- حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف " السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية ". مرجع سبق ذكره، مصر، ص105.
- حدة، رابح، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص105-106.
- بنود، محمد خالد، قرعان، محمد فادي، إدارة المخاطر المالية والمصرفية " النظرية والتطبيق ". مرجع سبق ذكره، ص179.

تدر ربحاً وبالوقت نفسه تضمن الحفاظ على مستوى جيد من السيولة من خلال إمكانية تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون أو أقل خسارة ممكنة¹. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة (السائلة)} = \text{أصول نقدية وأصول شبه نقدية}^* / \text{إجمالي الودائع} \times 100^2$$

وتعتبر الحدود المثلى لهذه النسبة من 30% حتى 60% وتعتبر متدنية إذا قلت عن ذلك، بحيث يتعرض المصرف إلى مخاطر السيولة، أما إذا ارتفعت عن ذلك فهذا يدل على عدم قدرة المصرف في استخدام أمواله بأساليب أكثر ربحية.

$$2-1-2-4 \text{ - نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول:}^3$$

تفيد هذه النسبة في الوقوف على أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول، وتتمثل النقدية بالأموال الموضوعه تحت سيطرة المصرف مباشرة والأرصدة النقدية لدى المركزي والمصارف الأخرى، وارتفاعها يدل على تمتع المصرف بدرجة عالية من السيولة، إلا أن ارتفاعها بشكل ملحوظ، قد يشير إلى ضعف قدرة المصرف في توظيف أمواله بشكل مجدي. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية إلى الأصول} = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

$$2-1-2-5 \text{ - نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الأصول:}$$

تفيد هذه النسبة في معرفة ما يوظف المصرف من إجمالي الأصول في عمليات التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة، وارتفاعها يزيد من مخاطر السيولة وارتفاع العائد المصرفي، والعكس بالعكس. ويُعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الأصول} = \text{التسهيلات الائتمانية المباشرة} / \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

$$2-1-2-6 \text{ - نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الودائع:}^4$$

تقيس هذه النسبة مدى استعمال المصرف لمصادر أمواله في عملية منح الائتمان المصرفي المباشر، وكلما انخفضت النسبة كانت مؤشراً على مخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس بالعكس. وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الودائع} = \text{التسهيلات الائتمانية المباشرة} / \text{إجمالي الودائع} \times 100$$

$$2-1-2-7 \text{ - نسبة النقدية إلى الودائع الجارية:}^5$$

تعكس قدرة النقدية الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخرى على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية إلى الودائع الجارية} = \text{النقدية} / \text{الودائع الجارية} \times 100$$

¹ عبد الرحيم، عاطف جابر طه، (2007). تنظيم وإدارة البنوك " منهج وصفي تحليلي ". دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص155

^{*} تتمثل بالنقدية التي سبق ذكرها في نسبة الرصيد النقدي مضافاً إليها المراتبات الدولية قصيرة الأجل واستثمارات الأوراق المالية القابلة للتداول.

² أبو دهيم، محمد وآخرون، الرقابة المركزية والمصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص36.

³ السيسي، صلاح الدين حسن، (1998). نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية. دار الوسام، لبنان، ص261.

⁴ عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية. مرجع سبق ذكره، ص164.

⁵ Ross, Stephen, Westreffield, Randolph, Jaffe, Jeffrey (2000). Corporate Finance. McGraw, Hill. P157.

2-1-2-8- نسبة النقدية إلى الودائع الاستثمارية:

تساعد في معرفة مدى قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لأصحاب الودائع الاستثمارية الذين يرغبون باسترداد وداائعهم، ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل ملحوظ، يدل على ضعف قدرة المصرف في تحقيق استثمار الأمثل لهذه السيولة الفائضة لديه، مما يؤثر بدوره سلباً على أرباح المساهمين والمودعين أصحاب الودائع الاستثمارية باعتبارهم يتشاركون الأرباح مع المصرف. وتحسب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة النقدية إلى الودائع الاستثمارية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الودائع الاستثمارية}} \times 100^1$$

2-2- في مجال قياس الربحية:

2-2-1- ماهية الربحية:

تعتبر الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تساهم في تكوين الاحتياطيات، وتعتبر بمثابة مصدر تمويلي ذاتي، فالأرباح قد تستثمر بصورة مباشرة من خلال زيادة رأس المال وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف، وتمكن المصرف من توزيع عوائد مقبولة على رأس المال المتمثلة في عوائد أسهم المصرف بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز ثقة الجمهور بالمصرف.²

كما يسعى أي مصرف بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدف زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أكبر قدر من الأرباح وذلك ما يسمى "تعزيز الربح"، وبذلك يحقق الربح وظيفته المالية، في حين يرى البعض أن المصارف مؤسسات أوجدتها الدولة لخدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى وبذلك يكون للربح وظيفته الاقتصادية وهي التي لا يمكن إغفالها، ويمكن الاستفادة من الربحية في عدة أماكن منها:³

2-2-1-1- تحقيق عوائد ضرورية لمقابلة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته لأنشطته اليومية.

2-2-1-2- كما وتسهم بتدعيم مركز المصرف في مواجهة المشاكل قصيرة الأجل المتعلقة بالسيولة.

2-2-1-3- ن توزيع حصص نقدية يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم المصرف في سوق الأوراق المالية في وقت لاحق، مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمصرف أو زيادة رأسماله وتوسعه الناجم عن طرح أسهم جديدة على الاكتتاب.

2-2-1-4- كما إن تحقيق العوائد المرتفعة يؤدي إلى تحسين صورة المصرف أمام الجهات الرقابية الخارجية (الجمهور، السلطات النقدية، وكالات تقييم)، مما يعني تحسين الوضع التنافسي وتوسيع الحصة السوقية للمصرف بالنتيجة.

¹ أرشيد، رضا عبد المعطي، (2003)، العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، العدد 15، ص 39

² أبو زعتير، باسل، (2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 79.

³ برغام أجين، (2010)، الإدارة المالية وتقييم الأدوات المالية. ترجمة محمود فتوح وآخرون، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، ص (205-206).

2-2-1-5- كما وتساعد في شراء بعض الأوراق المالية واستثمار الفائض فيها وتحقيق أرباح إضافية، من خلال الأرباح المحتجزة والمعدة للاستثمار.

وإن الربحية هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنظمة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح،¹ وتعتبر الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية. وهناك عدة وسائل يمكن من خلالها هذه الربحية في المصارف، منها:²

- A. البحث عن فرص جديدة وخدمات جديد يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.
- B. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها التشريعات المصرفية بزيادتها.
- C. الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف.
- D. ترشيد النفقات وضغطها لا سيما في المصروفات العامة.

ولاشك أن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على ربحية المصارف وهي:³

- أسعار الفائدة: حيث تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازداد هامش سعر الفائدة على القروض.
- هيكل الودائع: كلما ازدادت الودائع بصفة عامة كلما ازدادت الربحية من خلال الاستثمار والإقراض وخصوصاً ودائع التوفير، لأن تكلفة الحصول عليها تعتبر قليلة نسبياً بالمقارنة مع ودائع الأجل وإن كانت الأخيرة تحقق إمكانية الاستثمار طويل الأجل.
- توظيف الموارد: كلما وجهت المصارف توظيفاتها وتسهيلاتهما الائتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر كلما ازدادت ربحية هذه المصارف، حيث أن الإيراد المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لهذه الربحية.
- السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية دور بالغ الأهمية في التأثير على إدارة موجودات المصارف ومطلوباتها من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي، في حين اتجهت سياسة المصرف المركزي نحو التخفيف من الفوائد على القروض وتخفيض أسعار إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدية القانوني فإن هذا يشجع الطلب على القروض وبالتالي تشجيع التمويل والاستثمار مما يحقق إيرادات للمصرف ويزيد من معدلات ربحيته.
- الظروف السياسية والاقتصادية: تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسة في الدولة وفي الدول المجاورة وخصوصاً تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية واقتصادية.
- إدارة المصرف: تتأثر الربحية بمدى قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد والمخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.

¹ اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت إبراهيم، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص122.

² الرشدان، أيمن أحمد، (2002). محددات الربحية في المصارف التجارية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، ص55.

³ اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت إبراهيم، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص119.

• الوعي المصرفي: تتأثر الربحية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع فكلما زاد الوعي المصرفي في المجتمع كلما ازداد تعامل المجتمع بالائتمان المصرفي، وبالتالي زيادة إمكانية خلق النقود لهذه المصارف.

• المنافسة: تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية المصارف، وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة للمصارف.

• حجم المصرف وسمعته: يؤثر حجم المصرف وسمعته بشكل كبير على مقدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين معه، حيث يميل المتعاملين إلى المصارف ذات الحجم الأكبر من حيث رأس المال والفروع والمسموعات التجارية.

2-2-2- مؤشرات قياس الربحية:

تعكس نسب الربحية المحصلة النهائية لأداء المصرف ككل خلال الدورة المالية، وتبين مدى قدرة المصرف على تحقيق هدفه الرئيسي الذي يبرر بقاءه واستمراره، وهو الربح¹. نذكر أهمها:

2-2-2-1- معدل هامش صافي الربح:²

يقيس هذا المؤشر ربحية الوحدة النقدية الواحدة من إيرادات المصرف السنوية، ويعكس فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها، وبالتالي إنه كلما ارتفع هذا الهامش كلما تحسن الأداء التشغيلي للمصرف، والعكس صحيح دائماً حيث أن الانخفاض يشير إلى هبوط وتدهور ربحية الإيرادات الإجمالية.

كما يقيس مدى قدرة المصرف على التحكم ومراقبة مصاريفه وإدارتها بشكل كفاء، وبالتالي تخفيض الضرائب، لأن صافي الربح يساوي إجمالي الإيرادات مطروحاً منه إجمالي المصاريف والضرائب، وبالتالي كلما تعاضم هامش الربح كلما دلّ ذلك على قدرة كفاءة المصرف في خفض المصروفات والضرائب. ويعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي إيرادات} \times 100$$

2-2-2-2- معدل منفعة (استخدام) الأصول:³

يدل هذا المعدل على مدى استغلال أو استعمال المصرف للأصول بالشكل الأمثل ويمثل إنتاجية الأصول، فكلما ارتفع هذا المؤشر، كلما دلّ ذلك على جودة الأصول، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

¹ الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. دار الوراق للنشر، عمان، ص64.
² انظر إلى:

- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني . مرجع سبق ذكره، ص71.
- الحناوي، محمد صالح، عبد السلام، السيدة عبد الفتاح، (2001). المؤسسات المالية " البورصة والمصارف التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص344;341.
- السبيسي، صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية. مرجع سبق ذكره، ص266.
- ³ انظر إلى:
- حماد، طارق عبد العال، (2007). تحليل القوائم المالي " نظرة حالية ومستقبلية ". الدار الجامعية، مصر، ص452.
- عبد الرحيم، عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك " منهج وصفي تحليلي ". مرجع سبق ذكره، ص155.

ويرتبط هذا المعدل بمزيج الأصول الموجودة بحوزة المصرف، والذي يدعى بمزيج ربحية الأصول، حيث يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{مزيج الربحية} = \frac{\text{الأصول المربحة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

وتتضمن الأصول المربحة إجمالي الأصول التي تدر دخل، بمعنى جميع الأصول باستثناء الأصول تامة السيولة كالنقدية في الخزينة والأرصدة لدى المركزي والمصارف والأصول الثابتة والوديعة المجمدة، وكلما كان العنصر الأساسي في مزيج الربحية كبيراً كلما كبر حجم المنفعة المتولدة من هذه الأصول.

2-2-2-3- معدل العائد على الأصول:¹

يشير هذا المعدل إلى الكفاءة التي تستخدم بها إدارة المصرف الموارد الرأسمالية الكلية المتاحة لديها، حيث يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

كما يعكس هذا المعدل الكفاءة التشغيلية لدى المصرف في توليد الأرباح من خلال توظيف أصوله، وأنه كلما انخفض هذا المعدل كلما ضعفت القدرة الكسبية للمصرف من استثماراته، وبالعكس كلما ارتفع هذا المعدل كلما كان المصرف في وضع أفضل. بمعنى أنه يقيس الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول. وينبئ هذا المعدل إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء من خلال تحديده بمؤشرين هما: مؤشر هامش الربح ومؤشر منفعة الأصول، فإذا حقق مصرف ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة المصروفات وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو عن طريق تحسن المؤشرين معاً، وفي المقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

2-2-2-4- معدل العائد على حقوق الملكية:²

يقيس ربحية المصرف من أمواله الخاصة الذاتية فقط والمتمثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وبالتالي فإنه يعد مقياساً للمدى الذي استطاع فيه المصرف استخدام مصادر تمويله الذاتية بنحو مريح، والمنطق في تفسير هذا المعدل أنه كلما زادت قيمته كلما عبر عن قدرة المصرف في تحقيق

¹ انظر في:

- بنود، محمد خالد، قرعان، محمد فادي، إدارة المخاطر المالية والمصرفية " النظرية والتطبيق ". مرجع سبق ذكره، ص182.
- العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية " أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ". مرجع سبق ذكره، ص416.
- رضا، سامح محمد، (2010). اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية. السعودية، ص250.
- George H. Hempel & Donald G. Simonson, (1999). Bank Management Text and Cases, John Willy & sons, Inc, New York, P455.

² انظر في:

- حنفي، عبد الغفار، (1995). الأسواق والمؤسسات المالية. جامعة الإسكندرية، مصر، ص225.
- العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية " أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ". مرجع سبق ذكره، ص417.
- H .R . Machiraju,(2008). " Modern Commercial Banking " , Second Edition, New, Age International (p) Ltd, New Delhi, India, P:113-114.
- Bikker Jocaob, Bos Jaap, (2008). Bank Performance" A theortical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency ". Roultdge: Taygor & Francis, USA, p107.

عائد مرضي للملاك وإضافة المزيد من الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح، والعكس بالعكس، وبحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية} \times 100$$

إن الفرق بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ينبع من استخدام مضاعف حقوق الملكية الذي يُظهر عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي، كما يشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات المصرف الكلية قبل أن يتأثر وضع المصرف والمودين والمستثمرين، ويوضح مضاعف حقوق الملكية بالعلاقة التالية:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

وبذلك تصبح عملية حساب معدل العائد على حقوق الملكية على النحو التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{مضاعف حقوق الملكية}$$

حيث إن تقيس العلاقة السابقة الأداء بشكل أفضل فإذا حقق مصرف ما عائداً على حقوق الملكية مرتفعاً أو منخفضاً فإنه يمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو لكليهما، وإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى المحللين والمساهمين عن إدارة المصرف.

$$2-2-2-5 \text{ - معدل العائد على الموارد المتاحة: }^1$$

يقيس هذا المؤشر ربحية الموارد المتأتية من كافة الفئات الممولة للمصرف سواء من حملة الأسهم والتمثلة بحقوق الملكية، أو من المودعين والتمثلة بالودائع، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / (\text{حقوق الملكية والودائع})$$

وإنه كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على استثمار المصرف لموارده المالية بالشكل الأمثل.

$$2-2-2-6 \text{ - معدل ربح السهم: }^2$$

يعكس هذا المؤشر مدى ربحية كل سهم من أسهم الملاك لدى المصرف، إذ تزداد قيمة أسهمهم بزيادة التوزيعات المستقبلية وبتناقص المخاطر المتوقعة، وبحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{معدل ربح السهم} = \text{صافي الربح} / \text{عدد الأسهم العادية} \times 100$$

$$2-2-2-7 \text{ - نسبة صافي الربح إلى مجموع التسهيلات الائتمانية: }^3$$

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق عوائد من استخدامات أمواله في التسهيلات المباشرة وتحسب على النحو التالي: = نسبة صافي الربح / مجموع التسهيلات الائتمانية $\times 100$

¹ Bikker Jocaob, Bos Jaap, (2008). Op.Cit, P108.

² حنفي، عبد الغفار، تقييم الأداء المالي للشركات. الدار الجامعية. مرجع سبق ذكره، ص68.

³ Ross, Stephen, Westreffield, Randolph, Jaffe, Jeffrey (2000). Op.Cit, P157.

2-3- في مجال قياس تنمية مصادر الأموال:

تشكل الودائع الجانب الأكبر من مصادر أموال المصرف، حيث تبلغ نسبتها من رأس المال الإجمالي لدى المصرف 85% والباقي يكون مصدره حقوق الملكية، ونظراً لارتفاع هذه النسبة كان لابد لنا من دراسة مصادر أموال المصرف، من أجل معرفة قدرة وكفاءة المصرف على جذب وودائع جديدة، وذلك لاعتبارها دليلاً على زيادة رضا العملاء وثقتهم بأداء المصرف باعتباره مصرفاً ناجحاً ومستقراً. وبالتالي لابد من التعرف على النسب التي تقيس هذه القدرة.

2-3-1- مؤشرات قياس تنمية مصادر الأموال: نذكر أهم هذه المؤشرات:

2-3-1-1- نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول:¹

تعكس مدى مساهمة الموارد الخارجية للمصرف في إجمالي الموارد المتاحة للتشغيل، كما يستخدم معدل نمو هذه النسبة لتقييم أداء المصرف في جذب الودائع في المستقبل، حيث الاتجاه التصاعدي لنمو هذه النسبة يعني ارتفاع القدرة على جذب وودائع جديدة، والعكس بالعكس. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الودائع إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

2-3-1-2- نسب هيكل الودائع:²

حيث تقيس هذه النسب بشكل رئيسي الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الودائع، ومن أهمها:

2-3-1-2-1- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع:

تفيد في معرفة ما تشكله الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، وفي مدى قدرة المصرف على جذب الودائع الجارية كونها لأهميتها في تحسين أرباح المساهمين باعتبار عوائد استثمارها يختص به المساهمون دون المودعين. وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2-3-1-2-2- نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع:

تفيد في معرفة الوزن النسبي للودائع الاستثمارية من إجمالي الودائع، وأن معدل نمو هذه النسبة يعتبر مؤشراً لقدرة المصرف على جذب وودائع استثمارية جديدة في المستقبل، حيث تسهم في تحسين أرباح المساهمين والمودعين المستثمرين معاً، نظراً لتشارك المودعين المستثمرين الأرباح مع المصرف الإسلامي، وتعتبر الودائع الاستثمارية مصدر تمويل خارجي أساسي، وتوضح بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الودائع الاستثمارية} = \frac{\text{الودائع الاستثمارية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2-3-1-3- معدل نمو الموجودات:³

يستخدم هذا المعدل لقياس مدى قدرة المصرف في تنمية موارده بشكل عام.

¹ عبد المجيد، محمد عزت، (2002). التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري. منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص65.

² عطية، أحمد صلاح، (2003). محاسبة الاستثمار والتحويل في البنوك التجارية. دار الجامعة، الإسكندرية، ص333.

³ عبد المجيد، محمد محمود، (1999). التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية. منشورات اتحاد المصارف العربية، ط3، بيروت، ص412.

2-3-1-4- معدل نمو الودائع:¹

يستخدم هذا المعدل لقياس مدى قدرة المصرف في تنمية موارده على اعتبارها أهم وأكبر مصدر من مصادر أموال المصرف، ويُعتبر دليل رضا العملاء عن أداء هذا المصرف.

2-3-1-5- معدل نمو حقوق الملكية:²

يعكس هذا المؤشر التطور الحاصل في حقوق الملكية للمصرف، وبما أن حقوق الملكية هي مصدر تمويل ذاتي، فزيادتها تعتبر عنصر أمان وحماية للمودعين والمتعاملين مع المصرف.

2-4- في مجال قياس درجة التوظيف:

يقوم المصرف الإسلامي بممارسة نشاط الأساسي والمتمثل بتوظيف موارده الداخلية (حقوق الملكية) والخارجية (الودائع) على شكل صيغ تمويلية كالمرابحة والمضاربة والمشاركة وغيرها، بالإضافة إلى توظيفها على شكل استثمارات أخرى كالصكوك والأوراق المالية وغيرها، وأن نمو حجم هذه الصيغ والاستثمارات يعتبر دليلاً على تمتع المصرف بدرجة عالية من التوظيف، وعلى تحقيق إيرادات أفضل، ومما يدل ذلك على نجاح واستقرار المصرف في نشاطه.

2-4-1- مؤشرات قياس درجة التوظيف:

نذكر أهم هذه المؤشرات:

2-4-1-1- معدل العائد على الأصول المنتجة:³

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة الأصول المنتجة في تكوين إيرادات المصرف، وأن ارتفاع هذا المعدل يعطي مؤشراً لتكوين محفظة أفضل لدى المصرف. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول المنتجة} = \frac{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}}{\text{الأصول المنتجة}} \times 100$$

2-4-1-2- نسبة الأصول المنتجة إلى الأموال المتاحة:⁴

تدل على حسن استغلال وتوظيف المصرف لأمواله المتاحة في عملية الاستثمارية، وتقاس كما يلي:

$$\text{نسبة الأصول المنتجة إلى الأموال المتاحة} = \frac{\text{الأصول المنتجة}}{\text{الأموال المتاحة}} \times 100$$

حيث تتضمن الأموال المتاحة الودائع وحقوق الملكية مطروحاً منها الأصول الثابتة.

2-4-1-3- نسبة الأصول المنتجة إلى إجمالي الأصول:

ولقد سبق ذكره في المبحث من خلال معرفة مزيج ربحية الأصول، حيث يدل على القدرة الإيرادية للأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة قدرة المصرف في إدارة محفظة أصوله.

¹ عبد المجيد، محمد محمود، التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية مرجع سبق ذكره، ص 413.

² جركس، ربي، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للاستثمارات في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (2006). إدارة البنوك. دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن. ص 286.

⁴ جركس، ربي، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للاستثمارات في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 94.

2-5- في مجال قياس الملاءة المالية:

2-5-1- ماهية الملاءة المالية:

إن المصرف يسعى دوماً إلى تعظيم أرباحه، مما ينطوي على ذلك قدر كبير من المخاطر، مما يضع المصرف أمام مشكلة تحقيق الموازنة بين الأرباح وبين المحافظة على سلامة المالية، فالسياسة التي يهدف المصرف من خلالها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن هي نفسها قد تؤدي إلى حدوث خسارة كبيرة مستقبلاً. ونظراً لاهتمام جميع عملاء المصرف بالسلامة المالية أولاً ثم الأرباح، فكان لزاماً على المصرف أتباع الطريقتين التاليتين للمحافظة على هذه السلامة :

2-5-1-1- زيادة رأس المال بمعنى أن يكون حجم رأس المال كافياً ليوفر الأمان للمودعين من خلال قدرة المصرف على رد ودائعهم من ناحية، وكافياً ليحقق تعظيم ثروة المساهمين من ناحية أخرى.

2-5-1-2- المحافظة على سلامة الأصول الموجودة لديه، بمعنى الاحتفاظ بأصول مربحة (منتجة) على ألا تتعدى قيمة هذه الأصول قيمة رأس المال، وذلك في سبيل توفير احتياجات السيولة اللازمة، واستثمار الباقي في الاستثمارات مجدية.¹

وتسعى المصارف عموماً إلى تحقيق مستوى جيد من السلامة المالية، ويقصد بهذا المستوى كفاية رأس المال ، وهي عبارة عن مجموعة الطرق التي تستخدمها إدارة المصرف في تحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف نتيجة استثماراته وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويجذب الودائع ويزيد الربحية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى نمو واستقرار المصرف. ولقد اختلفت وجهات النظر حول كفاية رأس المال فمنها من كان تربط كفاية رأس المال بالمخاطر، ومنها ما ركز على حسن أداء المصرف، ومنها ما ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية المختلفة، حيث يتوقع من كل المصرف أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه، وكذلك مقدرة المصرف على مراقبة وضبط المخاطر.²

ومما سبق يرى الباحث بأن كفاية رأس المال يقصد بها الإحاطة والحذر من المخاطر بمختلف أنواعها، والتي قد تتعرض لها المصارف من عملياتها التشغيلية، وأن هذه الكفاية تضمن للمودعين استرجاع ودائعهم، وللمساهمين والمودعين المستثمرين تعظيم الأرباح.

2-5-2- مؤشرات قياس الملاءة المالية:

تعرف مؤشرات الملاءة المالية بنسب الرافعة أو نسب الديون طويلة الأجل، والتي تقيس درجة اعتماد المصرف على الديون طويلة الأجل في تمويل احتياجاتها المالية.

¹ باقوني، محمد شفيح، (2006). المنشآت المصرفية في اقتصاد السوق. دمشق، دون دار للنشر، ص 295.

² الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني . مرجع سبق ذكره، ص 190.

2-5-2-1- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:¹

تشير إلى مدى قدرة المصرف على تمويل كافة أوجه الاستثمار معتمداً على أمواله الخاصة، وتمثل هذه النسبة هامش أمان الذي يملكه المصرف في مواجهة الخسائر الرأس مالية التي قد يتعرض لها، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \text{حقوق الملكية} / \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

2-5-2-2- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:²

تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأس مالية التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة تقديمه تسهيلات ائتمانية مباشرة والاستثمارات محفوفة بالمخاطر، وتمثل الأصول الخطرة في إجمالي الأصول مطروحاً منها (النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي و الأرصدة المصارف الأخرى، والأوراق الحكومية، والأصول الثابتة)، حيث انخفاضها يعطي مؤشراً لقيمة الهبوط الذي قد يحدث في حقوق الملكية والنتائج عن احتمال عدم الوفاء بهذه التسهيلات الائتمانية، إما ارتفاعها يعتبر بمثابة هامش أمان لدى المصرف. وتوضح هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة} = \text{حقوق الملكية} / \text{الأصول الخطرة} \times 100$$

2-5-2-3- نسبة حقوق الملكية إلى الودائع:³

تفيد هذه النسبة في إعطاء صورة عن وظيفة رأس المال المتمثلة بالوظيفة الوقائية، فارتفاعها يشير إلى قدرة الأموال الخاصة للمصرف على تغطية نسبة أعلى من الودائع ما ينعكس إيجاباً على الملاءة المالية للمصرف وبالتالي على الأداء المالي له باعتبار أن الملاءة المالية جزء من الأجزاء المعبرة عن الأداء. ويتم حسابها على النحو الآتي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الودائع} = \text{حقوق الملكية} / \text{الودائع} \times 100$$

ومما سبق يرى الباحث بأن انخفاض النسب السابقة بشكل ملحوظ يعني انخفاضاً في مدى تغطية حقوق الملكية لهذا المجال، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى تآكل حقوق الملكية، بمعنى انخفاض مستوى الأمان بالنسبة لأصحاب الملكية والمودعين، كما أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يعطي هامش أمان جيد، إلا أنه يعني عدم استثمار جزء كبير من الأموال، وبالتالي انخفاض العوائد لدى المصرف، وأخيراً أن استخدام النسب المالية يقدم لنا مؤشرات عن الأهمية النسبية وهيكل الموارد والاستخدامات، وعن مدى الملاءة المالية للمركز المالي، وعن الحكم على فعالية وكفاءة الأداء المالي لدى المصرف، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في هذا الأداء، ولمعالجة الخلل في حال وجوده.

¹ حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك وتحليل العائد والمخاطرة. مرجع سبق ذكره، ص100.

² هندي، منير إبراهيم، إدارة المصارف " مدخل اتخاذ القرارات ". مرجع سبق ذكره، ص418.

³ بنود، محمد خالد، قرعان، محمد فادي، إدارة المخاطر المالية والمصرفية " النظرية والتطبيق ". مرجع سبق ذكره، ص149.

خلاصة الفصل الثاني

خلص الباحث من خلال عرضه للفصل الثاني الذي تناول فيه مجالات قياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية، بأنه هناك عدة مراحل لعملية قياس وتقييم الأداء المالي لأية منظمة تهدف من خلالها إلى قياس أداءها باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المستمدة من تقاريرها المالية، ومن ثم مقارنة أداءها الفعلي المقاس بالأداء المطلوب منها من خلال مجموعة من المعايير الملاءمة لقطاع نشاطها للوقوف على إيجابيات وسلبيات هذا الأداء، مما يساعد ذلك في تصحيحه وتطويره نحو الأفضل.

كما خُص الباحث إلى أن المؤشرات المالية على اختلاف استخدامها في قياس مجالات الأداء المالي للمصرف تُعتبر وسيلة تحليلية مهمة في دراسة قياس وتقييم هذا الأداء حيث يمكن من خلالها استخلاص النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء، كما يكتسب قياس الاداء الفعلي مع الأداء المستهدف أهميته من ضرورة ترشيد العمليات المصرفية من خلال تحديد الانحرافات بين المخطط والفعلي وتشخيص أسبابها ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي إلى تصحيح هذه الانحرافات وفقاً لنتائج عملية القياس. وأن هذه المؤشرات ليست معايير مطلقة، وإنما هي معايير تأشيريه، ويمكن للقائمين بعملية القياس حسابها بطرق متفاوتة وتفسيرها بأشكال متباينة.

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية على بعض المصارف الإسلامية

أولاً: نبذة عن مصارف الدراسة

ثانياً: آلية تطبيق الدراسة

ثالثاً: دراسة متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

الدراسة التطبيقية

1- نبذة عن مصارف عينة الدراسة:

1-1- مصرف دبي الإسلامي:

تأسس مصرف دبي الإسلامي كشركة مساهمة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ 1975، بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية، وتم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته كشركة مساهمة عامة، حيث يقدم المصرف جميع الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية من خلال الأدوات الإسلامية المختلفة من المربحات والاستصناع والمضاربات والمشاركات والوكالة والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها، وعن جميع أنشطة المصرف تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، ووفقاً لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للمنشآت المعنية ضمن المجموعة، كما يمارس المصرف نشاطه من خلال مركزه الأساسي في إمارة دبي بإضافة إلى فروعها العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويحتل المصرف المرتبة المكانية الأولى بين المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث تاريخ التأسيس وحجم الاستثمارات لديه، بإضافة إلى مدى سيطرته على عديد من الشركات المدرجة في سوق دبي للأوراق المالية.

ولقد تبين من خلال التقارير المالية التي تم الحصول عليها بأن المصرف يقوم بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المطبقة، ووفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب البلاغ رقم 2624 للعام 2008، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

أما من ناحية المعالجة المحاسبية لعمليات المربحة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك فقد تبين من واقع الإيضاحات المالية:¹

1-1-1- قياس قيمة موجودات المربحة للأمر بالشراء بعد اقتنائها:

يتم قياسها بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل المبالغ المشطوبة ومخصص المبالغ المشكوك بتحصيلها في حالة الوعد بالإلزام.

1-1-2- قياس ذمم المربحات:

يتم قياسها بالقيمة الأسمية (التكلفة) ناقصاً أية مخصصات للانخفاض في القيمة، حيث يتم أخذ مخصص الانخفاض عند وجود شك في تحصيلها مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بقياس القيمة العادلة، ويتم شطب تلك الذمم فقط في

¹ التقارير المالية لأعوام الدراسة، الإيضاح رقم 4 ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة (3/4 و 6/4 و 9/4 و 10/4)، ص 19-21.

حالة استنفاد جميع السبل الممكنة والمتاحة لاستردادها، والخسائر المتوقعة في المستقبل لا يتم تسجيلها.

3-1-1- إثبات إيرادات المربحات:

يتم الاعتراف بإيراداتها بناء على معدل الربح الفعلي عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، ويتم توزيعه على فترة القعد الذي يستحق فيها استناداً إلى المبالغ الأساسية القائمة.

4-1-1- يتم إظهار المربحات بالتكلفة ناقصاً أية مخصص لانخفاض والإيرادات المؤجلة.

5-1-1- قياس قيمة موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك بعد اقتنائها:

نفس معالجة المربحة للأمر بالشراء السابقة، كما يتم احتساب الاهتلاك للموجودات المؤجرة حسب السياسة المتبعة لدى المصرف.

6-1-1- إثبات إيرادات الإجارة: يتم تثبيت إيراداتها على أساس العائد الفعلي على مدى فترة عقد الإيجار.

7-1-1- يتم قيد مصاريف صيانة الموجودات المؤجرة في السنة التي تحدث فيها في بيان الدخل.

ويوزع حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية الإسلامية لدى المصرف المدروس على النحو الآتي:

الجدول رقم (5) حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف درهم)

البيان / السنة	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي المربحات	20297788	16960877	19626135	21563952	21669370
الاستصناع	8443662	8362108	7289783	6170597	4491960
الإجارة	9946785	9946785	22257505	21296861	24215385
السلم	0	0	1399132	3139219	4687193
المشاركة	10047283	10524280	9717533	6447876	6824046
المضاربة	7208814	5456053	3709791	3736973	3894714
الوكالات	846491	946791	790207	1749551	3174278
إجمالي الصيغ	56790823	52196894	64790086	64105029	68956946

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ توزع حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية متعددة، ولكنه يتركز بشكل ملحوظ في صيغتي المربحة والإجارة خلال فترة الدراسة، ولا بد من توضيح ذلك الحجم من خلال نسبة كل صيغة تمويلية إلى إجمالي حجم الاستثمار والتمويل في هذه الصيغ (الوزن النسبي) لدى المصرف المدروس كما هو الجدول الآتي:

الجدول رقم (6) نسبة الاستثمار في كل صيغة من إجمالي الصيغ لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف درهم)

البيان / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
إجمالي المربحات	35.741	32.494	30.292	33.638	31.424	32.718
الاستصناع	14.868	16.020	11.251	9.626	6.514	11.656
الإجارة	17.515	19.056	34.353	33.222	35.117	27.853
السلم	0	0	2.159	4.897	6.797	4.618
المشاركة	17.692	20.163	14.998	10.058	9.896	14.561
المضاربة	12.694	10.453	5.726	5.829	5.648	8.07
الحوالات	0.149	0.181	0.122	0.273	0.460	0.237

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي المربحات الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخرى تشكل الوزن النسبي الأكبر من إجمالي الصيغ خلال فترة الدراسة، وأن نسبتها تناقصت بشكل ملحوظ خلال عامي 2009 و2010 كما انها تذبذبت خلال عامي 2011 و2012 وبلغ المتوسط 32.718% للفترة المدروسة.

كما نلاحظ أن صيغة الإجارة تشكل الوزن النسبي الأكبر من إجمالي الصيغ بعد صيغة المربحة، وأن نسبتها تزايدت بشكل كبير في عام 2010 كما تذبذبت خلال عامي 2011 و2012 وبلغ المتوسط 27.853% للفترة المدروسة.

1-2- مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تأسس مصرف سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغلقة برأسمال قدره (5) مليارات ليرة سورية، بموجب قرار الترخيص الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 2006/9/7، ويعتبر عام 2008 عامه الأول لممارسة نشاطه المصرفي، ويُعتبر هو المصرف الأكبر بين مصارف القطاع الخاص من حيث رأس المال المدفوع بالكامل وعدد مساهميه، ولقد هدف المصرف منذ تأسيسه إلى توفير وتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية (ودائع والحوالات والخدمات التجارية) والتمويل (المربحة لأمر بالشراء، الاستصناع، إجارة منتهية بالتملك، إجارة الخدمات) القائمة على غير الفائدة الثابتة في جميع صورها وأشكالها وفقاً لأحكام الشرعية الإسلامية حيث يتم تقديم هذه الخدمات المصرفية والمنتجات التمويلية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه ومكاتبه والتي تبلغ عددها (23) فرعاً و(3) مكتباً، وقد أدرج سهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2009/6/4 وبعد السهم الأكثر نشاطاً في السوق ويتميز بسهولة تسويله وسهولة الحصول عليه، وقد قامت سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2011/8/7 بنقل إدراج أسهم المصرف من السوق الموازية إلى السوق النظامية بعد تقديم المصرف ثلاث ميزانيات رابحة، وقام بإنشاء هيئة شرعية بناءً على المرسوم التشريعي رقم (35)

للعام 2005، والمكونة من ثلاثة أعضاء من علماء الفقه والشريعة في العالم العربي والإسلامي ورأيها ملزماً للمصرف.

وقد جرى إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللقوانين والأنظمة المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أما من ناحية المعالجة المحاسبية لعمليات المربحة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك فقد تبين من واقع الإيضاحات المالية:¹

1-2-1- قياس قيمة موجودات المربحة للأمر بالشراء بعد اقتنائها:

يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعد خصم مخصص المبالغ المشكوك بتحصيلها في حالة الوعد بالإلزام وذلك عند وجود مؤشرات تدني في قيمتها.

1-2-2- قياس ذمم المربحات:

يتم قياسها بإجمالي قيمتها الأصلية ناقصاً هامش الجدية المقبوض على حساب هذه العملية وبعد استبعاد الإيرادات المؤجلة الخاصة بالسنوات اللاحقة وبعد خصم مخصص التدني، ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة المصرف وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف.

1-2-3- إثبات إيرادات المربحات:

يتم تثبيت إيراداتها على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القسط المتناقص، وفي حالة وجود ذمم متعثرة وعند التأكد من استرداد تلك الإيرادات يتم تعليقها وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف، ويتم تنزيل الجزء الخاص بكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل.

1-2-4- يتم إظهار المربحات بالتكلفة ناقصاً هامش الجدية ومخصص لانخفاض الإيرادات المؤجلة.

1-2-5- قياس قيمة موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك بعد اقتنائها:

يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة والنفقات المباشرة الخاصة بها، وتشتمل موجوداتها على أراضي ومباني، كما يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت وفقاً لمعدلات يتم حسابها لشطب التكلفة لكل موجود على مدى عمره الإنتاجي المتوقع حيث أن سياسة الاستهلاك المتبعة بالإجارة المنتهية بالتمليك هي نفسها سياسة الاستهلاك المتبعة من قبل المؤجر (المصرف) فيما يخص الموجودات الثابتة.

1-2-6- إثبات إيرادات الإجارة: يتم تثبيت إيرادات الإجارة على أساس الاستحقاق خلال فترة عقد الإجار.

¹ التقارير المالية لأعوام الدراسة، الإيضاح رقم 3 السياسات المحاسبية (3/ هـ ، 3/ و ، 3/ ل)، ص 35-37.

ويوزع حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية الإسلامية لدى المصرف المدروس على النحو الآتي:
الجدول رقم (7) حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان / السنة	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي المربحات	11882494	22658396	40783931	30933426	25236486
الاستصناع	96802	66485	119264	113181	110730
إجارة الخدمات	345	2355	71555	71447	76227
القروض المتبادلة	222428	0	0	250000	0
الإجارة المنتهية بالتمليك	3951	37993	324331	403628	280836
إجمالي الصيغ	12206020	22765229	41299081	31771682	25704279

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ توزيع حجم الاستثمار والتمويل بشكل أساسي وكبير جداً في صيغة المربحة، وبشكل مقبول في صيغة إجارة منتهية بالتمليك خلال فترة الدراسة ولا بد من توضيح ذلك الحجم من خلال نسبة كل صيغة تمويلية إلى إجمالي حجم الاستثمار والتمويل في هذه الصيغ لدى المصرف كما هو الجدول الآتي:

الجدول رقم (8) نسبة الاستثمار في كل صيغة من إجمالي الصيغ لمصرف سورية الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
إجمالي المربحات	97.349	99.531	98.753	97.362	97.180	98.035
استصناع	0.793	0.292	0.289	0.356	0.431	0.432
إجارة الخدمات	0.003	0.010	0.173	0.225	0.297	0.142
القروض المتبادلة	1.822	0	0	0.787	0	0.522
الإجارة المنتهية بالتمليك	0.032	0.167	0.785	1.270	1.093	0.680

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف

من الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي المربحات الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخرى تشكل الوزن النسبي الأكبر من إجمالي الصيغ حيث تشكل معظم إجمالي صيغها خلال فترة الدراسة، وأن نسبتها تزايدت خلال عامي 2008 و 2009 ولكنها تناقصت في عامي 2011 و 2012 وقد بلغ المتوسط 98.035% لفترة الدراسة.

كما نلاحظ أن صيغة الإجارة تشكل الوزن النسبي الثاني من إجمالي الصيغ بعد صيغة المربحة، وأن نسبتها تزايدت بشكل ملحوظ بدءاً من عام 2009 وحتى عام 2011 ولكنها تناقصت في عام 2012 وبلغ المتوسط 0.680% لفترة الدراسة.

1-3- المصرف الإسلامي الأردني:

تأسس مصرف الإسلامي الأردني على شكل شركة مساهمة عامة محدودة في عمان - بالمملكة الأردنية الهاشمية - وسُجل بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28، برأسمال حوالي (4) مليون دينار أردني في عام 1979، ويحتل المصرف المرتبة الثالثة بين بنوك القطاع المصرفي في الأردن، ويقدم المصرف جميع الأعمال المصرفية والتمويل (المرابحة، البيع الآجل، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتمليك) المنظمة على غير أساس الفائدة الثابتة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفرعه داخل المملكة وعددها (64) فرعاً و(15) مكتباً مصرفياً، ويخضع المصرف في أعماله لأحكام قانون المصارف النافذ، وأسهم المصرف مدرجة في بورصة عمان - الأردن.

وقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللقوانين المحلية النافذة وتعليمات المصرف المركزي الأردني. وتنفيذ لالتزام المصرف بمقتضى عقد تأسيسه ونظامه الأساسي بموجب تقيده بأحكام الشريعة الإسلامية، وتنفيذاً لما جاء في قانون المصارف يعين المصرف بقرار من الهيئة العامة من المساهمين هيئة رقابة شرعية لا يقل عدد لأعضائها عن ثلاثة أشخاص، حيث يتم إبداء الرأي الشرعي في صيغ التمويل اللازمة لأعمال المصرف وأنشطته، وإصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين، ويكون رأيها ملزماً للمصرف.

أما من ناحية المعالجة المحاسبية لعقود المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك تبين من واقع الإيضاحات المالية:¹

1-3-1- قياس قيمة موجودات المرابحة للآمر بالشراء بعد اقتنائها:

يتم قياسها بالتكلفة التاريخية حيث يقوم المصرف بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في عقود المرابحة، وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن الهيئة.

1-3-2- قياس ذمم المرابحات:

يتم إثبات المرابحات عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها.

1-3-3- إثبات إيرادات المرابحات:

يتم إثبات إيراداتها (التي يسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يسدد ثمنها على أقساط تدفع على فترات مالية متعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسديد نقداً أم لا.

¹ التقارير المالية لأعوام الدراسة، الإيضاح رقم 2 أهم السياسات المحاسبية، ص 101 و 105.

1-3-4- يتم اظهار المربحة بقيمتها التاريخية بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة الخاصة بالسنوات اللاحقة والإيرادات المعلقة إن وجدت.

1-3-5- قياس قيمة موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك بعد اقتنائها:

يتم قياس الموجودات المقنتاة بغرض الإجارة بعد اقتنائها بالتكلفة التاريخية شاملة النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال، وتستهلك الموجودات وفقاً لسياسة المتبعة في المصرف. وعندما يقل المبلغ الممكن استرداده من قيمة الموجودات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

1-3-6- إثبات إيرادات الإجارة ومصاريف صيانتها:

يتم توزيع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة، ويتم قيد مصاريف صيانة الموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها.

ويوزع حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية الإسلامية لدى المصرف المدروس على النحو الآتي:
الجدول رقم (9) حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية لمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

البيان / السنة	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي المربحات	703377	728751	775405	850558	935713
البيع الآجل	4626	8069	7425	10566	6847
الاستصناع	200333	249894	260273	287503	303931
المشاركة	14340	14970	15725	17991	20183
الإجارة المنتهية بالتمليك	110308	134952	168540	222922	272454
إجمالي الصيغ	1032984	1136636	1227368	1389540	1539128

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ توزع حجم الاستثمار والتمويل في الصيغ التمويلية متعددة، ولكنه يتركز بشكل كبير في صيغة المربحة وبشكل معقول في صيغة الإجارة خلال فترة الدراسة ولا بد من توضيح ذلك الحجم من خلال نسبة كل صيغة تمويلية إلى إجمالي حجم التمويل في هذه الصيغ لدى المصرف كما هو الجدول الآتي:

الجدول رقم (10) نسبة الاستثمار في كل صيغة من إجمالي الصيغ لمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

البيان / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
إجمالي المربحات	68.092	64.115	63.176	61.211	60.795	63.478
البيع الآجل	0.448	0.710	0.605	0.760	0.445	0.594
الاستصناع	19.394	21.985	21.206	20.591	19.747	20.604
المشاركة	1.388	1.317	1.281	1.295	1.311	1.319
الإجارة المنتهية بالتمليك	10.679	11.873	13.732	16.043	17.702	14.006

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي المربحات الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخرى تشكل الوزن النسبي الأكبر من إجمالي الصيغ، وأن نسبة هذه الصيغة تناقصت بالرغم من تزايد حجمها كما هو موضح في الجدول رقم (9) خلال فترة الدراسة، وقد بلغ المتوسط 63.478% لهذه الفترة. كما نلاحظ أن صيغة الإجارة تشكل الوزن النسبي الثالث من إجمالي الصيغ بعد صيغتي المربحة والاستصناع، وأن نسبتها تزايدت خلال فترة الدراسة، وقد بلغ المتوسط 14.006% لهذه الفترة.

2- آلية تطبيق الدراسة:

يعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعاً وأهميةً لما يوفر هذا الأسلوب من مؤشرات تعكس اتجاهات تطور الأداء المالي لدى كل مصرف من مصارف الدراسة، وتصف بدقة جوانب القوة والضعف في هذا الأداء، ولذلك أعتمد الباحث على هذا الأسلوب في دراسة وتحليل أهم هذه المؤشرات المستخدمة في مجالي السيولة والربحية التي تخدم الدراسة التطبيقية وهي:

2-1- في مجال مؤشرات قياس مستوى السيولة استخدم الباحث مؤشرين كمتغيرات تابعة هما:

2-1-1- نسبة الرصيد النقدي.

2-1-2- نسبة السيولة السائلة.

وذلك بهدف دراسة وتحليل سيولة المصارف المدروسة، وللكشف عن جوانب القوة والضعف في هذا المجال.

2-2- في مجال مؤشرات قياس مستوى الربحية فقد استخدم الباحث مؤشرين كمتغيرات تابعة هما:

2-2-1- معدل العائد على الأصول.

2-2-2- معدل العائد على حقوق الملكية.

وبهدف دراسة وتحليل ربحية المصرف المدروس، وأيضاً للكشف عن نقاط القوة والضعف في هذا المجال.

2-3- كما تم دراسة وتحليل حجم التمويل وإيراداته كمتغيرات مستقلة والمتمثلة بـ:

2-3-1- حجم وإيرادات التمويل بصيغة المربحة للأمر بالشراء.

2-3-2- حجم وإيرادات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك.

ويهدف دراسة وتحليل حجم التمويل بهاتين الصيغتين، ولمعرفة مدى قدرة المصرف على توظيف موارده المالية والإيرادات المتولدة عنها.

وبعد ذلك قام الباحث بدراسة علاقة الارتباط بين إيرادات التمويل بصيغة المربحة للأمر بالشراء ومستوى السيولة المتمثل بنسب الرصيد النقدي والسيولة السائلة، ومن ثم اختبار درجة تأثير هذه العلاقة (المتغيرات المستقلة والتابعة) لإثبات أو نفي صحة فرضيات البحث من خلال إجراء تحليل إحصائي وفق البرنامج spss مستخدماً أسلوب الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة الممتدة من العام 2008 إلى 2012، وكذلك الأمر بالنسبة لإيرادات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك.

وبعد ذلك قام الباحث أيضاً بدراسة علاقة الارتباط بين إيرادات التمويل بصيغة المربحة للأمر بالشراء ومستوى الربحية المتمثل بمعدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومن ثم اختبار درجة تأثير هذه العلاقة لإثبات أو نفي صحة فرضيات البحث، وكذلك الأمر بالنسبة لإيرادات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك، مطبقاً تلك الخطوات السابقة في كل مصرف من مصارف الدراسة على حدا.

3- دراسة وتحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

3-1- مصرف دبي الإسلامي:

3-1-1- دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس السيولة:

وهي التي تتعلق بمستوى السيولة المصرفية، وقد تم إجراء هذه النسبة بهدف إبراز دور هذه المؤشرات في قياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية. كما أنها تعكس دور الأصول شبه نقدية في زيادة سيولة المصرف دون عطالة لكونها أصول تدر عائداً وبنفس الوقت هي أصول سريعة التحول إلى نقدية حاضرة. وتتكون مؤشرات السيولة المدروسة:

3-1-1-1- نسبة الرصيد النقدي:

الجدول رقم (11) نسبة (مؤشر) الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف درهم)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
الرصيد النقدي*	5461874	10425294	9697918	11832518	14456179	
إجمالي الودائع**	66427210	64195503	63447070	64771317	66800852	
المؤشر	8.222	16.240	15.285	18.268	21.641	15.931

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع والالتزامات الجارية المترتبة على المصرف وبالإضافة لتغطية السحب المفاجئ، حيث يعتمد المصرف على النقدية الموجودة لديه وأرصده النقدية لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى بما فيها الودائع التي تستحق خلال 3 أشهر وأقل، وذلك بهدف تغطية حاجاته النقدية الفورية المتمثلة بالودائع الجارية (حسابات العملاء الجارية) والودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار) بإضافة إلى الأرصدة (ودائع) المستحقة للمصارف الأخرى.

ومن الجدول السابق نلاحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل واضح وكبير في العام 2009 بسبب تأثر المصرف بالأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من العام 2008 التي دفعته إلى إتباع سياسة ائتمانية متحفظة في منح الائتمان السلعي، وبالتالي الاحتفاظ بنسبة عالية من الأرصدة النقدية تجنباً لتداعيات هذه الأزمة، ومن أهمها السحوبات المفاجئة والكبيرة من قبل المودعين، مما أدى ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف، ولكن في عام 2010 انخفضت هذه النسبة نظراً لقيام المصرف بالاستثمار أمواله النقدية الفائضة في زيادة حجم التمويل بالمربحة قصيرة الأجل لدى المصرف المركزي، ولكن عادت النسبة إلى زيادة تدريجياً خلال عامي 2011 و2012 بسبب تراجع حجم التمويل بالمربحة لدى المصرف مع تراجع حجم التمويل بالمربحة قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى كما كانت نسبة الرصيد متقاربة نوعاً ما من المتوسط العام باستثناء العام 2008 خلال الفترة المدروسة.

* تتمثل بالنقد لدى المصرف والأرصدة النقدية لدى المركزي ماعدا الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى لأرصدة المستحقة على المصارف الأخرى.
** تتمثل بودائع العملاء (حسابات جارية) وودائع الاستثمار (حسابات توفير وودائع الاستثمارية)، بالإضافة إلى الأرصدة (ودائع) المستحقة للمصارف الأخرى.

3-1-1-2- نسبة السيولة السائلة

الجدول رقم (12) نسبة (مؤشر) السيولة السائلة لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف درهم)

المتوسط	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
	28689712	26555018	19798023	21642041	18796086	أصول نقدية وشبه نقدية*
	66800852	64771317	63447070	64195503	66427210	إجمالي الودائع
35.431	42.948	40.998	31.204	33.713	28.296	المؤشر

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المصرف على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة، وكما تهدف إلى قياس مدى قدرة المصرف في إجراء التوازن بين الربحية والسيولة. ومن الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو السنوي لهذه النسبة كان على النحو التالي: (4.8، 31.4، -7.5، 19.2%) حيث نجد ارتفاع مستوى السيولة السائلة في العام 2009 بمعدل نمو يقارب 19.2% نظراً لاحتفاظ المصرف بأرصدة نقدية مرتفعة للأسباب التي تم ذكرها في جدول رقم (11)، إلا أن هذه النسبة انخفضت بمعدل نمو سلبي يقارب 7.5% في عام 2010، ولكنها عادت إلى مرة أخرى إلى الارتفاع بمعدل نمو ملحوظ بما يقارب 31.4% في عام 2011 واستمر نمو المعدل حتى نهاية الفترة وكان سبب ذلك يعود إلى إضافة الاستثمارات قصيرة الأجل من أهمها المرابحات الدولية قصيرة الأجل لدى المركزي والمصارف الأخرى إلى بسط النسبة، مما يدل على دور تلك الإضافة في زيادة سيولة المصرف كونها أصول شبه نقدية سريعة التحول إلى نقدية تامة، وبنفس الوقت هي أصول منتجة لدخل، وتسمى هذه الأصول بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة.

كما نلاحظ ارتفاع هذه النسبة بالمتوسط العام نمو يقارب 35% خلال الفترة المدروسة، حيث لا يدل الارتفاع على أن هناك نقدية معطلة عن الاستثمار بل على العكس تماماً.

3-1-2- دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس الربحية:

تقيس مستوى الربحية لدى المصرف، وذلك لمعرفة مدى قدرة المصرف على تشغيل موارده المالية الذاتية والخارجية بكفاءة. وتتكون مؤشرات الربحية المدروسة من:

3-1-2-1- معدل العائد على الأصول:

الجدول رقم (13) معدل (مؤشر) العائد على الأصول لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف درهم)

المتوسط	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
	1192154	1056415	812633	1212281	1554327	صافي الربح بعد الضريبة
	95664699	92588464	90137771	84304271	84756617	إجمالي الأصول
1.312	1.246	1.141	0.902	1.438	1.834	المؤشر

* تتمثل بالأرصدة النقدية السابقة مضافاً إليها الأرصدة شبه النقدية (المرابحات قصيرة الأجل ذات 3 أشهر و 6 أشهر والأوراق المالية القابلة للتداول من ضمنها الصكوك المالية).

يقيس هذا المؤشر الكفاءة التشغيلية لدى المصرف في توليد الأرباح من خلال توظيف أصوله في مختلفة أنشطته، وأنه كلما انخفض هذا المعدل ضعفت القدرة الكسبية للمصرف من خلال تشغيل استثماراته، وبالعكس في حال ارتفاعه، بمعنى آخر أن هذا المعدل يقيس الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول.

ومن الجدول السابق نلاحظ بأن معدل نمو السنوي للأرباح الصافية خلال الفترة المدروسة بلغ على النحو الآتي: (12.8، 29.9، -32.9، -22)% وكذلك الأمر بالنسبة العائد على الأصول حيث بلغ معدل نموه السنوي كما يلي: (9.2، 26.5، -37.4، -21.6)% حيث نجد أن هذا المعدل قد تراجع في عام 2009 إلى ما يقارب 1.4% بالرغم من تزايد حجم الأصول، والسبب يعود إلى انخفاض الأرباح الصافية في هذا العام بمعدل نمو سلبي 22% نظراً لانتهاج المصرف سياسة ائتمانية متحفظة من حيث تقليص حجم الاستثمارات تجنباً لتداعيات الأزمة المالية العالمية، وبشكل خاص تلك الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات التي تتم مع دول أخرى.

كما قام المصرف بزيادة مخصص تدني قيمة الموجودات المالية بما يقارب قيمته 671 مليون درهم مقابل 235 مليون درهم في عام 2008 أي بمعدل نمو 185%* بغية الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية، وقد استمر تراجع معدل العائد نتيجةً لاستمرار انخفاض الأرباح الصافية بمعدل نمو سلبي يقارب 33% في عام 2010 نتيجةً لاقتطاعه مخصص تدني قيمة الموجودات غير مالية بما يقارب 62.8 مليون درهم مقابل 8.5 مليون درهم في العام 2009** إضافة إلى تأثرها بشكل واضح بخسائر الاستثمارات لدى الشركات الزميلة بما يقارب 846.5 مليون درهم، وكذلك زيادة مخصص انخفاض تدني هذه الاستثمارات بما يقارب 4 مليون درهم في هذا العام***، أما في العامين الآخرين تزايد هذا معدل العائد نظراً لارتفاع الأرباح الصافية بمعدل نمو وسطي يقارب 18% إلا أنه تزايد غير مجدي بسبب تراجع ارتفاع الأرباح الصافية بمعدل نمو يقارب 12.8% في عام 2012 مقابل معدل نمو 29.9% في العام السابق.

وقد قام المصرف برفع نسبة السيولة بشكل واضح بما يقارب النسب التالية (41%، 43%) في نفس الفترة بغية الحفاظ على ثقة مودعيه نظراً للأهمية الشديدة التي تتمتع بها هذه النسبة في ظل الأزمة المالية مقابل انخفاض حجم الاستثمارات المالية كما نجد أن متوسط معدل النمو سلبي بما يقارب 7% خلال الفترة المدروسة.

* التقارير المالية للعام 2009، الإيضاح رقم 50.

** التقارير المالية للعام 2010، الإيضاح رقم 49.

*** التقارير المالية للعام 2010، قائمة الدخل والإيضاح رقم 11 وملاحقه.

829157	982136	1171396	1311571	1526645	إيرادات المربحات لدى المصرف
38266	65807	15114	20087	242098	إيرادات المربحات قصيرة الأجل لدى الغير
867423	1047943	1186510	1331658	1768743	إجمالي إيرادات المربحات

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصرف.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن حجم التمويل بالمربحة قد تناقص بشكل كبير في العام 2009 بسبب تأثر المصرف بالأزمة المالية العالمية وإتباعه سياسة ائتمانية متحفظة مما دفعه لتقليص حجم الائتمان السلعي المتمثل بإجمالي المربحات لدى المصرف، كما استمر هذا الانخفاض إلى العام 2012، إما بالنسبة للمربحة قصيرة الأجل لدى المصرف المركزي فقد بدء بها المصرف في العام 2010 وكان حجم التمويل بها متزايد نظراً حتى نهاية فترة الدراسة لوجود الضمان في التعامل مع المصرف المركزي، ولكننا نجد أن المربحة الدولية قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى قد انخفضت في العامي 2009 و2010 نظراً لتأثر هذه المصارف بالأزمة المالية العالمية كما أنها تذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال العامين الأخيرين، والانخفاض الحاصل في حجم التمويل بالمربحة لدى المصرف انعكس سلباً على إيراداتها لأنها المربحة ذات الحجم الأكبر من المربحات، مما أدى ذلك إلى انخفاضها، وكذلك الأمر بالنسبة لإيرادات المربحة قصيرة الأجل، إلا أن حجم المربحات بالمجموع قد زاد بمتوسط معدل نمو 2.4% خلال الفترة المدروسة.

3-1-3-2- حجم وإيرادات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك:

الجدول رقم (16) حجم وإيرادات صيغة الإجارة لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف درهم)

2012	2011	2010	2009	2008	البيان
12318412	12472203	12225198	3006098	9946785	إجارة تمويل منازل
11896973	8824658	10032307	8577749		إيجارات أخرى
24215385	21296861	22257505	11583847	9946785	إجمالي الإجارة
% 13.7	% -4.3	% 92.1	% 16.4	-	معدل نمو
1123296	1040576	621412	572602	514260	إيرادات الإجارة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ معدل نمو حجم الإجارة كالتالي: (13.7، -4.3، 92.1، 16.4)% حيث تزايد حجم التمويل بالإجارة بمعدل نمو وسطي يقارب 54% خلال العامين 2010 و2011 مما يدل على توسع المصرف في منح التمويل بهذه الصيغة لعملائه نظراً لتزايد إيراداتها وارتفاع حجم الضمانات المأخوذة مقابل هذا التمويل، ولكنه انخفض بمعدل نمو يقارب -4% في العام 2011 إلا أنه كان ضئيلاً، ومن ثم عاد مرة أخرى إلى الارتفاع بمعدل نمو يقارب 13% في العام الأخير من الفترة المدروسة، ونلاحظ أن معدل نمو حجم التمويل بالإجارة بالمتوسط قد بلغ ما يقارب 29% خلال الفترة المدروسة لأن معظم عمليات الإجارة تمت في الداخل.

كما نلاحظ زيادة إيرادات الإجارة بشكل مستمر ومطرود نتيجة لتزايد حجم التمويل بهذه الصيغة خلال الفترة المدروسة.

3-1-4- اختبار الفرضيات:

3-1-4-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-1-4-1-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة الرصيد النقدي:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة بالمرابحة ونسبة الرصيد النقدي على النحو الآتي:

الجدول رقم (17) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المرابحة للأمر بالشراء	نسبة الرصيد النقدي
Pearson Correlation	1	-.974-
Sig. (2-tailed)		.005
N	5	5
Pearson Correlation	-.974-	1
Sig. (2-tailed)	.005	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.974 بين إيرادات صيغة المرابحة ونسبة الرصيد النقدي، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء كلما نقصت هذه النسبة والعكس صحيح، ويفسر الباحث هذه العلاقة للأسباب التي تم ذكرها في جدول رقم (11)، ولمعرفة تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة في نسبة الرصيد النقدي لابد من اختبار هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي:

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (18) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.974	.950	.933	1.282576

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.950، وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 95% من التغيرات الجوهرية التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 5% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (19) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	93.072	1	93.072	56.579	0.005
الخطأ	4.935	3	1.645		
الكلية	98.007	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات التمويل بالمراوحة في نسبة الرصيد النقدي بأنه نموذج معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.005 وهي أقل من مستوى الدلالة المقترح 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمراوحة في مستوى السيولة المتمثل بنسبة الرصيد النقدي، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الجدول رقم (20) معاملات الانحدار

Model	معاملات نموذج الانحدار غير معيارية		معاملات معيارية		الدلالة الإحصائية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Beta معامل	قيمة (ت) المحسوبة	
1 الثابت	33.453	2.399		13.945	.001
إيرادات المراوحة للأمر بالشراء	-1.413-	.188	-.974-	-7.522-	.005

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نستنتج من الجدول السابق معادلة الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع وهي:

$$Y = 33.453 - 1.413X$$

3-1-4-1-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمراوحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة السيولة السائلة:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمراوحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة المراوحة ونسبة السيولة السائلة على النحو الآتي:

الجدول رقم (21) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المراوحة للأمر بالشراء	نسبة السيولة السائلة
Pearson Correlation	1	-.879-
Sig. (2-tailed)		.050
N	5	5
Pearson Correlation	-.879-	1
Sig. (2-tailed)	.050	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.879 بين إجمالي إيرادات المراوحة ونسبة السيولة السائلة، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة المراوحة للأمر بالشراء كلما زادت نسبة السيولة السائلة والعكس صحيح،

وهذه العلاقة منطقية، كما يفسر الباحث هذه العلاقة نتيجةً للأسباب التي تم ذكرها في الجدول رقم (12)، ولمعرفة تأثير إيرادات المربحة في السيولة السائلة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة:

تم إدخال إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة السيولة السائلة كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (22) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.879	.772	.696	3.476916

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.772 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 77.2% من التغيرات الجوهرية التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 22.8% من التغيرات الحاصلة على التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (23) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	122.957	1	122.957	10.171	.050
الخطأ	36.267	3	12.089		
الكل	159.224	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المربحة في نسبة السيولة السائلة بأنه نموذج معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.05 وهي تساوي مستوى الدلالة المقترح 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة في مستوى السيولة المتمثل بنسبة السيولة السائلة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الجدول رقم (24) معاملات الانحدار

Model	معاملات نموذج الانحدار غير معيارية		معاملات معيارية		الدالة الإحصائية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل Beta	قيمة (ت) المحسوبة	
1 الثابت	55.571	6.503		8.545	.003
إيرادات المربحة للأمر بالشراء	-1.624	.509	-.879	-3.189	.050

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نستنتج من الجدول السابق معادلة الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع وهي:

$$Y = 55.571 - 1.624X$$

3-1-4-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-1-4-2-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة الرصيد النقدي:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي:
يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ونسبة الرصيد النقدي، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (25) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	نسبة الرصيد النقدي
Pearson Correlation	1	.826
Sig. (2-tailed)		.085
N	5	5
Pearson Correlation	.826	1
Sig. (2-tailed)	.085	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح لنا من الجدول رقم (25) وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.826 بين إيرادات الإجارة ونسبة الرصيد النقدي، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة الإجارة كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذه النسبة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة الرصيد النقدي:
تم إدخال إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ونسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (26) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.826	.682	.576	3.224811

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.682 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 68.2% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 31.8% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (27) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	66.809	1	66.809	6.424	.085
الخطأ	31.198	3	10.399		
الكل	98.007	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في نسبة الرصيد النقدي بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.085 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالإجارة في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-1-4-2-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة السيولة السائلة:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات بالإجارة ونسبة السيولة السائلة، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (28) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	نسبة السيولة السائلة
Pearson Correlation	1	.968
Sig. (2-tailed)		.007
N	5	5
Pearson Correlation	.968	1
Sig. (2-tailed)	.007	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.968 بين إيرادات الإجارة ونسبة السيولة السائلة، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازداد إجمالي حجم التمويل بالإجارة كلما زادت نسبة السيولة السائلة، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع حجم التمويل بالإجارة خلال الفترة المدروسة، وبالتالي تزايد إيراداته من ناحية أخرى، ولمعرفة تأثير حجم التمويل بالإجارة في نسبة السيولة السائلة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة السيولة السائلة:

تم إدخال إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ونسبة السيولة السائلة كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (29) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.968	.936	.915	1.841965

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.936 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 93.6% من التغيرات الجوهرية التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 6.4% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (30) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	149.046	1	149.046	43.930	.007
الخطأ	10.179	3	3.393		
الكلية	159.224	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في نسبة السيولة السائلة بأنه نموذج معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.007 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة في مستوى السيولة المتمثل بنسبة السيولة السائلة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع.

الجدول رقم (31) معاملات الانحدار

Model	معاملات نموذج الانحدار غير معيارية		معاملات المعيارية		قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Beta معامل			
1 الثابت	18.841	2.635			7.149545	.006
إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك	2.144	.323	.968		6.628	.007

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نستنتج من الجدول السابق معادلة الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع وهي:

$$Y = 18.841 + 2.144X$$

3-4-1-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-4-1-3-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على الأصول:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول:
يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على الأصول وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (32) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المربحة للأمر بالشراء	معدل العائد على الأصول
Pearson Correlation	1	.767
Sig. (2-tailed)		.130
N	5	5
Pearson Correlation	.767	1
Sig. (2-tailed)	.130	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.767 بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على الأصول، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء كلما ازداد هذا المعدل والعكس صحيح، وهذه العلاقة منطقية، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة المربحة في هذا العائد لأبد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في معدل العائد على الأصول:

تم إدخال إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (33) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.767	.589	.452	2.59162

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.589 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 58.9% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 41.1% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (34) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
الانحدار 1	.289	1	.289	4.296	.130
الخطأ	.201	3	.067		
الكلي	.490	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المربحة في معدل العائد على الأصول بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.13 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع.

3-4-1-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على حقوق الملكية:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية:

يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على حقوق الملكية على النحو الآتي:

الجدول رقم (35) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المربحة للأمر بالشراء	معدل العائد على حقوق الملكية
Pearson Correlation	1	.784
Sig. (2-tailed)		.116
N	5	5
Pearson Correlation	.784	1
Sig. (2-tailed)	.116	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.784 بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء كلما ازداد هذا المعدل والعكس صحيح، وهذه العلاقة منطقية، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة المربحة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في معدل العائد على حقوق الملكية:
تم إدخال إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (36) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.784	.615	.487	2.661063

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.615 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 61.5% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 38.5% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (37) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	33.940	1	33.940	4.793	.116
الخطأ	21.244	3	7.081		
الكلي	55.184	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المربحة في معدل العائد على حقوق الملكية بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.116 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-4-1-4-4- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

3-4-1-4-1-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على الأصول:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على الأصول كما هو آتي:

الجدول رقم (38) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	معدل العائد على الأصول
Pearson Correlation	1	-.419-
Sig. (2-tailed)		.483
N	5	5
Pearson Correlation	-.419-	1
Sig. (2-tailed)	.483	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.419 بين إيرادات المرابحة ومعدل العائد على الأصول، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء كلما نقص هذا المعدل، وهذه العلاقة غير منطقية بسبب تراجع الأرباح الصافية للأسباب التي تم ذكرها سابقاً، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على الأصول: تم إدخال إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (39) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.419	.175	-.100-	.367023

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.175 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 17.5% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 82.5% من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (40) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	.086	1	.086	.638	.483
الخطأ	.404	3	.135		
الكلي	.490	4			

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في معدل العائد على الأصول بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.483 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتعقب بقيم المتغير التابع.

3-4-4-1-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على حقوق الملكية:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على حقوق الملكية كما هو آتي:

الجدول رقم (41) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	معدل العائد على حقوق الملكية
Pearson Correlation	1	-.438-
Sig. (2-tailed)		.460
N	5	5
Pearson Correlation	-.438-	1
Sig. (2-tailed)	.460	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.438 بين إيرادات المرابحة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل الإجارة كلما نقص هذا المعدل، وهذه العلاقة غير منطقية بسبب تراجع الأرباح الصافية للأسباب التي تم ذكرها سابقاً، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذا العائد لا بد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على حقوق الملكية: تم إدخال إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما هو آتي:

الجدول رقم (42) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.438	.192	-.077-	3.855204

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.192 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 19.2% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 80.8% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (43) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
الانحدار 1	10.596	1	10.596	.713	.460
الخطأ	44.588	3	14.863		
الكلي	55.184	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في معدل العائد على الأصول بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.460 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل الإجارة المنتهية بالتملك في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-2-3- مصرف سورية الدولي الإسلامي:

3-2-3-1- دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس السيولة:

3-2-3-1-1- نسبة الرصيد النقدي:

الجدول رقم (44) نسبة (مؤشر) الرصيد النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
الرصيد النقدي	15246058	29638299	31349612	28369261	57787285	
إجمالي الودائع	27776309	52230229	67923039	42896596	70413351	
المؤشر	54.889	56.745	46.155	66.134	82.069	61.198

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ بأن نسبة الرصيد النقدي تزايدت خلال الفترة المدروسة باستثناء عام 2010، مما يدل على وجود فائض نقدي كبير، والسبب في ذلك يعود إلى تزايد حقوق المساهمين خلال هذه الفترة بحيث بلغت قيمتها على التوالي (9.4 ، 8.8 ، 5.9 ، 5.2 ، 4.7) مليار ليرة، وكان هذا التزايد ناتجاً عن تزايد رأس المال وفق أربع مراحل، ففي المرحلة الأولى: تمت زيادة رأس المال بقيمة 461 مليون ليصبح 5.461 مليار مقابل 5 مليار في العام 2009 عن طريق توزيع 922763 سهم وزيادة رأس المال بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المدورة والاحتياطيات، وفي المرحلة الثانية: تمت زيادة رأس المال بقيمة 2 مليار ليصبح 7.5 مليار عن طريق طرح 4077237 سهم للاكتتاب، وفي المرحلة الثالثة: تمت زيادة رأس المال 612 مليون ليصبح 8.11 مليار عن طريق توزيع 6123092 وزيادة رأس مال بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المدورة والاحتياطيات مقابل 5.461 في العام 2010، وفي المرحلة الرابعة تمت زيادة رأس المال بقيمة 387 مليون ليصبح 8.49 مليار مقابل 8.11 في العام 2011*، وقد تركز هذا التزايد في زيادة الأرصدة النقدية بشكل أكبر من زيادة التسهيلات الائتمانية السلعية

* التقارير المالية للعام 2012، الإيضاح رقم 28.

والاستثمارات بمعنى أن هناك سيولة نقدية فائضة عاطلة عن الاستثمار لدى المصرف، ومن أهمها التمويل بالمرابحة وخاصةً خلال الأعوام الثلاثة الأولى، بالإضافة للانكماش الذي أصاب كافة أنشطة المصرف الاستثمارية وبالتالي زيادة الأرصدة النقدية بشكل واضح وكبير خلال العامين الأخيرين من الفترة المدروسة نظراً للأوضاع الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد السوري.

3-2-1-2- نسبة السيولة السائلة:

الجدول رقم (45) نسبة (مؤشر) السيولة السائلة لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
أصول نقدية وشبه نقدية*	19097089	39273273	35419264	32244415	59495409	
إجمالي الودائع	27776309	52230229	67923039	42896596	70413351	
المؤشر	68.753	75.193	52.146	75.168	84.495	71.151

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ بأن نسبة السيولة السائلة في خلال الفترة المدروسة قد ارتفعت حتى وصلت ما يقارب 84% إلا أن هذا الارتفاع لم يكن مجدي مقارنةً بارتفاع نسبة الرصيد النقدي، بالرغم من إضافة أدوات شبه نقدية المتمثلة بالمرابحات الدولية قصيرة الأجل والموجودات المتاحة للبيع (صكوك مالية إسلامية) إلى بسط النسبة مما يدل على أنها إضافة غير فعالة في زيادة مستوى سيولة المصرف، وفي العام 2010 انخفضت هذه النسبة إلى ما يقارب 52% بالرغم من زيادة حجم التمويل بالمرابحات الدولية قصيرة الأجل، بل على العكس نجد أن حجم هذه المرابحات قد انخفض بشكل واضح مع زيادة نسبة السيولة السائلة في العامين الأخيرين*، مما يعني أن سبب هذه الزيادة هو زيادة الأرصدة النقدية (النقدية في المصرف والأرصدة النقدية لدى المركزي والمصارف الأخرى) لدى المصرف، كما نلاحظ بأن حجم الموجودات المتاحة للبيع تراجع بشكل كبير خلال الفترة المدروسة.

3-2-2- دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس الربحية:

3-2-2-1- معدل العائد على الأصول:

الجدول رقم (46) معدل (مؤشر) العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
صافي الربح بعد الضريبة	134736	267165	745700	873396	600450	
إجمالي الأصول	35890646	63605897	77484737	63321817	88041751	
المؤشر	0.375	0.420	0.981	1.379	0.682	0.764

* تتمثل بالأرصدة النقدية السابقة مضافاً إليها الأرصدة شبه النقدية (المرابحات قصيرة الأجل ذات 3 أشهر و 6 أشهر والأوراق المالية القابلة للتداول من ضمنها الصكوك المالية).

* التقارير المالية للعامين 2011 و 2012، الإيضاحات رقم (6-7).

من الجدول السابق نلاحظ بأن معدل النمو السنوي للأرباح الصافية خلال الفترة المدروسة بلغ على النحو التالي: (-31، 17، 179، 98)% حيث نجد بأن معدل العائد على الأصول في عام 2009 لم يختلف كثيراً عما كان عليه في عام 2008 بالرغم من ارتفاع الأرباح الصافية بشكل واضح وكبير وبمعدل نمو ما يقارب 98% والسبب يعود إلى زيادة مماثلة قد حصلت في مقام النسبة بمعنى أن هناك زيادة في إجمالي الأصول ومنها زيادة الأصول النقدية في ذلك العام، إلا أن في عام 2010 تزايد معدل العائد بشكل أكبر بمعدل نمو يقارب 150% نظراً لاستمرار ارتفاع الأرباح الصافية بمعدل نمو يقارب 179% مما يدل على إتباع المصرف سياسة ائتمانية توسعية وتحقيق أرباح كبيرة، وفي عام 2011 استمر تزايد هذا معدل العائد بمعدل نمو يقارب 40%، ولكن بأقل مما كان عليه في الأعوام الثلاثة الأولى نظراً لتراجع ارتفاع الأرباح الصافية بمعدل نمو أقل بما يقارب 17%، والسبب يعود إلى انخفاض حجم الاستثمارات للمصرف بسبب الأزمة الحالية، مما أدى بدوره إلى انخفاض قيمة إجمالي الأصول، كما يلاحظ تزايد حجم الأرباح المعلقة للديون غير المنتجة والمستبعدة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالفترة حيث بلغت بما يقارب 132 مليون ليرة سورية مقابل ما يقارب 43 مليون ليرة، وبالإضافة إلى قيام المصرف من باب الحيطة والحذر باقتطاع مخصصات إضافية لمواجهة أي احتمالات ناتجة عن عدم تسديد العملاء نتيجة تأثرهم بالأوضاع الحالية حيث بلغ مخصص ديون مشكوك بتحصيلها بما يقارب 538 مليون ليرة مقابل ما يقارب 50 مليون ليرة في عام 2010*، وكما نلاحظ في العام الأخير تراجع معدل العائد على الأصول بشكل واضح وكبير وبمعدل نمو يقارب 50- % نتيجة لانخفاض الأرباح الصافية بمعدل نمو 31- % بسبب زيادة الديون المعلقة إلى ما يقارب 379 مليون ليرة وزيادة مخصص ديون مشكوك بتحصيلها إلى ما يقارب 790 مليون ليرة*، مما يدل على التراجع الكبير في مختلف أنشطة المصرف، كما نجد انخفاض معدل نمو العائد على الأصول أكبر من انخفاض معدل نمو الأرباح الصافية، وذلك بسبب زيادة حجم إجمالي الأصول المتمثل بشكل أساسي في زيادة الأرصدة النقدية بهدف حماية مصالح مودعيه في ظل الأوضاع الراهنة.

3-2-2-2- معدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (47) معدل (مؤشر) العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي فترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
صافي الربح بعد الضريبة	134736	267165	745700	873396	600450	
إجمالي حقوق الملكية	4918990	5180752	5966111	8858629	9478326	
المؤشر	2.739	5.157	12.499	9.859	6.335	7.318

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصرف.

* التقارير المالية للعام 2011، الإيضاح رقم 8.

* التقارير المالية للعام 2012، الإيضاح رقم 8.

نلاحظ من الجدول (47) بأن معدل النمو السنوي لهذا العائد قد بلغ خلال الفترة المدروسة على النحو التالي: (-35، -21، 142، 88)%، حيث نجد تزايد معدل العائد على حقوق الملكية خلال الأعوام الثلاثة الأولى بشكل ملحوظ نظراً ارتفاع الأرباح الصافية بشكل كبير وواضح، بحيث وصل ذلك العائد إلى ذروته في عام 2010 بمعدل نمو يقارب 142%، مما يدل على نجاح المصرف في استثمار موارده الذاتية بشكل مجدي، مما جعله يحقق عوائد مرضية لدى مساهميه باعتبارهم يسعون دوماً إلى تحقيق أكبر عائد من استثمار أموالهم، إلا أن هذا العائد انخفض في العامين الأخيرين وبشكل حاد خاصة في عام 2012 بمعدل نمو سلبي يقارب 35%، بالرغم من استمرار تزايد حجم حقوق المساهمين والتي تم ذكره بتفصيل في الجدول رقم (46)، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض معدل العائد على الأصول المتأثر بالانخفاض الكبير الحاصل في الأرباح الصافية، نظراً للأسباب التي تم ذكرها سابقاً، كما يعود أيضاً إلى استمرار انخفاض إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الأخرى لدى المصرف، وبشكل خاص في العام الأخير بسبب تراجع حجم الأعمال التمويلية والأنشطة المصرفية للمصرف نتيجة لتأثره بالأوضاع الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية.

3-2-3- دراسة وتحليل المؤشرات صيغ التمويل المدروسة:

3-2-3-1- حجم وإيرادات التمويل بصيغة المربحة للآمر بالشراء:

الجدول رقم (48) حجم وإيرادات صيغة المربحات لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
ذمم مربحات*	11882494	16928038	32182237	25190926	24355141
موجودات بغرض المربحة	0	140327	126028	89051	0
مربحة لدى المصارف الأخرى	0	5590031	8475667	5653449	881346
إجمالي المربحات	11882494	22658396	40783932	30933426	25236487
إيرادات المربحات لدى المصرف	690463	1397485	2113174	2490205	1996275
إيرادات المربحات قصيرة الأجل لدى الغير	150762	199924	182992	158271	167247
إجمالي إيرادات المربحات	841225	1597409	2296166	2648476	2163522

يتضح لنا من الجدول السابق بأن مجموع حجم التمويل بالمربحة قد تزايد بمعدل نمو 90% في العام 2009 واستمر هذا التزايد بمعدل نمو 80% في عام 2010، بما يدل على إتباع المصرف سياسة ائتمانية سلبية توسعية بالإضافة إلى توسع كافة أنشطته خلال الأعوام الثلاثة الأولى، ولكن في عام 2011 بدء تراجع حجم التمويل بالمربحة بمعدل نمو سلبي 24.2%، وقد استمر هذا التراجع بمعدل سلبي في عام 2012، وسبب هذا التراجع يعود إلى إتباع المصرف سياسة ائتمانية متحفظة جداً نظراً للأوضاع والظروف الراهنة التي يعاني منها، مما دفع بالمصرف إلى تقليص معظم نواحي أنشطته

* تتمثل بالمربحة بالصافي بعد طرح الإيرادات المؤجلة.

الاستثمارية وبشكل واضح في الائتمان السلعي المتمثل بالمرابحة للأمر بالشراء، ولكن نلاحظ ارتفاع حجم هذا التمويل بمتوسط معدل نمو يقارب 32% خلال الفترة المدروسة.

كما يتضح تزايد إجمالي إيرادات المرابحات بشكل مستطرد ومستمر خلال الأعوام الأربعة الأولى، إلا أنها تناقصت بشكل ملحوظ وكبير في العام الأخير من فترة الدراسة بسبب تراجع حجم المرابحات لدى المصرف المدروس.

3-2-3-2- حجم وإيرادات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك:

الجدول رقم (49) حجم وإيرادات صيغة الإجارة لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008-2012 (بألف ليرة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
الإجارة المنتهية بالتمليك*	3951	33167	324330	311583	280836
موجودات بغرض الإجارة	-	4825	-	92044	-
إجمالي الإجارة	3951	37992	324330	403627	280836
معدل النمو		861%	753%	24%	-30%
إيرادات الإجارة	366	15517	71606	99346	76868

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصرف.

نلاحظ من الجدول السابق تزايد حجم التمويل بالإجارة بشكل واضح وكبير خلال الأعوام الثلاثة الأولى نظراً لإتباع المصرف سياسة ائتمان توسعية، وفي عام 2011 استمر تزايد حجم هذا التمويل ولكن بمعدل نمو 24% أقل بكثير من المعدلات المتزايدة في الأعوام الثلاثة الأولى، وفي العام الأخير انخفض حجم هذا التمويل بمعدل نمو سلبي 30% والسبب في ذلك يعود إلى الأوضاع والظروف الراهنة المشار إليها سابقاً، ولكن نلاحظ بأن حجم هذا التمويل قد بلغ بمتوسط معدل نمو يقارب 400% خلال الفترة المدروسة.

كما نلاحظ تزايد إيرادات الإجارة تناسب مع تزايد إجمالي حجم الإجارة خلال الأعوام الأربعة الأولى بشكل كبير إلا أنها تراجعت في العام الأخير من فترة الدراسة.

3-2-4- اختبار الفرضيات:

3-2-4-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

3-2-4-1-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة الرصيد النقدي:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة بالمرابحة ونسبة الرصيد النقدي على النحو الآتي:

* تتمثل بالإجارة بالصافي في قائمة المركز المالي للمصرف.

الجدول رقم (50) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المربحة للأمر بالشراء	نسبة الرصيد النقدي
Pearson Correlation	1	.292
Sig. (2-tailed)		.634
N	5	5
Pearson Correlation	.292	1
Sig. (2-tailed)	.634	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.292 بين إيرادات صيغة المربحة ونسبة الرصيد النقدي، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء كلما زادت هذه النسبة، ولمعرفة تأثير إيرادات التمويل بالمربحة في نسبة الرصيد النقدي لابد من اختبار هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي:

تم إدخال إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (51) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.292	.085	-.220-	10.082320

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.085، وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 8.5% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 91.5% من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (52) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	63.458	1	63.458	.279	0.634
الخطأ	682.429	3	227.476		
الكل	745.887	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات التمويل بالمربحة في نسبة الرصيد النقدي بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.634 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-2-1-4-2-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة السيولة السائلة:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة المرابحة ونسبة السيولة السائلة على النحو الآتي:

الجدول رقم (53) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المرابحة للأمر بالشراء	نسبة السيولة السائلة
Pearson Correlation	1	.324
Sig. (2-tailed)		.520
N	5	5
Pearson Correlation	.324	1
Sig. (2-tailed)	.520	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.324 بين إجمالي إيرادات المرابحة ونسبة السيولة السائلة، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كلما زادت نسبة السيولة السائلة، ولمعرفة تأثير إيرادات المرابحة في السيولة السائلة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة:

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة السيولة السائلة كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (54) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.324	.150	-.85-	8.062460

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.150 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 15% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 85% من التغيرات الجوهرية الحاصلة على التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (55) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	40.163	1	40.163	10.171	.520
الخطأ	514.427	3	12.089		
الكلي	554.59	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المرابحة في نسبة السيولة السائلة بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية

المحسوب 0.520 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل المرابحة للأمر بالشراء في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

2-4-2-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

1-2-4-2-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة الرصيد النقدي:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة الرصيد النقدي: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ونسبة الرصيد النقدي، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (56) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	نسبة الرصيد النقدي
Pearson Correlation	1	.407
Sig. (2-tailed)		.496
N	5	5
Pearson Correlation	.407	1
Sig. (2-tailed)	.496	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

من الجدول يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.407 بين إيرادات الإجارة ونسبة الرصيد النقدي، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة الإجارة كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذه النسبة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة الرصيد النقدي:

تم إدخال إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ونسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (57) معامل التحديد

الخطأ المعياري المقدر	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	Model
14.402122	-.112-	.166	.407	1

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.166 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 16.6% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 83.4% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (58) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	123.624	1	123.624	.596	.496
الخطأ	622.263	3	207.421		
الكل	745.887	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في نسبة الرصيد النقدي بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.496 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالإجارة في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

2-2-4-2-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة السيولة السائلة:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات بالإجارة ونسبة السيولة السائلة، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (59) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	نسبة السيولة السائلة
Pearson Correlation	1	.062
Sig. (2-tailed)		.922
N	5	5
Pearson Correlation	.062	1
Sig. (2-tailed)	.922	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.062 بين إيرادات الإجارة ونسبة السيولة السائلة، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازداد إجمالي حجم التمويل بالإجارة كلما زادت نسبة السيولة السائلة، ولمعرفة تأثير حجم التمويل بالإجارة في نسبة السيولة السائلة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة السيولة السائلة: تم إدخال إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ونسبة السيولة السائلة كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (60) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.062	.004	-.328-	13.847889

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول (60) بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.004 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 4% من التغيرات الجوهرية التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 96% من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (61) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	2.185	1	2.185	.011	.922
الخطأ	575.292	3	191.764		
الكلي	577.477	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في نسبة السيولة السائلة بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.922 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالإجارة في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-4-2-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-4-2-3-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على الأصول:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول:
يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على الأصول وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (62) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المربحة للأمر بالشراء	معدل العائد على الأصول
Pearson Correlation	1	.879
Sig. (2-tailed)		.050
N	5	5
Pearson Correlation	.879	1
Sig. (2-tailed)	.050	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.879 بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على الأصول، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء كلما ازداد هذا المعدل والعكس صحيح، وهذه العلاقة منطقية، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة المربحة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في معدل العائد على الأصول:
تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (63) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.879	.772	.696	2.230946

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.879 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 87.9% من التغيرات الجوهرية التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 12.1% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (64) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	.542	1	.542	10.155	.050
الخطأ	.160	3	.053		
الكل	.702	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول يلاحظ معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المرابحة في معدل العائد على الأصول بأنه نموذج معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.050 وهي تساوي مستوى الدلالة المقترح 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة في مؤشرات الربحية المتمثلة بمعدل العائد على الأصول، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الجدول رقم (65) معاملات الانحدار

Model	معاملات نموذج الانحدار غير معيارية		معاملات معيارية		الدلالة الإحصائية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل Beta	قيمة (ت) المحسوبة	
1 الثابت	-.227	.329		-.690	.540
إيرادات المرابحة للأمر بالشراء	.052	.016	.879	3.187	.050

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نستنتج من الجدول السابق معادلة الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع وهي:

$$Y = -.227 + 0.052X$$

2-3-4-2-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على حقوق الملكية:

- دراسة العلاقة بين إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية:

يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المرابحة ومعدل العائد على حقوق الملكية على النحو الآتي:

الجدول رقم (66) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المربحة للأمر بالشراء	معدل العائد على حقوق الملكية
Pearson Correlation	1	.841
Sig. (2-tailed)		.075
N	5	5
Pearson Correlation	.841	1
Sig. (2-tailed)	.075	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.841 بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء كلما ازداد هذا المعدل والعكس صحيح، وهذه العلاقة منطقية، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة المربحة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في معدل العائد على حقوق الملكية:
تم إدخال إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (67) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.841	.707	.609	2.661063

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.707 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 70.7% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 29.3% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (68) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	42.323	1	42.323	7.222	.075
الخطأ	17.580	3	5.860		
الكلي	59.903	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المربحة في معدل العائد على حقوق الملكية بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.075 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-4-2-4-4- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-4-4-2-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على الأصول:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول:
يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على الأصول كما هو آتي:

الجدول رقم (69) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	معدل العائد على الأصول
Pearson Correlation	1	.897
Sig. (2-tailed)		.039
N	5	5
Pearson Correlation	.897	1
Sig. (2-tailed)	.039	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.897 بين إيرادات صيغة الإجارة ومعدل العائد على الأصول، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالإجارة كلما زاد هذا المعدل والعكس صحيح، وهذه العلاقة منطقية بسبب التزايد والتناقص معاً، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على الأصول:
تم إدخال إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (70) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.897	.805	.740	.213357

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.805 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 80.5% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 19.5% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (71) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	.565	1	.565	12.413	.039
الخطأ	.137	3	.046		
الكلي	.702	4			

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في معدل العائد على الأصول بأنه نموذج معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.039 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة في مؤشرات الربحية المتمثلة بمعدل العائد على الأصول، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الجدول رقم (72) معاملات الانحدار

Model	معاملات نموذج الانحدار غير معيارية		معاملات المعيارية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل Beta		
1	.301	.163		1.848	.162
الثابت					
إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك	.884	.251	.897	3.523	.039

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نستنتج من الجدول السابق معادلة الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع وهي:

$$Y = .301 + 0.884X$$

2-4-4-2-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على حقوق الملكية:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على حقوق الملكية كما هو آتي:

الجدول رقم (73) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	معدل العائد على حقوق الملكية
Pearson Correlation	1	.779
إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك		.121
Sig. (2-tailed)		
N	5	5
Pearson Correlation	.779	1
معدل العائد على حقوق الملكية	.121	
Sig. (2-tailed)		
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.779 بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالإجارة كلما زاد هذا المعدل والعكس صحيح، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على حقوق الملكية:

تم إدخال إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما هو الآتي:

الجدول رقم (74) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.779	.606	.475	2.804040

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.606 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 60.6% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 39.4% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (75) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
الانحدار 1	36.315	1	36.315	4.619	.121
الخطأ	23.588	3	7.863		
الكل	59.903	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في معدل العائد على حقوق الملكية بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.460 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل الإجارة المنتهية بالتملك في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-3-3- مصرف الإسلامي الأردني:

3-3-3-1- دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس السيولة:

3-3-3-1-1- نسبة الرصيد النقدي:

الجدول رقم (76) نسبة (مؤشر) الرصيد النقدي للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
الرصيد النقدي	550284	745851	962583	1151843	540622	
إجمالي الودائع	1557266	1896053	2308917	2605328	2695893	
المؤشر	35.336	39.337	41.690	44.211	20.054	36.126

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي تزايدت في عام 2009 بمعدل نمو يقارب 11% بسبب تزايد مصادر أموال المصرف وبشكل أساسي زيادة رأس المال بمبلغ قدره 100 مليون دينار مقابل 81.2 مليون دينار في عام 2008*، حيث وجهت هذه الزيادة بشكل واضح نحو زيادة الأرصدة النقدية أكثر من زيادة التسهيلات الائتمانية وغيرها من الاستثمارات، وقد استمر هذا تزايد لتلك النسبة حتى عام

* التقارير المالية للعام 2009، الإيضاح رقم 28.

2011 ولكن بمعدل نمو أقل، إلا أنه في العام 2012 تناقصت هذه النسبة بشكل كبير نتيجةً لزيادة رأس المال ما يقارب 125 مليون مقابل 100 مليون في عام 2009* حيث استخدمت هذه الزيادة بشكل واضح في زيادة حجم الاستثمارات للمصرف بما يقارب 2.461 في العام 2012 مليون مقابل ما يقارب 1.779 مليون في العام 2011. كما نلاحظ بأن النسبة كانت مرتفعة خلال الأعوام الأربعة الأولى مما يدل على تراجع حجم التشغيل لأموال المودعين، إلا أنها في العام الأخير تناقصت وبشكل ملحوظ جداً، مما يعني أن المصرف يعمل على زيادة حجم استثماراته خاصةً في حجم نمم البيوع الآجلة التي تمت مع القطاع العام بما يقارب مبلغ 7 مليار مقابل 24 مليون***.

3-1-2-3- نسبة السيولة السائلة:

الجدول رقم (77) نسبة (مؤشر) السيولة السائلة للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
أصول نقدية وشبه نقدية*	664776	863378	1092424	1259632	636157	
إجمالي الودائع	1557266	1896053	2308917	2605328	2695893	
المؤشر	42.689	45.536	47.313	48.348	23.597	41.497

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

نلاحظ من الجدول السابق بأن نسبة السيولة السائلة في عام 2009 قد تزايدت بمعدل نمو 6.7% إلا أن هذا التزايد لم يكن مجدي مقارنةً بتزايد معدل نمو نسبة السيولة السريعة، على الرغم من إضافة أصول شبه نقدية إلى بسط النسبة الأخيرة مما يدل على أنها إضافة غير فعالة في زيادة مستوى سيولة المصرف، وفي عام 2010 ارتفعت هذه النسبة ولكن بمعدل نمو 3.8% أقل مما كان عليه، واستمر هذا الارتفاع حتى العام 2011 ولكنها انخفضت بشكل كبير وواضح في العام الأخير، مما يدل على تزايد استثمارات المصرف وبشكل خاص في حجم التمويل المرابحة،

كما نلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً في حجم الأصول شبه نقدية بسبب تراجع إيرادات المرابحة الدولية قصيرة الأجل والمرابحة المقيدة قصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة وخاصة في العامين 2009 و2010* نتيجة لانخفاض حجم هذه المرابحات القصيرة، وبالإضافة إلى استمرار تحقق خسائر بيع الاستثمارات في الأسهم خلال الفترة المدروسة حيث وصلت إلى ما يقارب 6.2 مليون في العام 2012 مقابل 285 ألف** وأيضاً يجب أن لا ننسى الانخفاض الكبير الحاصل في نسبة الرصيد النقدي في العام الأخير للأسباب التي تم ذكرها سابقاً.

** التقارير المالية للعام 2012، الإيضاح رقم 30.

*** التقارير المالية للعام 2012، والإيضاحات رقم 7 و9.

* تتمثل بالأرصدة النقدية السابقة مضافاً إليها الأرصدة شبه النقدية (المرابحات قصيرة الأجل ذات 3 أشهر و 6 أشهر والأوراق المالية القابلة للتداول من ضمنها الصكوك المالية).

* التقارير المالية للعامين 2009 و2010، الإيضاح رقم 31 والإيضاح 33 على التوالي.

** التقارير المالية للعام 2012، الإيضاح رقم 29.

3-3-2- دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس الربحية:

3-3-2-1- معدل العائد على الأصول:

الجدول رقم (78) معدل (مؤشر) العائد على الأصول للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
صافي الربح بعد الضريبة	35141	27889	29094	28324	36446	
إجمالي الأصول	1848373	2183063	2603684	2898301	3020492	
المؤشر	1.901	1.278	1.117	0.977	1.207	1.296

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.

نلاحظ من الجدول السابق بأن معدل النمو السنوي للأرباح الصافية خلال الفترة المدروسة بلغ على النحو الآتي: (28.7، -2.6، 4.3، -20.6) %، حيث نجد بأن معدل العائد على الأصول في العام 2009 قد انخفض بنسبة 32.7% نتيجة لانخفاض الأرباح الصافية وبمعدل نمو سلبي بما يقارب 20.6 %، ويعود ذلك إلى انخفاض أرباح موجودات مالية متاحة للبيع بشكل كبير بما يقارب 14.5 مليون دينار في هذا العام، وانخفاض حصة المصرف من إيرادات الاستثمارات المقيدة بشكل ملحوظ يقارب 5.3 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع مخصص تدني مقابل ذمم البيوع الآجلة بما يقارب 6.1 مليون دينار نظراً لتزايد الإيرادات المعلقة بما يقارب 1.5 مليون، ولتزايد أقساط الإجارة غير العاملة بما يقارب 3.6 مليون، كما تزايدت نسبة ذمم البيوع الآجلة والذمم الأخرى والتمويلات غير العاملة بشكل واضح، وأن هنالك خسائر متحققة من بيع الأسهم بما يقارب 2 مليون، وتحقق خسائر شركات تابعة بما يقارب 2.3 مليون، وخسائر إهلاك دين من ذمم البيوع الآجلة بمبلغ 200 ألف دينار*** ولقد حصل كل ذلك نتيجة لتأثر المصرف بتداعيات الأزمة المالية العالمية،

كما نلاحظ زيادة إجمالي الأصول بمعدل نمو يقارب 18%، إلا أن هذه الزيادة استخدمت بشكل واضح في زيادة الأرصدة النقدية على حساب زيادة التسهيلات الائتمانية بغية حماية مصالح مودعيه في نفس العام، وكما نجد تذبذب حجم التمويل بالمراوحة الدولية بين ارتفاع وانخفاض، وبالتالي تراجع حجم إيراداتها، وفي عام 2010 استمر انخفاض معدل العائد على الأصول بالرغم من زيادة الأرباح الصافية، إلا أن هناك زيادة أكبر في قيمة إجمالي الأصول، وبشكل خاص في الأصول تامة السيولة مع استمرار انخفاض معدل هذا العائد حتى عام 2011، نظراً للأسباب المذكورة أعلاه، وبالإضافة إلى ارتفاع نسبة المقتطع من الأرباح الصافي لصالح صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار لتصل إلى 15% بموجب موافقة المصرف المركزي علماً بأن النسبة كانت 10%*، ولكن في العام الأخير ارتفع معدل هذا العائد بشكل بسيط برغم من ارتفاع الأرباح الصافية بمعدل نمو يقارب 29%، نظراً لتزايد حجم إيرادات العمليات

*** التقارير المالية للعام 2009، قائمة الدخل والإيضاحات رقم 7 و 27.

* التقارير المالية للعام 2011، الإيضاح رقم 30.

القائمة مع الحكومة وقطاعاتها العامة بما يقارب 27 مليون مقابل يقارب 600 ألف**، ألا أن متوسط معدل نمو العائد على الأصول كان سلبياً بما يقارب 9% خلال الفترة المدروسة.

3-2-3-2- معدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (79) معدل (مؤشر) العائد على حقوق الملكية للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
صافي الربح بعد الضريبة	35141	27889	29094	28324	36446	
إجمالي حقوق الملكية	160989	176831	193594	206876	228511	
المؤشر	21.828	15.772	15.028	13.691	15.949	16.454

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصرف.

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية خلال الأعوام الأربعة الأولى بشكل كبير حيث حقق معدلات نمو سلبية على النحو التالي: (14.8، -8.9، -4.7، -27.7) %، وذلك بسبب تأثيره بالانخفاض الحاصل في معدل العائد على الأصول، والذي بدوره كان متأثر بالأسباب التي تم ذكرها في الجدول (78)، وكما نلاحظ في نفس الفترة ارتفاع حجم حقوق الملكية نظراً لزيادة رأس المال بمعدل نمو يقارب 23% من خلال توزيع أسهم مجانية ممثلة بقيمة المبلغ المحول من الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري في العام 2009***، وأيضاً لزيادة الاحتياطيات والأرباح المدورة خلال العامين 2010 و2011 حيث استخدم هذا الارتفاع في زيادة الأرصدة النقدية بشكل أكبر من زيادة حجم الاستثمارات، وكما أنه تم زيادة رأس المال مرة أخرى بمعدل نمو 25% من خلال توزيع أسهم مجانية في العام الأخير بالإضافة إلى ارتفاع الأرباح الصافية بشكل ملحوظ الذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية حتى وصل إلى ما يقارب 16% عن العام السابق، وأن متوسط معدل نمو لهذا العائد كان سلبياً بما يقارب 6% خلال الفترة المدروسة.

3-3-3-3- دراسة وتحليل المؤشرات صيغ التمويل المدروسة:

3-3-3-3-1- حجم وإيرادات التمويل بصيغة المربحة للأمر بالشراء:

الجدول رقم (80) حجم وإيرادات صيغة المربحات للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
المربحات لدى الأفراد	386330	384049	395212	430539	458828
المربحات الدولية	13001	47140	49347	55503	29253
المربحات لدى الشركات	240345	243099	282753	315038	388018
المربحات لدى الشركات المتوسطة والصغيرة	76984	127112	136449	146065	162795
الإيرادات المؤجلة*	96713	121199	125023	126587	236364

** التقارير المالية للعام 2012، الإيضاح رقم 33.

*** التقارير المالية للعام 2009، الإيضاح رقم 28.

* تمثل الإيرادات المؤجلة للمربحة بعد طرح حصة البيع الآجل.

802530	820558	738738	680201	619947	المجموع بالصافي**
33184	29999	36668	48550	83432	المربحات لدى المصارف الأخرى
835714	850557	775406	728751	703379	إجمالي المربحات
% -1.7	% 9.7	% 6.4	% 3.6	0	معدل النمو
79418	64301	60710	54696	51442	إيرادات المربحات لدى المصرف
1926	1654	2308	3250	8576	إيرادات المربحات لدى الغير
81344	65955	63018	57946	60018	إجمالي إيرادات المربحات

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصرف.

نلاحظ من الجدول السابق بأن إجمالي حجم التمويل بالمربحة بدء بتزايد في العام 2009 عام بعد عام بمعدل نمو متزايد، وقد استمر هذا التزايد حتى عام 2001، أما في عام 2012 فقد انخفض بشكل قليل. كما بأن هنالك تراجعاً في حجم المربحات الدولية المقيدة*** خلال العام 2011، إلا أنها أيضاً لم تؤثر في زيادة إجمالي حجم هذا التمويل، مما يدل على إتباع المصرف سياسية انتمانية رشيدة من حيث زيادة حجم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الأخرى، وأن إجمالي حجم التمويل بالمربحة تزايد بمعدل نمو ضئيل خاصةً في العامين الأخيرين بالرغم من تزايد استثمارات المصرف بشكل ملحوظ في العام الأخير.

كما نلاحظ تزايد إجمالي حجم إيرادات المربحات بشكل مستمر خلال فترة الدراسة ماعدا عام 2010 بسبب تراجع إيرادات المربحات لدى الغير بالرغم من تزايد إيرادات المربحات لدى المصرف، مما يدل على جدوى عمليات المربحة في تحقيق إيرادات جيدة لدى المصرف المدروس.

3-3-3-2- حجم وإيرادات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك:

الجدول رقم (81) حجم وإيرادات صيغة الإجارة للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2012 (بألف دينار)

2012	2011	2010	2009	2008	البيان
272454	222922	168540	134952	110308	الإجارة المنتهية بالتمليك*
% 22.2	% 32.3	% 24.8	% 22.3		معدل النمو
20879	16269	12941	10390	6951	إيرادات الإجارة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصرف.

نلاحظ من الجدول السابق بأن هناك تزايد في حجم التمويل بالإجارة خلال الأعوام الخمسة، حيث بلغ متوسط معدل نموه بما يقارب 25.4% مما يدل على توسع المصرف في منح الائتمان السلعي لعملائه وفق هذه الصيغة ولذلك لأنها تمت في الداخل ولم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية كثيراً،

** تتمثل بالمربحة بالصافي بعد طرح الإيرادات الموجبة.

*** يقوم المصرف بهذا النوع من المربحة لصالح حسابات الاستثمار المقيدة حيث يلزمون أصحاب هذه الحسابات المصرف بالقيام باستثمار أموالهم وفق شروطهم لذلك سميت بالاستثمارات المقيدة.

* تتمثل بالإجارة بالصافي في قائمة المركز المالي للمصرف.

إلا أنه في العام الأخير انخفض معدل نمو هذا التمويل بما يقارب 22% مقابل ما يقارب 32% في العام عام 2011.

كما نلاحظ تزايد إيرادات هذه الصيغة بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، مما يدل على جدوى عمليات الإجارة لدى المصرف المدروس.

3-3-4 اختبار الفرضيات:

3-3-4-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

3-3-4-1-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة الرصيد النقدي:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة بالمرابحة ونسبة الرصيد النقدي على النحو الآتي:

الجدول رقم (82) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المرابحة للأمر بالشراء	نسبة الرصيد النقدي
Pearson Correlation	1	-.802-
Sig. (2-tailed)		.102
N	5	5
Pearson Correlation	-.802-	1
Sig. (2-tailed)	.102	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط، يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث يبيّن أن معامل الارتباط 0.802 بين إجمالي المرابحة ونسبة الرصيد النقدي، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط، مما يعني أنه كلما ازداد حجم التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء كلما نقصت نسبة الرصيد النقدي وهذه العلاقة منطقية، والسبب يعود إلى تناقص هذه النسبة بشكل كبير في العام 2012 عما كانت عليه في الأعوام الماضية لدى المصرف مع تزايد كبير في حجم هذا التمويل، ولمعرفة تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة في نسبة الرصيد النقدي لابد من اختبار هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي:

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (83) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.802	.644	.525	6.588231

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.644، وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 64.4% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 35.6% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (84) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	235.355	1	235.355	5.422	.102
الخطأ	130.214	3	43.405		
الكل	745.887	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات التمويل بالمرابحة في نسبة الرصيد النقدي بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.102 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-3-1-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة السيولة السائلة:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة المرابحة ونسبة السيولة السائلة على النحو الآتي:

الجدول رقم (85) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المرابحة للأمر بالشراء	نسبة السيولة السائلة
Pearson Correlation	1	-.878-
Sig. (2-tailed)		.050
N	5	5
Pearson Correlation	-.878-	1
Sig. (2-tailed)	.050	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.878 بين إجمالي إيرادات المرابحة ونسبة السيولة السائلة، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كلما نقصت نسبة السيولة السائلة، ولمعرفة تأثير إيرادات المرابحة في السيولة السائلة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة:

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة السيولة السائلة كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (86) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.878	.772	.696	5.618378

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.772 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 77.2% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 22.8% من التغيرات الحاصلة على التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (87) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	320.742	1	320.169	10.143	.050
الخطأ	94.699	3	31.566		
الكل	414.868	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المrabحة في نسبة السيولة السائلة بأنه نموذج معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.05 وهي تساوي مستوى الدلالة المقترح 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمrabحة في مستوى السيولة المتمثل بنسبة السيولة السائلة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الجدول رقم (88) معاملات الانحدار

Model	معاملات نموذج الانحدار غير معيارية		معاملات المعيارية		الدلالة الإحصائية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل Beta	قيمة (ت) المحسوبة	
1 الثابت	10.742	20.036		5.228	.014
إيرادات المrabحة للأمر بالشراء	-0.964	.303	-0.878	-3.185	.050

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نستنتج من الجدول السابق معادلة الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع وهي:

$$Y = 10.742 - 0.964X$$

3-4-3-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-4-3-2-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة الرصيد النقدي:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتملك ونسبة الرصيد النقدي:
يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ونسبة الرصيد النقدي، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (89) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	نسبة الرصيد النقدي
Pearson Correlation	1	-.508-
Sig. (2-tailed)		.382
N	5	5
Pearson Correlation	-.508-	1
Sig. (2-tailed)	.382	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

من الجدول يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.508 بين إيرادات الإجارة ونسبة الرصيد النقدي، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة الإجارة كلما نقصت نسبة الرصيد النقدي، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذه النسبة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة الرصيد النقدي:

تم إدخال إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ونسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (90) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.508	.258	.011	9.509156

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.258 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 25.8% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 74.2% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (91) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	94.297	1	94.297	1.043	.382
الخطأ	271.272	3	90.424		
الكلي	365.569	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في نسبة الرصيد النقدي بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.382 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالإجارة في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-3-4-2-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في نسبة السيولة السائلة:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ونسبة السيولة السائلة: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات بالإجارة ونسبة السيولة السائلة، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (92) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	نسبة السيولة السائلة
Pearson Correlation	1	-.630-
Sig. (2-tailed)		.255
N	5	5
Pearson Correlation	-.630-	1
Sig. (2-tailed)	.255	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.630 بين إيرادات الإجارة ونسبة السيولة السائلة، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازداد إجمالي حجم التمويل بالإجارة كلما زادت نسبة السيولة السائلة، ولمعرفة تأثير حجم التمويل بالإجارة في نسبة السيولة السائلة لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في نسبة السيولة السائلة:

تم إدخال إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ونسبة السيولة السائلة كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (93) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.630	.397	.196	9.133999

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.397 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 39.7% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 60.3% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (94) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	164.578	1	164.578	1.973	.255
الخطأ	250.290	3	83.430		
الكل	414.868	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في نسبة السيولة السائلة بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية

المحسوب 0.255 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالإجارة في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-3-4-3- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-3-4-3-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على الأصول:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول:
يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المرابحة ومعدل العائد على الأصول وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (95) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المرابحة للأمر بالشراء	معدل العائد على الأصول
Pearson Correlation	1	-.324-
Sig. (2-tailed)		.595
N	5	5
Pearson Correlation	-.324-	1
Sig. (2-tailed)	.595	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.324 بين إيرادات المرابحة ومعدل العائد على الأصول، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء كلما نقص هذا المعدل، وهذه العلاقة غير منطقية بسبب انخفاض الأرباح الصافية، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة المرابحة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء في معدل العائد على الأصول:
تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (96) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.324	.105	-.194-	.389367

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.324 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 32.4% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 67.6% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (97) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	.053	1	.053	.351	.595
الخطأ	.455	3	.152		
الكلية	.508	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول يلاحظ معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المربحة في معدل العائد على الأصول بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.595 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل المربحة للأمر بالشراء في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-3-4-3-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمربحة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على حقوق الملكية:

- دراسة العلاقة بين إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية:

يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على حقوق الملكية على النحو الآتي:

الجدول رقم (98) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات المربحة للأمر بالشراء	معدل العائد على حقوق الملكية
Pearson Correlation	1	-.258-
Sig. (2-tailed)		.675
N	5	5
Pearson Correlation	-.258-	1
Sig. (2-tailed)	.675	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.258 بين إيرادات المربحة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء كلما نقص هذا المعدل، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة المربحة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في معدل العائد على حقوق الملكية:

تم إدخال إيرادات صيغة المربحة للأمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (99) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.258	.067	-.244-	3.495218

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.067 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 6.7% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 93.3% من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (100) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
1 الانحدار	2.618	1	2.618	.214	.675
الخطأ	16.650	3	12.217		
الكل	39.268	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة المراجعة في معدل العائد على حقوق الملكية بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.675 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل المراجعة للأمر بالشراء في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-4-3-4- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في مؤشرات الربحية للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:
3-4-3-1- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على الأصول:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على الأصول:

يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على الأصول كما هو آتي:

الجدول رقم (101) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	معدل العائد على الأصول
Pearson Correlation	1	-.699-
Sig. (2-tailed)		.189
N	5	5
Pearson Correlation	-.699-	1
Sig. (2-tailed)	.189	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.699 بين إيرادات صيغة الإجارة ومعدل العائد على الأصول، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل بالإجارة كلما نقص هذا المعدل، وهذه العلاقة غير منطقية، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على الأصول:

تم إدخال إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

الجدول رقم (102) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.699	.489	.318	.294303

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.489 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 48.9% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما 51.1% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (103) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
الانحدار 1	.248	1	.248	2.866	.189
الخطأ	.260	3	.087		
الكل	.508	4			

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في معدل العائد على الأصول بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.189 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

3-3-4-2- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالإجارة وفق المعيار المحاسبي رقم (2) في معدل العائد على حقوق الملكية:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك ومعدل العائد على حقوق الملكية: يُظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على حقوق الملكية كما هو آتي:

الجدول رقم (104) معاملات الارتباط

المتغيرات المدروسة	إيرادات الإجارة	معدل العائد على حقوق الملكية
Pearson Correlation	1	-.650-
Sig. (2-tailed)		.235
N	5	5
Pearson Correlation	-.650-	1
Sig. (2-tailed)	.235	
N	5	5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان 0.650 بين إيرادات الإجارة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الارتباط عكسي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه

كلما ازدادت إيرادات صيغة التمويل الإجارة كلما نقص هذا المعدل، ولمعرفة تأثير إيرادات صيغة الإجارة في هذا العائد لابد من اختبار تأثير هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات التمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في معدل العائد على حقوق الملكية: تم إدخال إيرادات صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما هو الآتي:

الجدول رقم (105) معامل التحديد

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.650	.422	.229	2.750495

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج spss

يوضح الجدول بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.422 وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته 42.2% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع 57.8% من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (106) تحليل التباين

Model	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى المعنوية
الانحدار 1	16.572	1	16.572	2.191	.235
الخطأ	22.696	3	7.565		
الكل	39.268	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختبار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات صيغة الإجارة في معدل العائد على حقوق الملكية بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب 0.235 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في هذا المعدل، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

النتائج والتوصيات

1- النتائج:

بعد التحليل المالي والإحصائي للتقارير المالية واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتلخص فيما يأتي:

1- تلتزم مصارف عينة الدراسة بضوابط وآليات التمويل الإسلامي إلى حد ما، بما يتوافق مع إمكانياتها ويحقق أهدافها المنشودة، وذلك عند منحها للتمويل المطلوب بمختلف صيغه.

2- تركز معظم مصارف الدارسة في عملياتها التمويلية على صيغة المرابحة للأمر بالشراء، لكونها ذات عائد مضمون وسهلة التطبيق وذات المخاطر القليلة، بالرغم من توسع بعض هذه المصارف في تطبيق صيغ التأجير ولاسيما صيغة الإجارة المنتهية بالتملك.

3- عزوف مصارف الدارسة عن تطبيق صيغ تمويل معينة كالسلم، وتضيق هذه المصارف في تطبيق صيغ تمويل أخرى كالمشاركة والمضاربة، وذلك نظراً لارتفاع المخاطر المصاحبة لتطبيق هذه الصيغ.

4- بالرغم من كثرة البدائل المحاسبية في تطبيق صيغ المرابحة والإجارة، إلا أنه هناك تشابه كبير في التزام مصارف عينة الدراسة بشكل إرشادي بمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة بمعالجة تلك الصيغ من خلال دراسة التقارير المالية لهذه المصارف.

5- تعاني أغلب مصارف الدارسة من مشكلة فائض السيولة النقدية وعدم فعالية دور صيغة المرابحة والإجارة في امتصاص هذا الفائض.

6- تسهم الصيغ المدروسة في تحسين مستوى الربحية لدى مصارف الدارسة.

7- تسهم الصيغ المدروسة في تحسين مستوى السيولة لدى إحدى مصارف عينة الدارسة (دبي الإسلامي).

2- التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة العمل على توحيد المعالجات المحاسبية للصيغ التمويلية بين المصارف الإسلامية، من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين بصفة إلزامية لا إرشادية، وذلك بإصدار قوانين وتعليمات في بلدان هذه المصارف.

2- ضرورة استفادة مصارف عينة الدراسة من معادلات الانحدار التي تم التوصل إليها للوقوف على حقيقة فعالية تأثير تطبيق الصيغ المدروسة في مستوى السيولة والربحية والتنبؤ بمستوى الأمل عند تطبيقها.

3- ضرورة أن تقوم مصارف عينة الدراسة بتوظيف فائض السيولة لديها من خلال التوسع في تطبيق صيغة المرابحات قصيرة الأجل والأوراق المالية (صكوك إسلامية) قصيرة الأجل باعتبارها أصول استثمارية لخدمة السيولة.

4- ضرورة قيام مصارف عينة الدراسة بالتنوع والتوسع في استخدام صيغ التمويل بحيث لا تقتصر فقط على صيغة المرابحة والإجارة بل يمتد إلى صيغ أخرى كالمشاركة المضاربة، والاستصناع، وذلك لتحقيق زيادة في إيراداتها، وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها.

5- ضرورة إقامة علاقة تكاملية بين المصارف الإسلامية بشأن المساهمة في حل مشكلة السيولة (الفائض أو العجز)، من خلال الأموال النقدية عبر قيام مشروعات استثمارية مشتركة في ظل صيغة المضاربة أو المشاركة أو الإجارة.

قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1. إبراهيم، عبد الرحيم محمد، (2008). اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
2. إبراهيم، غسان محمود، قحف، منذر، (2002). الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. دار الفكر المعاصر، ط2، دمشق.
3. أبو دهيم، محمد وآخرون (1994). الرقابة المركزية والمصارف الإسلامية. معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.
4. أبو زيد، محمد عبد المنعم، (2003). المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية. بحث في كتاب الوقائع، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، الجزء الثاني.
5. أبو شادي، محمد إبراهيم أبو شادي، (2000). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دار النهضة العربية، ط2، القاهرة.
6. آل شبيب، دريد كامل، (2004). مبادئ الإدارة العامة. دار المناهج، عمان.
7. باقوني، محمد شفيق، (2006). المنشآت المصرفية في اقتصاد السوق. دون دار وعام للنشر، دمشق.
8. بنود، محمد خالد، قرعان، محمد فادي (2012). إدارة المخاطر المالية والمصرفية " النظرية والتطبيق ". مديرية الكتب والمطبوعات جامعية، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب.
9. بوجلال، محمد، (1990). البنوك الإسلامية مفهوماً، نشأتها، تطورها. دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
10. تركي، محمود إبراهيم، (1994). تحليل التقارير المالية. جامعة الملك سعود، الرياض.
11. جبل، علاء الدين، (2006). التحليل المالي المحوسب. منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا.
12. حدة، رايس، (2009). دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. الدار الهندسية، إيتراك للنشر.
13. حسبو، أحمد، (2001). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي. مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
14. الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2000). إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر". دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

15. حشاد، نبيل، (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
16. حماد، طارق عبد العال، (1999). تقييم أداء البنوك وتحليل العائد والمخاطرة. الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
17. حماد، طارق عبد العال، (2007). تحليل القوائم المالي " نظرة حالية ومستقبلية ". الدار الجامعية، مصر.
18. الحمودة، احمد بن حماد، (1994). تقييم الأداء الوظيفي. دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد الثاني، معهد الإدارة العامة، الرياض.
19. الحناوي، محمد صالح، عبد السلام، السيدة عبد الفتاح، (2001). المؤسسات المالية " البورصة والمصارف التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
20. حنفي، عبد الغفار (1999). تقييم الأداء المالي للشركات. الدار الجامعية. الإسكندرية.
21. حنفي، عبد الغفار، (1995). الأسواق والمؤسسات المالية. جامعة الإسكندرية، مصر.
22. حنفي، عبد الغفار، (2008). إدارة المصارف " السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك الإسلامية ". الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
23. الحياي، وليد، (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي. مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن.
24. الخضير، محسن أحمد، (1990). البنوك الإسلامية. إيتراك للنشر وللتوزيع، القاهرة، مصر.
25. الراوي، خالد وهيب، (2001). إدارة العمليات المصرفية. دار المناهج، عمان.
26. رضا، سامح محمد، (2010). اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية. دون دار للنشر، السعودية.
27. رضوان، عبد الباسط، وآخرون، (1993). المحاسبة المالية "قياس وتقويم وتحليل". مؤسسة دار الكتب، الكويت.
28. الرفاعي، فادي محمد، (2004). المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
29. رمضان، زياد، (1984). أساسيات التحليل المالي في المنشآت الصناعية والتجارية. دار وائل للنشر، ط2، عمان.
30. الزبيدي، حمزة محمود، (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. دار الوراق للنشر، عمان.
31. زغلول جودة، عبد الرؤوف، (2003). استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نظام لقياس الأداء الاستراتيجي في بيئة الأعمال المصرية. المجلة العلمية، جامعة طنطا، مصر، العدد الأول.

32. السرطاوي، فؤاد، (1999). التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان، الأردن.
33. سلام، عماد صلاح، (2004). البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية. اتحاد المصارف العربية. بيروت، لبنان.
34. سمحان، حسين، مبارك، موسى، (2009). محاسبة المصارف الإسلامية. دار المسيرة، عمان.
35. السيسي، صلاح الدين حسن، (1998). نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية. دار الوسام، لبنان.
36. الشمري، صادق، (2009). إدارة المصارف " الواقع والتطبيقات العملية ". دار الصفاء، عمان.
37. صالح، صالح، (2001). السياسة النقدية والمالية في إطار المشاركة في الاقتصاد الإسلامي. دار الوفاء، منصوره، مصر.
38. الصباح، عبد الرحمن، (1994). مبادئ الرقابة الإدارية "المعايير - التقييم - التصحيح". مؤسسة زهران، عمان، الأردن.
39. الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (2006). إدارة البنوك. دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
40. طايل، مصطفى كمال السيد، (1999). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. مطابع غباشي، طنطا، مصر.
41. عبد الرحيم، عاطف جابر طه، (2008). أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
42. عبد الرحيم، عاطف جابر طه، (2008). تنظيم وإدارة البنوك " منهج وصفي تحليلي ". الدار الجامعية، الإسكندرية.
43. عبد العال، رضوان محمد، (2004). آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، المؤتمر العلمي الثالث السنوي، جامعة حلوان، مصر.
44. عبد العزيز، محمد سمير، (2000). التأجير التمويلي ومداخله " المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
45. عبد الله، خالد أمين، الطراد، إسماعيل إبراهيم، (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. دار وائل للنشر، عمان.
46. عبد الله، خالد أمين، سعيقان، حسين سعيد، (2008). العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن.

47. عبد الله، محمد نور علي، (2009). تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دون دار النشر.
48. عبد المحسن، توفيق، (2002). تقييم الأداء "مداخل جديدة لعالم جديد". دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
49. العجلوني، محمد محمود، (2008). البنوك الإسلامية " أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية " دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
50. عربيات، وائل، (2006). المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
51. عطية، أحمد صلاح، (2003). محاسبة الاستثمار والتحويل في البنوك التجارية. الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر.
52. عطية، فياض، (1999). التطبيقات المصرفية لبيع المربحة في ضوء الفقه الإسلامي. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
53. عقل، مفلح محمد، (2007). وجهات نظر مصرفية. مكتبة المجتمع العربي، الجزء الثاني، عمان.
54. عليّة، محمد بشير، (1985). القاموس الاقتصادي. المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر، بيروت، لبنان.
55. عوض، محمد هاشم، (1995). دليل العمل في البنوك الإسلامية. شركة فال للإعلان والطباعة المحدودة، الخرطوم، السودان.
56. عيد، صلاح بسيوني، عبد الله، عبد المنعم فليح، (2006). المحاسبة الإدارية. مركز توزيع الكتب، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
57. غربي، عبد الحليم عمار، (2013). قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية. مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، حماه.
58. قحف، منذر، (2000). الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
59. قلعوي، غسان، (1990). تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي. دون دار نشر، مصر.
60. لعامرة، جمال، (2000). اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق " نحو طريق ثالث ". مركز الإعلام العربي، مصر.
61. اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت إبراهيم، (1997). إدارة البنوك. دار الفكر، عمان، الأردن.

62. الليثي، فؤاد محمد، (2005). الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الإدارية. دار الفكر العربي، مصر.
63. المرسي، جمال الدين، اللحج، أحمد عبد الله، (2007). الإدارة المالية " مدخل اتخاذ القرارات ". الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر.
64. المصري، رفيق يونس، (1997). بيع التقييط تحليل فقهي واقتصادي. دار القلم، دمشق.
65. المصري، رفيق يونس، (2001). النظام المصرفي الإسلامي، دار المكتبي، دمشق.
66. المصري، رفيق يونس، (2001)، فائدة القرض ونظرياتها الحديثة "من وجهة نظر إسلامية ". دار الفكر، ط2، دمشق، سورية.
67. مطر، محمد، (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ". دار وائل للنشر، عمان.
68. مطر، محمد، (2004). إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العملية ". دار وائل، عمان.
69. المومني، غازي فلاح، (2002). إدارة المحافظ الاستثمارية. دار المناهج، عمان.
70. نمر، محسن، (1998). التطبيقات المالية باستخدام الحاسوب. مجموعة المجرة الدولية، عمان، الأردن.
71. هندي، منير إبراهيم، (2000). إدارة المصارف " مدخل اتخاذ القرارات ". المكتب العربي الحديث، ط3، مصر.
72. الهواري، سيد، (1980). الاستثمار والتمويل. مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
73. الهواري، سيد، (1984). دليل تحليل الجدوى وتقييم المشروعات من منظور مصرفي إسلامي. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الجزء الثاني، القاهرة.
74. الوادي، محمود حسين، سمحان، حسين محمد، (2007). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية. دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- الدوريات والأبحاث:

- (1) أبو غدة، عبد الستار، (1995). التوجيه الإسلامي للاستثمار. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 173، الإمارات العربية المتحدة.
- (2) أرشيد، رضا عبد المعطي، (2003). العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف 3- في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، العدد 15.

- 3) بركاني، أم نائل، (2005). وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية. مجلة الصراط، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 4) برهوم، أديب، مرهج، منذر، (2007). تقويم كفاءة معايير التقويم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري. مجلة تشرين، المجلد 29، العدد الثاني.
- 5) الحمودة، احمد بن حماد، (1994). تقييم الأداء الوظيفي. دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد الثاني، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- 6) خان، طارق الله، أحمد، حبيب، (2003). إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- 7) خوجة، عز الدين محمد، (1995). أدوات الاستثمار الإسلامي. مجموعة دله البركة إدارة التطوير والبحوث، ط2، جدة.
- 8) دنيا، شوقي أحمد، (2003). الجعالة والاستصناع " تحليل فقهي واقتصادي ". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط3، جدة.
- 9) زيود، لطيف، وآخرون، (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي. دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد الرابع.
- 10) سعد الله، رضا، (1995). المضاربة والمشاركة " البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- 11) سفر، أحمد، (2004). العمل المصرفي الإسلامي " أصوله وصيغته وتحدياته ". اتحاد المصارف العربية، بيروت
- 12) شابر، محمد عمر، خان، طارق الله، (2000). الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- 13) الشماع، خليل، عبد الله، خالد أمين، (1990). التحليل المالي للمصارف. منشورات اتحاد المصارف العربية.
- 14) شيخ محمد، حسين، (2007). واقع التحليل المالي والمحاسبي وإمكانية تطويره. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 48.
- 15) شيخ محمد، حسين، وآخرون، (2007). دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي. دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 2.

- 16) عبد المجيد، محمد عزت، (2002). التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري. منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- 17) عبد المجيد، محمد محمود، (1999). التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية. منشورات اتحاد المصارف العربية، ط3، بيروت
- 18) عمر، محمد عبد الحليم، (1997). الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، العدد الرابع، جدة.
- 19) عمر، محمد عبد الحليم، (2003). صبغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات. بحث منشور، أعمال الدورة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر.
- 20) قحف، منذر، (2004). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، بحث تحليلي رقم 13، ط3، جدة.
- 21) لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (1996). تقويم الجوانب الإدارية بالبنوك الإسلامية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، الجزء الخامس.
- 22) مجموعة من المؤلفين (1984). الأصول الشرعية والأعمال المصرفية في الإسلام. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس، القاهرة.
- 23) مركز البحوث المالية والمصرفية (2000). المخاطر التي تواجه استثمارات المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات المصرفية، مجلد الثامن، العدد 1.
- 24) مزهودة، عبد الملوك، (2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية "مفهوم وتقييم". مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 25) المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2004). الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- 26) المومني، منذر طلال، وآخرون، (2007). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية. مجلة المنار، المجلد 13، العدد 2.

- الرسائل العلمية:

- 1- أبو زعيتر، باسل، (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 2- أبو محييد، موسى عمر مبارك، (2008). مخاطر صبغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II. رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية.
- 3- بلتاجي، محمد، (1997). معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- 4- بن مسعودة، ميلود، (2008). معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- 5- جركس، ربي، (2012). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للاستثمارات في المصارف الإسلامية. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب.
- 6- الرشدان، أيمن أحمد، (2002). محددات الربحية في المصارف التجارية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان.
- 7- شعبو، فراس، (2012). أثر تطبيق معايير بازل II على السيولة والربحية في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب.
- 8- الشهري، عبد الرحمن فائز، (2000). تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامع الملك عبد العزيز، السعودية.
- 9- الصادق، محمد آدم علي، (2013). تحليل وقياس عمليات المرابحة والمربحة للأمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان.
- 10- طه، لارا زهير، (2011). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حاب، سورية.
- 11- عاصي، أمارة محمد يحيى، (2008). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب.

- 12- عبد الباقي، عبد الرحمن ماجد، (2005). القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التأجير التمويلية وإمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- 13- عبد الحي، محمد، (2010). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب.
- 14- عشي، عادل، (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " قياس وتقييم ". رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 15- العفيري، فؤاد، (2006). تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق.
- 16- العماري، إسماعيل عبد السلام، (2003). المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- 17- عويصة، عدنان عبد الله، (2006). نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي. دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.
- 18- القواص، عبد الله عصام، (2010). إمكانية استخدام بطاقة الأهداف المتوازنة في رفع كفاءة الأداء. دراسة تطبيقية على شركة سيريتل للاتصالات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 19- مبيض، مكرم محمد صلاح الدين، (2010). الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (8) بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (17). رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية.
- 20- المشهراوي، أحمد حسين أحمد، (2007). أثر متغيرات المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ورقات عمل المؤتمرات والندوات:

- 1) البشير، عبد اللطيف، التونسي، عبد القادر، (2006). المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
- 2) البلتاجي، محمد، (2005). نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامي " المرابحة والمضاربة والمشاركة ". الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

(3) بيت التمويل الكويتي، (1998). سندات الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل. أعمال الندوة الفقهية الخامسة، الكويت.

(4) الرسالة الإخبارية، (2012). هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي الحادي عشر عن " الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية".

(5) قنطجى، سامر، (2008). المكونات الاستراتيجية والتميز التنافسي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. دورة في صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات الإسلامية، البرنامج الرابع، دورة تدريبية في مركز التدريب الإداري لغرفتي تجارة وصناعة حلب بالتعاون مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري.

- القوانين والتقارير:

1. قانون البنك الإسلامي الأردني، (1985) رقم 62.
2. التقارير المالية لمصرف دبي الإسلامي للأعوام (2008-2012).
3. التقارير المالية لمصرف سوريا الدولي الإسلامي (2008-2012).
4. التقارير المالية لمصرف الإسلامي الأردني (2008-2012).
5. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2005). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.

- المقالات الإلكترونية:

1- حسان، حسين حامد، (2007). الاستثمار الإسلامي وطرق تمويله. ص 27، مقالة منشورة على موقع مجمع فقهاء الشريعة،

www.amjaonline.com/Arabic/prodeut.asp?mainid=855&id=278K

2- قنطجى، سامر مظهر، (2006). مؤسسات البنية التحتية للصناعات المالية الإسلامية. في الموقع الإلكتروني: www.Kantakji.org.

- المواقع الإلكترونية:

(1) موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: www.aaoify.com

(2) موقع سوق دبي المالي: www.dfm.co.ae

(3) موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy

(4) موقع الأسواق: www.alaswaq.net

(5) موقع مصرف سورية الدولي الإسلامي: www.siib.sy

(6) موقع مصرف الأردن الإسلامي: www.jordanislamicbank.com

• المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Eccles, Robert G., (1991). Performance Measurement Manifesto.** Hurra Business review, Vol. 69, No.1,p131.
2. **Gitman, Lawrence J. ,(2003). Principals of Managerial Finance.**
3. **Ray H. Garrison, Eric w. Noreen , 2003. Managerial Accounting.** McGraw, Hill York , p764.
4. **Gatev E. Strahan P., (2006). Banks advantages in hedging liquidity risk " theory and evidence from the commercial paper market".** Journal of Finance, No.61. p145.
5. **Ross, Stephen, Westreffield, Randolph, Jaffe, Jeffrey (2000). Corporate Finance.** McGraw, Hill. P157.
6. **George H. Hempel & Donald G. Simonson, (1999). Bank Management Text and Cases,** John Willy & sons, Inc, New York, P455.
7. **H .R . Machiriaju,(2008). " Modern Commercial Banking" ,** Second Edition, New, Age International (p) Ltd, New Delhi, India, P:113-114.
8. **Bikker Jocaob, Bos Jaap, (2008). Bank Performance" A theortical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency ".** Routlde: Taygor & Francis, USA.
9. **Jill, Jones, & others, (2009). Efficiency in Islamic and Conventional banks-a Comparison based on Financial ratios and data envelopment analysis.** Lancaster University.
10. **Siddiqui, Anjum, (2008). Financial contracts, risk and performance of Islamic banking.** Journal of Managerial Finance Vol. 34, No.10, Emerald Group Publishing Limited.
11. **Kok, Leong Yap - Radiah, Abdul, Kader.(2008). Impact of Interest Rate Changes on Performance of Islamic and Conventional Banks.** Malysion Journal of Economic Studies Vo. 45.

Abstract

This study aimed to indicate the extent of the effectiveness of the application of Islamic financing formulas, and measuring the impact of this application on the financial performance of Islamic banks, and to identify the types applied in these banks funding formulas, and determine the financial indicators used to measure this performance, and the study depended on the analytical method adopted for being looking for the nature of the relationship between a number of independent and dependent variables, and through reliance on the annual financial reports of banks sample study, and were processed this data using a simple regression analysis through statistical analysis program (spss) in order to extract the relationship between the studied variables and the size of the impact independent variables on the dependent variables.

This study has been applied to some Islamic banks, where the study sample included Dubai Islamic Bank, and the International Islamic Bank of Syria, Jordan Islamic Bank, through the analysis of the financial lists in the annual reports for the period from 2008 to 2012

The most important results of the researcher were :

- 1 - Most of the banks in finance operations focus on the funding formula Murabaha to buy something for being with a guaranteed return and easy to apply, despite the expansion of some of these banks in the application of the funding formula Ijara ended with ownership .
- 2 - Despite the large number of accounting alternatives in the application of Murabaha and Ijara formats, but there is a great similarity in the indicative commitment of banks in a sample study issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions accounting standards .
- 3 - There is a statistically significant effect of the funding formula for Murabaha buy something in the level of liquidity only by the rapid liquidity.
- 4 - There is a statistically significant effect of the funding formula for Murabaha buy something at the level of profitability .
- 5 - There is no statistically significant impact of the funding formula Ijara ended (with ownership) in the level of liquidity .
- 6 - There is a statistically significant effect of the funding formula(Ijara ended with ownership) in the level of profitability .

University of Aleppo
Faculty of Economics
Department of Accounting



Measuring The Financial Performance Of Funding Formula
According To The Islamic Accounting Standards
" An Empirical Study on Some Islamic Banks "

Presented to Obtain The Degree of Master in Accounting

Prepared By

Raed Shaham

2015-1436

University of Aleppo
Faculty of Economics
Department of Accounting



Measuring The Financial Performance Of Funding Formula
According To The Islamic Accounting Standards
" An Empirical Study on Some Islamic Banks "

Presented to Obtain The Degree of Master in Accounting

Prepared By

Raed Shaham

Supervised by

Dr. Mohamed Yacoub

Professor at Department of Accounting
Faculty of Economics - University of Aleppo

2015-1436

Declaration

I hereby certify that this work " Measuring The Financial Performance Of Funding Formula According To The Islamic Accounting Standards" has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.

Candidate
Raed Mohammad shaham

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate by Raed Mohammad Shaham under the Supervision of Dr. Mohammad Yacoub teacher at department of Accountancy, Faculty of Economics, University of Aleppo, Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

Supervision
Dr. Mohammad Yacoub